"تمنيتُ لو أرقد وأموت"

الإتجار بالإريتريين وتعذيبهم في السودان ومصر

HUMAN RIGHTS WATCH

HUMAN RIGHTS WATCH

"تمنيتُ لو أرقد وأموت"

الإتجار بالإريتريين وتعذيبهم في السودان ومصر

Copyright © 2014 Human Rights Watch
All rights reserved.
Printed in the United States of America
ISBN: 978-1-62313-0985
Cover design by Rafael Jimenez

تكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من ٤٠ دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو وجنيف وغوما وجوهانزبرغ ولندن ولوس أنجلس وموسكو ونيروبي ونيويورك وباريس وسان فرانسسكو وطوكيو وتورنتو وتونس وواشنطن وزيورخ.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا : http://www.hrw.org/ar

HUMAN RIGHTS WATCH

فبراير/شباط ٢٠١٤

978-1-62313-0985

"تمنيت لو أرقد وأموت"

الإتجار بالإريتريين وتعذيبهم في السودان ومصر

خريطة iv

الملخص ١

التوصيات ١٠

إلى الحكومة المصرية ١٠

إلى الحكومة السودانية ١٠

إلى الحكومة الأثيوبية ١١

إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١١

إلى جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ١١

إلى الحكومات المانحة التي توفر الدعم للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومصر وأثيوبيا والسودان ١١

منهج التقرير ١٢

I. الخلفية ١٣

الإريتريون الهاربون ١٣

اللاجئون الإريتريون في القرن الأفريقي وفي مصر ١٤

مخيمات اللاجئين في شرق السودان ١٤

مخيمات اللاجئين في أثيوبيا ١٦

الإريتريون في القاهرة ١٧

II. الإتجار بالإريتريين في السودان ١٨

التحوّل من التهريب إلى الإتجار في شرق السودان ١٨

اختطاف وانتهاك وتعذيب ضحايا الإتجار في شرق السودان ٢٠

الإحالة إلى المتجرين المصريين ٢٢

تواطؤ قوات الأمن السودانية مع المتجرين في شرق السودان ٢٣

III. الإتجار بالإريتريين في مصر ٢٥

انتهاكات المتجرين في سيناء ٢٥

العنف والابتزاز والعمل الجبري والموت ٢٦
أعداد الضحايا ومدد الاحتجاز وهويات المتجرين ومواقعهم ٣٢
محاولات المجتمع المحلي لوقف الإتجار ٣٣
تواطؤ عناصر من قوات الأمن المصرية مع المتجرين ٣٤
التواطؤ لدى النيل ٣٤
التواطؤ لدى الحواجز الأمنية ٣٥
التواطؤ لدى قناة السويس ٣٦
حالات تواطؤ أخرى في سيناء ٣٧
IV. إخفاق السودان ومصر في التحقيق في الإتجار بالبشر والتواطؤ والتعذيب ٣٩
الالتزامات القانونية ٣٩
التزامات التحقيق في الإتجار والانتهاكات ذات الصلة وتواطؤ قوات الأمن مع المتجرين ٣٩
الالتزامات بالتحقيق في التعذيب ٤٢
خطوات السودان المحدودة على مسار التحقيق ٤٣
الإخفاق المصري في التحقيق ٤٤
إنكار مسؤولين مصريين للإتجار والانتهاكات المتصلة به في سيناء ٤٦
الإقرار الجزئي بانتهاكات المتجرين من قبل لجنة مكافحة الإتجار ٤٧
المردود المحتمل للعمليات العسكرية المصرية في سيناء أواخر عام ٢٠١٣ ..... ٤٩
السياق العام لسيناء ٤٩
V. مصير ضحايا الإتجار الهاربين والمفرج عنهم ٥٢
إطلاق قوات الأمن المصرية النار على الحدود ٥٢
الاحتجاز التعسفي في مراكز الشرطة في سيناء ٥٣
قرار الاحتجاز ٥٤
عدم إتاحة مقابلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو إجراءات اللجوء للمحتجزين ٥٦
أوضاع الاحتجاز والافتقار للرعاية الطبية وأوجه المساعدة الأخرى ٥٧
نقل الإريتريين إلى أثيوبيا ٥٩
مساعدات المجتمع المحلي لضحايا الإتجار ونقلهم إلى القاهرة ٥٩
عدم قدرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الوصول للمحتجزين خارج سيناء ٦٠
شكر وتنويه ٦١

قصة أحد الناجين

قالت مجموعة الخاطفين الأولى إن علي دفع مبلغ ٣٥٠٠ دولار. عصبوا أعيننا جميعاً وقيدوا أيدينا وأرجلنا بالسلاسل وربطونا هكذا إلى بعضنا البعض. هددوا ببتر أعضاءنا إن لم ندفع المبلغ المطلوب. ورغم أن عائلتي سددت المبلغ، فلم يفرجوا عني، بل باعوني إلى مجموعة ثانية.

قال الخاطفون الجدد إن علينا دفع ٣٣ ألف دولار لأنهم اشترونا من المجموعة الأولى، وأن علينا أن نساعدهم في استعادة نقودهم.

ضربوني بماسورة معدنية. صبوا البلاستيك المذاب على ظهري. ضربوني على أخمص قدمي ثم أجبروني على الوقوف لفترات طويلة، وأحياناً لأيام. أحياناً يهددون بقتلي ويضعون سلاحاً لصق رأسي. علقوني من السقف وكانت قدمي لا تلامسان الأرض، وصعقوني بالكهرباء. مات شخص بعد أن علقوه من السقف لمدة ٢٤ ساعة. راقبناه وهو يموت.

كلما اتصلت بأقاربي لأطلب منهم السداد، كانوا أثناء المكالمات يحرقونني بعصا حديدية ساخنة، حتى أصرخ في الهاتف. لم نتمكن من حماية السيدات في حجرتنا. كانوا يأخذوهن ويغتصبوهن ثم يعيدوهن. لم يتركونا ننام، وحسبت أنني موشك على الموت، لكن في النهاية تمكنت مجموعة منّا من الهرب.

مقابلة هيومن رايتس ووتش، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، رجل إريتري يبلغ من العمر ٢٣ عاماً اختطفه المتجرون قرب مخيم شقرب للاجئين في السودان في مارس/آذار ٢٠١٢. سلمه هؤلاء المتجرون إلى متجرين مصريين جنوبيّ مصر، وقد احتجزوه في سيناء مع ٢٤ رجلاً آخرين و٨ سيدات لستة أسابيع.

قصة مُتجِر بالبشر

أشتري الإريتريين من بدو آخرين بالقرب من قريتي، الواحد بعشرة آلاف دولار. حتى الآن اشتريت نحو مائة. أضعهم في كوخ صغير على مسافة ٢٠ كيلومتراً من حيث أعيش، وأدفع أجراً لرجلين لحراستهم. عذبتهم لكي يدفع لي أقاربهم النقود لأتركهم يذهبون لحال سبيلهم. عندما بدأت قبل عام، كنت أطلب ٢٠ ألف دولار عن كل شخص. مثل الجميع، بدأت في زيادة السعر. أعرف أن هذه نقود حرام، لكنني أؤدي هذا العمل على كل حال. هذا العام جنيت ٢٠٠ ألف دولار أرباح.

أطول مدة لاحتجاز شخص لدي كانت سبعة أشهر، وأقصر مدة كانت شهراً. أخر مجموعة كانت ٤ إريتريين وقد عذبتهم جميعاً. حملتهم على الاتصال بأقاربهم وطلب ٣٣ ألف دولار عن كل واحد منهم. كنت أحياناً أعذبهم وهم يتكلمون في الهاتف حتى يسمع الأقارب صراخهم. فعلت بهم ما أفعله بالجميع. كنت أضربهم على أقدامهم وأرجلهم، وأحياناً على البطن والصدر، بعصا خشبية. كنت أعلقهم في وضع مقلوب، وأحياناً لمدة ساعة.

مات ثلاثة منهم لأنني ضربتهم بقسوة. أفرجت عن الشخص الذي دفع النقود. نحو ٢ من كل ١٠ أشخاص أعذبهم يدفعون المبلغ الذي أطلبه. يدفع البعض أقل وأفرج عنهم. يموت آخرون من التعذيب. أحياناً يتدهور حال الإصابات وأنا أريد تعذيبهم أكثر، فأعالج إصاباتهم بالضمادات الطبية والكحول.

أضرب النساء، لكن ليس الأطفال، ولم أغتصب أحداً. لا يعرف أبوي بهذا الأمر ولا أريد لهما أن يعرفا. لست مهتماً بالكلام مع أي أحد يريد منعي مما أفعله. الحكومة لا تكترث ولهذا لا يهمني إذا تكلمت معك في هذا الموضوع. لن تفعل الشرطة أي شيء لوقفنا لأنهم يعرفون أنهم إذا جاءوا إلى قريتنا فسوف نطلق النار. قد يحاول الجيش القبض علينا، لكنني شاب ولا أفكر في هذا.

بدأت في هذا الأمر لأن لم تكن معي نقود، ورأيت آخرين يجنون الكثير من النقود بهذه الطريقة. أعرف ٣٥ شخصاً آخرين يبيعون الإريتريين ويعذبونهم في سيناء. نحن ١٥ شخصاً نقوم بهذا العمل حيث أعيش، ونحن جميعاً نعيش قريباً من أحدنا الآخر. نحن من قبائل مختلفة. بعضنا يشتريهم ويبيعهم لآخرين لا أكثر، والبعض يعذبهم للحصول على نقود أكثر. *مقابلة هيومن رايتس ووتش مع خاطف يبلغ من العمر ١٧ عاماً يعيش قرب العريش في سيناء. ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.*

قصة شاهد عيان

عندما أرى المحتجزين [ضحايا إتجار سابقين محتجزين في مراكز شرطة سيناء] أرى آثار الحروق على أيديهم وأذرعهم. بعضهم مصابون بخلع في مفصل المعصم وكسور في الأصابع. يقولون إن هذه الإصابات بسبب قيام الخاطفين بثني معاصمهم وأصابعهم إلى الخلف، وفي أوضاع مؤلمة. في بعض الحالات رأيت أصابع مبتورة، عادة الأصبع الأوسط. بعضهم مصابين بإصابات في الرأس. بعضهم لا يمكنهم المشي لأن الخاطفين أوثقوا رباطهم لمدد طويلة أو ضربوهم على أقدامهم أو سيقانهم، لدرجة أنهم يحتاجون للمساعدة في الوقوف.

عندما أسأل عن الإصابات يقول الإريتريون دائماً ما حدث لهم. أغلب النساء تقول إن الخاطفين اغتصبوهن ويشعرن بالخزي. قال لي البعض ذلك بشكل غير مباشر، على سبيل المثال بأن تقول السيدة إنها لم تأتها دورتها الشهرية. أخبروني بأن الخاطفين صعقوهم بالكهرباء وعلقوهم من السقف من أيديهم، وأحياناً مع ربط أيديهم وراء ظهورهم، ثم ضربهم على جميع أنحاء الجسم، بما في ذلك على الرأس.

الكثيرون بطبيعة الحال يمرون بصدمة بسبب التعذيب. الكثيرون أصيبوا بالجفاف وفقدوا الكثير من الدماء.

الشرطة لا تأخذ الناس إلى المستشفى. يقول لي بعض المحتجزين إن الشرطة ترفض نقلهم للمستشفى ويقول البعض إنهم رأوا محتجزين آخرين يموتون في مراكز الشرطة جراء إصاباتهم. عندما أتعرف على شخص مصاب إصابة خطيرة، أطلب من الشرطة نقله للمستشفى. أحياناً يوافقون وأحياناً يرفضون. عندما أتحدث مع الأطباء في مستشفى العريش، يسألني بعضهم لماذا يتعين عليهم علاج المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى إسرائيل ليتحولوا إلى مقاتلين يهاجمون مصر بعد ذلك.

مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مصدر تم حجب هويته. ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

خريطة

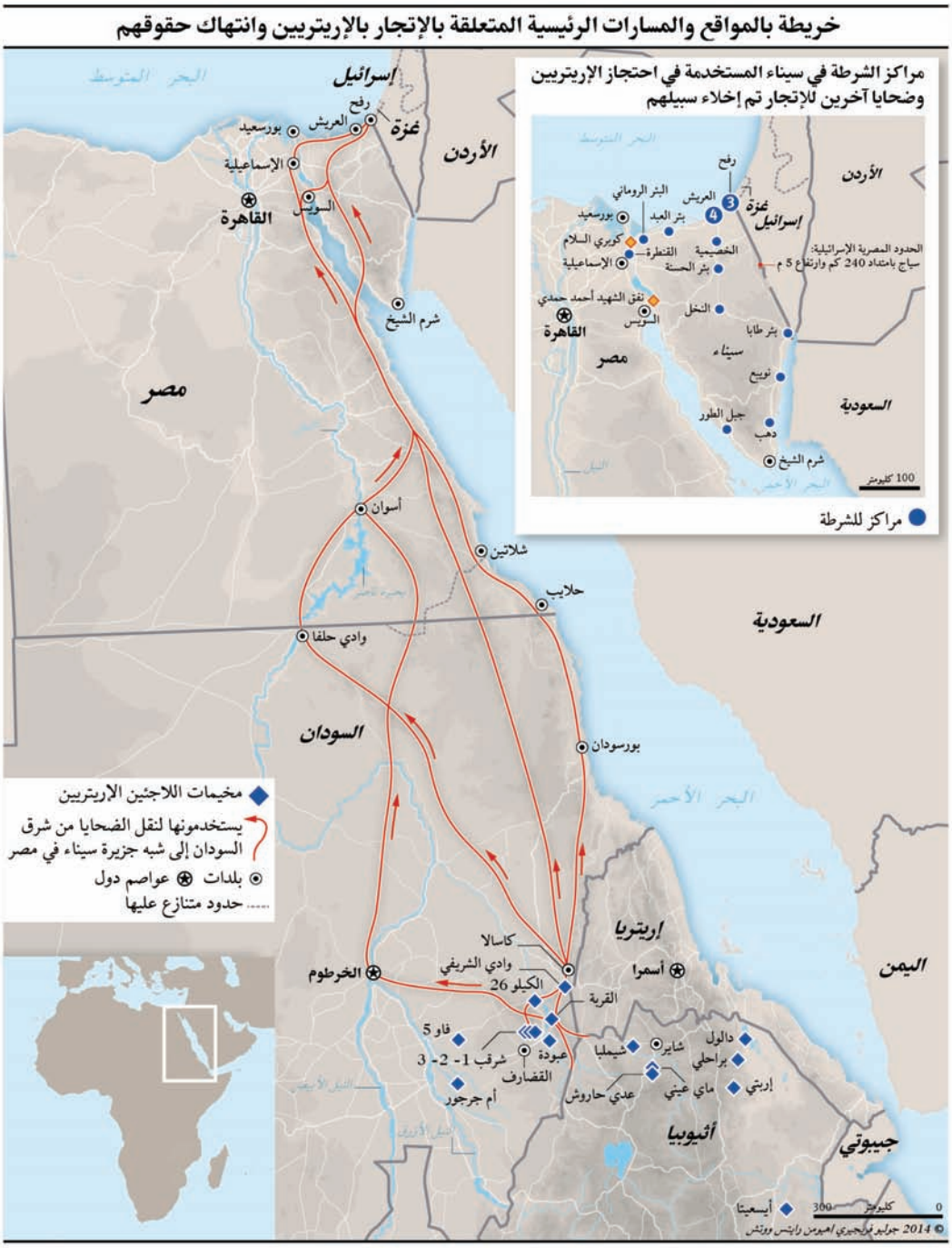
خريطة بالمواقع والمسارات الرئيسية المتعلقة بالإتجار بالإريتريين وانتهاك حقوقهم
مراكز الشرطة في سيناء المستخدمة في احتجاز الإريتريين وضحايا آخرين للإتجار تم إخلاء سبيلهم
الحدود المصرية الإسرائيلية: سياج بامتداد 240 كم وارتفاع 5 م
مراكز للشرطة
100 كيلومتر
إسرائيل
غزة
الأردن
مصر
السعودية
السودان
إريتريا
اليمن
أثيوبيا
جيبوتي
القاهرة
الخرطوم
أسمرا
رفح
العريش
بورسعيد
الإسماعيلية
السويس
شرم الشيخ
أسوان
شلاتين
حلايب
وادي حلفا
بورسودان
كاسالا
وادي الشريفي
الكيلو 26
القرية
فاو 5
شرقب 1- 2- 3
عبودة
القضارف
أم جرجور
شيملبا
شاير
عدي حاروش
دالول
براحلي
ماي عيني
إريتي
أيسعيتا
مخيمات اللاجئين الإريتريين
يستخدمونها لنقل الضحايا من شرق السودان إلى شبه جزيرة سيناء في مصر
بلدات
عواصم دول
حدود متنازع عليها
0
300 كيلومتر
© 2014 جوليو فيرجيري/هيومن رايتس ووتش

الملخص

لحملنا على الدفع، يسيئون إلينا. اغتصبوا النساء أمامنا وتركوهن عاريات. علقونا في وضع مقلوب. ضربونا وحرقونا في جميع أنحاء أجسامنا بالسجائر. مات صديقي أمامنا وتمنيتُ لو أرقد وأموت.
- ضحية إتجار إريتري متحدثاً عن الانتهاكات التي تعرض لها هو وآخرين على يد متجرين بالبشر مصريين في شبه جزيرة سيناء بمصر في مطلع عام ٢٠١٢.

عندما بلغنا الحاجز الأمني لدى الجسر الكبير [على قناة السويس]... رأيت ثلاثة مُتجرين يخرجون ويتحدثون إلى الشرطة. تفحصوا السيارات الأخرى لكن ليست شاحنتنا. عاد المتجرون وركبوا وعبرنا الجسر.
- ضحية إتجار إريتري متحدثاً عما رآه من تحت غطاء في صندوق سيارة نصف نقل لدى الجسر المصري الوحيد الذي يعبر قناة السويس، عند القنطرة. يوليو/تموز ٢٠١١.

منذ عام ٢٠٠٦ فرّ عشرات الآلاف من الإريتريين من انتهاكات حقوق الإنسان الكثيرة وحالة الفقر المدقع في بلدهم، لينتهي بهم المطاف في شبه جزيرة سيناء بمصر. حتى عام ٢٠١٠ كانوا يمرون عبر سيناء في العادة طوعاً ودون مشاكل، ثم يعبرون إلى إسرائيل. لكن على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، تزايد تحوّل سيناء إلى طريق غير نافذ، يتعرضون فيها للأسر والقسوة والتعذيب والموت.

منذ أواسط عام ٢٠١٠، وحتى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ على حد علمنا، دأب متجرون سودانيون على اختطاف إريتريين في شرق السودان، لبيعهم لمتجرين مصريين في سيناء، عرضوا الآلاف منهم لأعمال عنف بشعة من أجل ابتزاز مبالغ مالية ضخمة من أقارب هؤلاء الضحايا.

من الأساليب التي دأب المتجرون على استخدامها فتح خط الهاتف الخلوي مع أقارب الرهائن أثناء تعريضهم للأذى البدني. يسمع الأقارب الصراخ ويطلب الخاطفون فدية لإطلاق سراح الضحايا. روى العديد من الإريتريين للأمم المتحدة ولمنظمات غير حكومية معنية باللاجئين، ونشطاء، وصحفيين، عمّا تعرضوا له من اغتصاب وإحراق وتشويه وبتر لأطراف والتعرض للصعق بالكهرباء، وأشكال أخرى من العنف.

يدا ضحية إتجار إريتري مشوهة يقول إن المتجرين في سيناء تعرضوا له بالأذى، وقد لحقت بيديه إصابات مستديمة، وذلك لإجبار أقاربه على دفع عشرات الآلاف من الدولارات مقابل إخلاء سبيله. وصف الضحايا لـ هيومن رايتس ووتش الأساليب التي استخدمها المتجرون في سيناء لإجبارهم وإجبار أقاربهم على دفع الفدية، واشتمل ذلك على الاغتصاب، والحرق، وتشويه الأطراف، والتعليق لمدد طويلة من الكاحلين والمعصمين، والصعق بالكهرباء.

© 2013 Moises Saman/Magnum

ضحية إتجار إريترية تتعافى من جراحة زرع جلد في القاهرة، مصر، بعد أن قيدها المتجرون في سيناء من كاحليها، ما أدى إلى عدوى حادة. وصف ضحايا إتجار لـ هيومن رايتس ووتش ومنظمات مجتمع مدني أخرى كيف قام المتجرون بتقييدهم بالسلاسل – إلى بعضهم البعض في أحيان كثيرة – لشهور، مع الإساءة إليهم، بما في ذلك باغتصاب النساء أمام ضحايا الإتجار الآخرين.

© 2013 Moises Saman/Magnum

في بعض الحالات يتم تيسير هذه الجرائم بتواطؤ بين المتجرين والشرطة السودانية والشرطة المصرية والقوات العسكرية، الذين يسلمون الضحايا للمتجرين في مراكز الشرطة، ويتجاهلون مرورهم على الحواجز الأمنية، ويعيدون ضحايا الإتجار بالبشر إلى المتجرين.

الجرائم الموصوفة في هذا التقرير تشكل جرائم إتجار بالبشر بموجب القانون الدولي، إذ يقوم مجرمون بنقل وتسليم وإيواء إريتريين باستخدام العنف أو بالتهديد بالعنف بغرض الاسترقاق.

إن ملاحقات السودان القضائية النادرة للغاية للمتجرين بالإريتريين وضحايا الإتجار الآخرين، وعدم لجوء مصر إلى التحقيق والملاحقة القضائية للمتجرين، كما هو موصوف في هذا التقرير، تعني أن الدولتين تخرقان التزامات مترتبة عليهما بموجب القوانين الوطنية والدولية لمكافحة الإتجار بالبشر، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الوطني. وهذا يتطلب من السلطات منع الإتجار والملاحقة القضائية عليه، وضمان الحق في الحياة والسلامة البدنية لجميع الأفراد على أراضيها.

كما أن على السلطات التزام بالتحقيق مع أي مسؤول مشتبه بالتواطؤ مع المتجرين الذين يصيبون الضحايا بالألم والمعاناة الجسيمة، والإخفاق في هذا يعني خرق اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، فلم تلاحق السلطات المصرية أمام القضاء رجل أمن واحد على شبهة التواطؤ، في حين قاضى السودان أربعة مسؤولين أمنيين فقط في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

طبقاً للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي تراجع التزام الدول بالاتفاقية، فإنه حيث يكون لدى مسؤولي الدولة "أسباب معقولة للاعتقاد... بأن أعمال تعذيب أو معاملة سيئة تُرتكب من قِبل... فاعلين من الأفراد" ثم "تخفق في ممارسة الانتباه اللازم لمنع والتحقيق والمقاضاة والمعاقبة لهؤلاء الفاعلين" بحيث يصبح الوضع فعلياً أن الدولة "تيسر وتمكن [المتجرين] من ارتكاب أعمال غير مسموح بها بموجب الاتفاقية [اتفاقية مناهضة التعذيب] مع إفلات الجناة من العقاب"، ففي هذه الحالة تتحمل الدولة "المسؤولية ويُعتبر مسؤوليها فاعلين أو متواطئين أو مسؤولين بأي شكل آخر بموجب الاتفاقية [مناهضة التعذيب] عن الموافقة على أو السماح بهذه الأعمال غير المقبولة".

إن حجم الأدلة المتوفرة على الملأ والمتاحة حول الانتهاكات المتفشية التي تشهدها سيناء – كما يرد في هذا التقرير – وكذلك المعلومات التفصيلية حول مواقع المتجرين المعطاة للسلطات المصرية، تعني أن المسؤولين المصريين يتحملون بدورهم المسؤولية في مناسبات لا حصر لها عن خرق التزامات مصر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. الملاحقات القضائية المحدودة في السودان مع المتجرين والمسؤولين الذين يتواطؤون معهم تعني أن بعض المسؤولين السودانيين – بالمثل – يتحملون مسؤولية انتهاكات لالتزامات السودان بموجب الاتفاقية.

طبقاً لتقارير الأمم المتحدة فإن محنة الإريتريين تبدأ عادة في أقدم مخيمات للاجئين في أفريقيا أو بالقرب منها، شرقي السودان، بالقرب من الحدود مع إريتريا، والتي تأوي نحو ٧٥ ألف شخص أغلبهم إريتريون مسلمون يعيشون في المخيمات منذ عقود.

بين ٢٠٠٤ وأواسط عام ٢٠١٢ قام نحو ٢٠٠٠ إريتري مسيحي يتحدثون لغة تيجرينيا، كل شهر، بالتسجيل في المخيمات، بعد الفرار من انتهاكات عديدة للحقوق تمارس ضد مجتمعات مسيحية في بلدهم، مع انحسار الأعداد في المتوسط بنحو ٥٠٠ شهرياً منذ ذلك الحين. لكن في مواجهة الحياة في مخيمات معزولة فقيرة الخدمات، دون قدرة على العمل ودون حق في مغادرة شرق السودان، محاصرين بمجتمعات مسلمة لا يتحدثون لغتها، فهم ينتقلون بحثاً

عن الحماية والعمل والتعليم والفرص الأخرى لبدء الحياة كريمة من جديد في مكان آمن. سافر بعضهم إلى القاهرة، وإلى الخرطوم، ومن هناك انتقلت أعداد غير معلومة إلى ليبيا وإلى الاتحاد الأوروبي أو جيبوتي واليمن والسعودية. ودفع آخرون النقود للمهربين لنقلهم إلى إسرائيل مروراً بسيناء.

في عام ٢٠١٠ ظهرت أولى التقارير عن المهربين الذين ينقلبون على عملائهم أثناء الرحلة، فيقومون باختطافهم وأذيتهم لابتزاز النقود من أقاربهم مقابل المضي بهم قدماً على طريق السفر. بحلول عام ٢٠١١ اختطف متجرون سودانيون مئات الإريتريين من داخل مخيمات لاجئين تديرها الأمم المتحدة وبالقرب منها، قرب بلدة كاسالا شرقي السودان، ثم قاموا بنقلهم إلى متجرين مصريين ضد إرادتهم.

في عام ٢٠١٢ قال إريتريون لـ هيومن رايتس ووتش كيف تعرضوا لإساءات في سيناء وتحدثوا عن تواطؤ لقوات الأمن السودانية والمصرية مع المتجرين. قالوا إن في كاسالا قام رجال الشرطة والجنود السودانيون بتسليم الإريتريين إلى المتجرين، بما في ذلك لدى مراكز للشرطة. قالوا إن في مصر تواطأ جنود ورجال شرطة مع المتجرين في كل خطوة على الطريق: لدى الحواجز الأمنية على جسر السيارات الوحيد العابر للقناة، وفي بيوت المتجرين، ولدى حواجز أمنية في بلدات داخل سيناء، وعلى مقربة من الحدود مع إسرائيل.

ضحية إتجار إريترية تتعافى من إصاباتها في القاهرة، في مايو/أيار ٢٠١٣ بعد أن خضعت لجراحة زرع جلد لمعالجة عدوى حادة في الكاحل، تسببت فيها السلاسل التي استخدمها المتجرون لتقييدها في سيناء. قابلت هيومن رايتس ووتش ٢٠ ضحية للإتجار وتحدثوا بشأن نحو ٢٩ واقعة تدل على تواطؤ من عناصر أمن في السودان ومصر مع المتجرين، الذين قاموا بتعذيب ضحاياهم.

© 2013 Moises Saman/Magnum

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى ناشطة إريترية تكلمت منذ عام ٢٠١٠ هاتفياً مع مئات الإريتريين المحتجزين في سيناء، وكذا مع أقاربهم في الخارج الذين تعرضوا للابتزاز. قالت لـ هيومن رايتس ووتش إن بعد توقف التقارير الإخبارية عن الإريتريين الذين يتم أخذهم إلى سيناء في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ – تزامن ذلك مع تزايد النشاط العسكري المصري في سيناء ضد جماعات مسلحة إسلامية مشتبهة – بدأت الاتصالات مرة أخرى تصلها في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ من ضحايا تم اختطافهم ثم أخذهم إلى سيناء في نوفمبر/تشرين الثاني.

رغم أدلة قوية على وقوع هذه الانتهاكات منذ عام ٢٠١٠ – تم توثيقها في عشرات التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وتلقت تغطيات إخبارية كبيرة – فإن الحكومة المصرية على حد علم هيومن رايتس ووتش لم تتخذ خطوات لإنهاء هذه الانتهاكات. موقف كبار المسؤولين في سيناء والقاهرة هو إما رفض وقوع الانتهاكات، أو القول بأن النائب العام المصري لا يمكنه التحقيق في مثل هذه الجرائم وليست لديه أسماء وأماكن المتجرين. في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ فتحت السلطات السودانية ١٤ قضية ضد متجرين في شرق السودان. لم تلاحق السلطات المصرية أي مسؤولين على شبهات تواطؤ مع المتجرين في الإريتريين، في حين قاضى السودان ٤ مسؤولين فحسب على ذلك إبان عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

وما زاد الطين بلة، حسب وصف إريتريين، كيف أن دوريات حراسة الحدود المصرية قامت عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بالاستمرار في سياسة إطلاق النار على ضحايا الإتجار الهاربين أو المفرج عنهم أثناء اقترابهم من سياج حديدي يمتد ٢٤٠ كيلومتراً بارتفاع خمسة أمتار، كادت إسرائيل تنتهي من تشييده بالكامل في مطلع عام ٢٠١٣ على حدودها مع مصر. قتلت شرطة الحدود المصرية ما لا يقل عن ٨٥ شخصاً من أفريقيا جنوب الصحراء قرب السياج، في الفترة من يوليو/تموز ٢٠٠٧ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

عندما تعترض شرطة الحدود المصرية الإريتريين، يتم نقل بعضهم إلى النيابات العسكرية أو المدنية في العريش بشمال سيناء، التي تأمر باحتجازهم في مراكز شرطة بالعريش أو أماكن أخرى في شمال سيناء، مع نقل آخرين مباشرة إلى مراكز للشرطة. يتم احتجازهم هناك لشهور ولا يُسمح لهم بالطعن على احتجازهم. وفي خرق لاتفاق مصر القائم منذ ٦٠ عاماً مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لا يُسمح للمفوضية بزيارة المحتجزين، ما يجعل من المستحيل على المحتجزين تقديم طلبات لجوء.

كما تحرم السلطات المصرية ضحايا الإتجار من حقوقهم بموجب القانون المصري بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، في الحصول على المساعدة والحماية والحصانة من الملاحقة القضائية. إنما يتم اتهامهم بمخالفات متعلقة بالهجرة غير الشرعية، وحرمانهم من العلاج الطبي، ما يعني أن بعض ضحايا التعذيب يموتون، مع احتجاز الناجين لشهور في ظروف لاإنسانية ومهينة بمراكز شرطة في سيناء.

ضحية إتجار إريتري نائم في منزل آمن في القاهرة، بمصر، يوم ٢ مايو/أيار ٢٠١٣. يتمكن بعض ضحايا الإتجار الذين يفرون من آسريهم أو يفرجون عنهم في سيناء، من بلوغ قيادات مجتمعية بدوية، تساعد في سفرهم إلى القاهرة حيث تساعدهم عدة منظمات مجتمع مدني.
© 2013 Moises Saman/Magnum

بناء على مقابلات هيومن رايتس ووتش وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن السلطات لا تفرج عنهم إلا بعد شراء المحتجزين تذكرة طيران إلى أثيوبيا، بموجب ترتيب قائم بين مصر وأثيوبيا، يسمح للإريتريين بالسفر جواً من القاهرة إلى أديس أبابا العاصمة الأثيوبية. وكأنما تقوم السلطات المصرية باحتجاز ضحايا الإتجار رهائن للمرة الثانية، فتعرضهم للاحتجاز دون أجل مسمى بشكل تعسفي في أوضاع صعبة، ترقى في بعض الأحيان إلى المعاملة اللاإنسانية والمهينة، إلى أن يتمكن أقاربهم من جمع النقود اللازمة لشراء تذكرة الطيران، للإفراج عنهم وإخراجهم من البلاد.

العديد ممن يُعادون إلى أثيوبيا يعودون إلى حيث بدأت رحلتهم، فينتهي بهم المطاف إلى نفس مخيمات اللاجئين المغلقة قرب إريتريا، التي شقوا منها طريقهم إلى السودان ثم إلى سيناء. كما هو حال اللاجئين الإريتريين في السودان، فإن أغلب اللاجئين الإريتريين المقيمين في مخيمات في عفار وتيجراي في أثيوبيا لا يُسمح لهم بالخروج من المخيمات للبحث عن عمل ويعيشون في أوضاع صعبة مع ندرة فرص تبني حياة مثمرة.

ومع عدم توفر فرص العمل في الخرطوم والمدن السودانية الأخرى، وفي مواجهة عنصرية متفشية وفقر في القاهرة ومدن مصر الأخرى، تتضاءل فرص اللاجئين الإريتريين في بناء حياة كريمة يعتمدون فيها على أنفسهم. يظهر من تقارير في عام ٢٠١٣ أنه منذ أغلقت إسرائيل بشكل فعال حدودها مع سيناء، فقد انفتحت مسارات تهريب وإتجار جديدة من أثيوبيا والسودان، إلى اتجاه الغرب، مع تزايد أعداد الإريتريين الذين يخرجون في رحلات خطيرة عبر الصحراء الكبرى إلى ليبيا، ومن هناك يأملون في بلوغ دول أوروبية، عادة في قوارب غير مؤهلة لعبور المتوسط.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن بعض الناجين من مأساة غرق القارب التي غرق فيها ٣٥٧ إريترياً قرب ساحل جزيرة لامبيدوسا الإيطالية في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ سبق لهم التسجيل كلاجئين في مخيمات شرق السودان وأثيوبيا.

من أجل إنهاء الانتهاكات المروعة المُرتكبة ضد الإريتريين في شرق السودان ومصر، يجب على الحكومتين البدء في جهد مكثف لإنفاذ القانون، من أجل التعرف على المتجرين وملاحقتهم قضائياً، وكذا على المسؤولين السودانيين والمصريين المشتبه في تواطؤهم مع المتجرين. يجب على السلطات السودانية أن تحقق تحديداً مع كبار رجال الشرطة المسؤولين عن التواطؤ مع المتجرين في بلدة كاسالا وفي المنطقة المحيطة بها، بما في ذلك في استخدام مراكز الشرطة في تسليم الإريتريين إلى المتجرين.

ومع تدعيم الحكومة المصرية لوجودها العسكري وتعزيزها لقدرات إنفاذ القانون في شمال سيناء كجزء من حملة مكافحة المتطرفين هناك، فعليها أيضاً أن تضيف عمليات إنفاذ قانون من أجل إنقاذ ضحايا الإتجار المحتجزين من الأسر، والقبض على المتجرين وملاحقتهم قضائياً.

على النائب العام المصري أن يفتح تحقيقاً للتعرف على مواقع المتجرين المشتبهة في العريش وحولها في شمال شرق سيناء، إذ توجد تقارير أن الأغلبية العظمى من المتجرين يتواجدون هناك، وكذا لدى نقاط دخول سيناء ولدى الحدود الجنوبية مع السودان. يجب على النيابة أيضاً التحقيق في كيف تمكن المتجرون من المرور بحواجز الشرطة والجيش الأمنية وكيف ولماذا سمحت قوات الشرطة والجيش لهم بذلك.

وبما يتفق مع قانون مكافحة الإتجار المصري، فعلى السلطات المصرية أيضاً أن تسمح فوراً لجميع ضحايا الإتجار الذين لم يعودوا محتجزين طرف المتجرين في سيناء، بالسفر إلى القاهرة، وتلقي الرعاية الطبية، والتسجيل في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إذا كانوا يسعون للحصول على الحماية الدولية.

وعلى المانحين الدوليين لمصر، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالإضافة إلى النرويج، الدعوة لأن يقوم الجيش والشرطة بضمّ وقف وإغلاق شبكات الإتجار بالبشر إلى أولويات إنفاذ القانون في شمال سيناء.

التوصيات

إلى الحكومة المصرية

- يجب ضمان أن أية عمليات عسكرية وعمليات لإنفاذ القانون في سيناء تشمل عمليات لإنقاذ ضحايا الإتجار بالبشر والقبض على المتجرين وملاحقتهم قضائياً، الذين يتحملون المسؤولية بموجب قانون مكافحة الإتجار بالبشر المصري لعام ٢٠١٠.
- يجب التحقيق في شبهات تواطؤ عناصر من الجيش والشرطة مع المتجرين وملاحقة الأفراد الذين تتبين مسؤوليتهم، بما في ذلك القادة من الضباط، وتفعيل قانون جديد يجرّم مشاركة المسؤولين أو تواطؤهم في التعذيب، كما هو مُعرّف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- يجب حماية ومساعدة ضحايا الإتجار بموجب القانون المصري لمكافحة الإتجار بالبشر، بما في ذلك من خلال إنشاء برامج لحماية الشهود وتحصينهم من الملاحقة القضائية، من أجل تشجيعهم على المعاونة في التحقيقات ضد المتجرين الذين وقعوا ضحايا لهم.
- يجب الامتناع عن مقاضاة ضحايا الإتجار بناء على تهم بالهجرة غير الشرعية، وعدم احتجازهم في مراكز الشرطة، وضمان قدرتهم على الوصول لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئات الأخرى في القاهرة، بما يسمح لهم بتلقي الحماية والمساعدة، بما في ذلك الرعاية الطبية وأوجه الرعاية الأخرى.
- يجب الكفّ عن احتجاز الإريتريين في ظروف لاإنسانية ومهينة في سيناء لإجبارهم على الموافقة على السفر إلى أثيوبيا.
- يجب أمر حرس الحدود بالكف عن إطلاق النار على الإريتريين العزل وغيرهم من طالبي اللجوء والمهاجرين العزل بالقرب من الحدود مع إسرائيل.
- يجب منح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرة على الوصول لجميع الأماكن التي تم احتجاز المهاجرين فيها على ذمة الترحيل، لضمان تمكن طالبي اللجوء منهم من تقديم طلبات لجوء.
- يجب مطالبة اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بتوفير تحديثات تفصيلية كل ثلاثة شهور عن الخطوات التي يتخذها الادعاء في مصر للتحقيق في جرائم الإتجار في سيناء وفي شبهات تواطؤ قوات الأمن مع المتجرين.

إلى الحكومة السودانية

- يجب التحقيق في شبهات تواطؤ قوات الأمن مع المتجرين، لا سيما قادة الشرطة في كاسالا، وملاحقة الأفراد الذين تتبين مسؤوليتهم، وتفعيل قانون جديد يجرم مشاركة المسؤولين أو تواطؤهم في التعذيب، كما هو مُعرّف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- يجب التحقيق مع الأشخاص المشتبه بإتجارهم بالبشر في شرق السودان وملاحقتهم قضائياً.
- يجب على وجه السرعة تحسين تدابير الحماية في مخيمات اللاجئين قرب كاسالا وفي المناطق الحدودية للمساعدة في منع اختطاف الإريتريين والإتجار بهم.
- يجب احترام حق جميع الإريتريين واللاجئين الأخرين في السودان في العمل وفي التنقل بحرية في السودان.

- يجب تشجيع المجلس الوطني على أن يمرر سريعاً تشريع الإتجار بالبشر بحيث يصدر متسقاً مع التزامات السودان بحقوق الإنسان، وإصدار تقارير علنية منتظمة توثق التقدم المحرز في ملاحقة المتجرين ومسؤولين الأمن المتواطئين معهم قضائياً.

إلى الحكومة الأثيوبية

- يجب منح الإريتريين واللاجئين الآخرين الحق في التنقل بحرية في أثيوبيا وفي البحث عن عمل، دون مطالبتهم أولاً بإظهار الأدلة على قدرتهم على إعالة أنفسهم.

إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- يجب إعداد التقارير العلنية بانتظام عن أعداد الحالات المعروفة لإريتريين وآخرين جرى اختطافهم على يد متجرين في شرق السودان، بما في ذلك معلومات تفصيلية عن مواقع الاختطاف.
- يجب تشجيع السودان على التحقيق والملاحقة القضائية مع المشتبهين بالإتجار بالبشر في شرق السودان، وكذا مع عناصر الشرطة والجيش السودانيين المتواطئين مع المتجرين، وتشجيع المانحين على دعوة السودان لعمل المثل.
- يجب دعوة مصر علناً إلى السماح لمفوضية شؤون اللاجئين بالدخول إلى جميع الأماكن المحتجز فيها مهاجرين على ذمة الترحيل، لضمان قدرة طالبي اللجوء منهم على تقديم طلبات لجوء، بما في ذلك في سيناء.

إلى جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي

- يجب دعوة مصر والسودان إلى التحقيق والملاحقة القضائية مع المسؤولين الأمنيين المتواطئين مع المتجرين بالبشر والتحقيق مع المتجرين وملاحقتهم قضائياً.
- يجب دعوة مصر إلى منح ضحايا الإتجار المساعدة والحماية المستحقة لهم بموجب قانون مكافحة الإتجار بالبشر المصري، بما في ذلك منح الحصانة من الملاحقة القضائية على مخالفات الهجرة غير الشرعية، والسماح لهم بالتسجيل كطالبي لجوء في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

إلى الحكومات المانحة التي توفر الدعم للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومصر وأثيوبيا والسودان

- يجب دعوة السلطات المصرية والسودانية للتحقيق والملاحقة القضائية مع المتجرين المسؤولين عن الانتهاكات الموثقة في التقرير ولمحاسبة مسؤولي الأمن الذين يسهلون هذه الانتهاكات.
- يجب دعوة السلطات المصرية إلى منح ضحايا الإتجار بالبشر المساعدة والحماية المستحقة لهم بموجب قانون مكافحة الإتجار بالبشر المصري، بما في ذلك الحصانة من الملاحقة القضائية على مخالفات الهجرة غير الشرعية، والسماح لهم بالتسجيل كطالبي لجوء في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- للمساعدة في منع الإريتريين من الاضطرار للخروج من دولة اللجوء الأولى، يجب دعوة أثيوبيا والسودان إلى منح جميع اللاجئين الحق في حرية التنقل والحق في العمل.

منهج التقرير

يستند هذا التقرير إلى بحوث أجريت في القاهرة وسيناء بمصر، في الفترة من ٣ إلى ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، وفي تل أبيب بإسرائيل في الفترة من ١٥ إلى ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. أجرى باحث من هيومن رايتس ووتش مقابلات شخصية تفصيلية مع ٣٢ إريترياً وأثيوبيين اثنين وسودانيين اثنين. من بينهم ١٦ شخصاً مسجلين كلاجئين وطالبي لجوء في القاهرة، و٢٠ شخصاً كانوا متواجدين في إسرائيل بشكل قانوني بموجب سياسة عدم الترحيل التي تتبعها بالنسبة للإريتريين والسودانيين غير المسجلين كطالبي لجوء في تل أبيب. وهم ٢٦ رجلاً و٥ سيدات.

تعاونت هيومن رايتس ووتش مع منظمات مجتمع مدني في القاهرة وفي تل أبيب للتعرف على من أجريت معهم المقابلات، والذين شهدوا بتواطؤ رجال أمن مصريين وسودانيين مع مجرمين في السودان ومصر قاموا بالإتجار بهم وأساءوا إليهم بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢. أجريت المقابلات على انفراد ودامت كل منها نحو ٤٠ دقيقة.

أوضح باحث هيومن رايتس ووتش الغرض من المقابلات وأعطى تطمينات بحجب هوية من أجريت معهم المقابلات، وأوضح لهم أنهم لن يحصلوا على حوافز مالية أو حوافز أخرى للحديث مع هيومن رايتس ووتش. كما حصلنا على موافقة من أجريت معهم المقابلات على وصف ما تعرضوا له بعد إخبارهم أن بإمكانهم إنهاء المقابلة بقرار منهم في أي وقت. تم حجب أسماء الأفراد وتفاصيل شخصية أخرى عنهم لحماية هوياتهم وأمنهم.

أجريت جميع المقابلات بلغة التيجرينيا واللغة العربية، بالاستعانة بمترجمين فوريين. وكلما أشار من أجريت معهم المقابلات إلى عناصر شرطة أو جنود تواطؤوا مع المتجرين، سألهم من يوجهون إليهم الأسئلة أن يصفوا الزي الرسمي للأفراد، للمساعدة في التمييز بين عناصر الشرطة والجيش.

كما تلقت هيومن رايتس ووتش تفريغاً كتابياً بـ ٢٢ مقابلة تفصيلية مع إريتريين أجرتها منظمة مجتمع مدني في مصر، على صلة بانتهاكات المتجرين وتواطؤ قوات الأمن السودانية مع المتجرين.

أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع اثنين من المتجرين اعترفا بأنشطتهما، وتحدث أحدهما عن الإساءة إلى ضحاياه. تعرفت هيومن رايتس ووتش عليهما من خلال مصدر محلي في سيناء يعرفهما جيداً. قال المتجران لـ هيومن رايتس ووتش إنهما مستعدان للكلام عن أنشطتهما الإجرامية لأنهما لا يخشيان أي تبعات من قوات إنفاذ القانون المصرية.

كما قابلت هيومن رايتس ووتش ثلاثة مسؤولين مصريين، و١٣ شخصاً من العاملين بمنظمات مجتمع مدني ومنظمات إنسانية دولية وأربعة عاملين بسفارات أجنبية في القاهرة. المسؤولون المصريون الثلاثة هم نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر؛ وسكرتير عام محافظة شمال سيناء اللواء جابر العربي؛ ومسؤول قضائي في سيناء فضل عدم ذكر اسمه.

لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من السفر إلى السودان أو إجراء مقابلات هناك. تكرر رفض الحكومة السودانية منح تأشيرات لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، وقامت فعلياً بإغلاق السودان في وجه مراقبة حقوق الإنسان. أقرت السلطات السودانية علناً بانتشار ظاهرة تهريب الإريتريين إلى شرق السودان ومنها.

ا. الخلفية

الإريتريون الهاربون

بحلول عام ٢٠١٣ كان ٣٠٠ ألف لاجئ وطالب لجوء إريتري يعيشون في السودان وأثيوبيا وإسرائيل وأوروبا، ونحو ٩٠ في المائة من طالبي اللجوء الإريتريين نجحوا في طلب اللجوء في العام الأخير.[١] غادر الأغلبية العظمى بلدهم بعد أواسط عام ٢٠٠٤، فراراً من انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية، التي اشتملت على التجنيد الإجباري الجماعي طويل الأجل أو دون أجل مسمى، والعمل الجبري، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاءات، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والقيود على حرية الرأي والتعبير والتنقل. جميع من وفدوا منذ منتصف عام ٢٠٠٤ تقريباً من المسيحيين، ما يعكس تزايد الانتهاكات ضد هذه الفئة منذ عام ٢٠٠٢.[٢]

يتحمل من يفرون من إريتريا مخاطر جمة. فالقانون الإريتري يطالب الإريتريين الذين يغادرون البلاد بأن تكون معهم تصاريح خروج تصدرها السلطات بشكل انتقائي، ويعاقب بشدة من يتم الإمساك بهم أثناء محاولة الخروج دون تصريح.[٣] عندما ينجح الإريتريون في مغادرة البلاد دون تصاريح، كثيراً ما تعاقب السلطات أقاربهم.[٤] قام حرس الحدود بإطلاق النار بهدف القتل على أشخاص يغادرون بدون تصاريح.[٥] في هذه الأجواء انتعشت أعمال التهريب والإتجار بالإريتريين في السودان. وثقت الأمم المتحدة تواطؤ بعض المسؤولين الإريتريين مع متجرين سودانيين يسيئون للإريتريين في شرق السودان.[٦]

---

١ انظر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين:

UNHCR, "Displacement: The New 21st Century Challenge, UNHCR Global Trends 2012," http://www.unhcr.org/4fd9e6266.html (تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣)

٢ انظر هيومن رايتس ووتش:

Human Rights Watch, "Submission for 2013 Universal Periodic Review," http://www.hrw.org/news/2013/06/20/eritrea-submission-universal-periodic-review.

٣ يمكن إصدار تصاريح الخروج لصالح الموظفين الحكوميين والرياضيين والنساء الإريتريات فوق ٤٧ عاماً والرجال فوق سن ٥٤ عاماً. انظر هيومن رايتس ووتش:

Human Rights Watch, Ten Long Years: A Briefing on Eritrea's Missing Political Prisoners, September, 2011, http://www.hrw.org/reports/2011/09/24/ten-long-years.

٤ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع اثنين من الإريتريين، تل أبيب، ١٩ و٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. مقابلات تفصيلية أجريت على يد منظمة مجتمع مدني في مصر في ٢٠١١ و٢٠١٢، توجد نسخة منها لدى هيومن رايتس ووتش.

٥ مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

United Nations Human Rights Council, "Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in Eritrea," A/HRC/23/53, May 28, 2013, http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G13/140/99/PDF/G1314099.pdf?OpenElement (تمت الزيارة في ١١ يوليو/تموز ٢٠١٣).

٦ انظر مجلس الأمن بالأمم المتحدة:

United Nations Security Council, "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea pursuant to Security Council resolution 2060 (2012): Eritrea," July 25, 2013, http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2013_440.pdf

(تمت الزيارة في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣)، الفقرات ١٣٧ و١٣٨

اللاجئون الإريتريون في القرن الأفريقي وفي مصر

على مدار السنوات العشر الأخيرة، سجل نحو ١٥٠ ألف إريتري كلاجئين في أثيوبيا والسودان. لكن أغلبهم لم يستمروا في الإقامة هناك طويلاً. بعد البحث بلا طائل عن الحماية والمساعدة والعمل، مضوا في طريقهم بحثاً عن الأمن وفرص أفضل. بين ٢٠٠٦ و٢٠١٢ وفد نحو ٤٠ ألفاً على إسرائيل، وقد وصلوها مروراً بشبه جزيرة سيناء في مصر، وسافر عدد غير معلوم إلى المملكة العربية السعودية من خلال جيبوتي واليمن وحاول آخرون بلوغ دول أوروبية عبر ليبيا.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ أفادت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأن بعض الناجين من مأساة غرق قارب مات فيه ٣٥٧ إريترياً على سواحل جزيرة لامبيدوسا الإيطالية في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، سبق أن سجلوا كلاجئين في شرق السودان وفي أثيوبيا.[٧]

مخيمات اللاجئين في شرق السودان

منذ الستينيات فر مئات الآلاف من الإريتريين من بلدهم إلى أقدم مخيمات للاجئين في أفريقيا، في شرق السودان.[٨] حتى ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ كانت المخيمات تأوي ٨٦٠٨٧ إريترياً.[٩] من بين هؤلاء فإن نحو ٥٠ ألفاً من المسلمين الذين يتحدثون العربية – من نفس تجمع من يعيشون قرب المخيمات – وفدوا على المخيمات بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٠ ومن غير المرجح أن يعودوا إلى إريتريا.[١٠] تعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة مع السلطات السودانية على دمج هؤلاء السكان بشكل نهائي ودائم في تجمعات شرق السودان السكانية.[١١]

بعد فترة توقف دامت أربع سنوات في هذه الهجرة الجماعية الإريترية، بدأ الإريتريون مرة أخرى في الفرار من بلدهم بأعداد كبيرة منذ منتصف عام ٢٠٠٤، إذ أصبح في المخيمات ١٢٩٩٥٧ شخصاً بين ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ و٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.[١٢] جميعهم تقريباً مضوا في طريقهم وغادروا خلال أسابيع أو شهور.[١٣]

هذا الإحجام عن البقاء في المخيمات قد تفسره جملة من العوامل. الأغلبية العظمى ممن سجلوا كان شباباً مسيحيين من مناطق حضرية، لا قابلية لديهم على أن يصبحوا معتمدين على منظمات إنسانية في مناطق ريفية معزولة تحيط بها

---

٧ بيان صحفي لمفوضية شؤون اللاجئين:

"UNHCR warns of further boat tragedy risk on Mediterranean," UNHCR news release, October 11, 2013, http://www.unhcr.org/5257d5599.html (تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣)

٨ لجنة اللاجئين والمهاجرين بالأمم المتحدة:

United States Committee for Refugees and Immigrants, "Getting Home is Only Half the Challenge: Refugee Reintegration in War-Ravaged Eritrea," August 1, 2001.http://www.refworld.org/docid/3bc19092d.html (تمت الزيارة في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠١٣)

٩ مراسلة بالبريد الإلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع مفوضية شؤون اللاجئين، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٣ و٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

١٠ مراسلة بالبريد الإلكتروني مع مفوضية شؤون اللاجئين، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٣.

١١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

UNDP, "Joint UNDP/UNHCR Transitional Solutions Initiative for Refugees and their Host Communities, Eastern Sudan (Phase 1)" undated, http://www.sd.undp.org/projects/cp16.htm (تمت الزيارة في ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١٣)

١٢ إحصاءات للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، توجد نسخة منها لدى هيومن رايتس ووتش.

١٣ مفوضية شؤون اللاجئين، "لا عودة: استعراض لرد المفوضية على أزمة اللاجئين في شرق السودان":

UNHCR, "No turning back: a review of UNHCR's response to the protracted refugee situation in eastern Sudan," November 2011, http://www.unhcr.org/4eb3e5ea9.pdf

(تمت الزيارة في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣) ص ١٥.

تجمعات سكانية مسلمة تتحدث العربية.[١٤] لديهم حقوق وفرص عمل محدودة.[١٥] كما يواجهون قيوداً مشددة على حرية التنقل.[١٦] هذه القيود غير قانونية.[١٧] وقد خلفتهم هذه السياسة دون خيارات تُذكر سوى الاعتماد على المهربين في إخراجهم من شرق السودان، وهو الأمر الذي يعرضهم لمخاطر الاختطاف والإتجار.

كما أن لدى السودان سجل من ترحيل طالبي اللجوء الإريتريين، والإريتريين الذين لا يحصلون على طلبات لجوء، إلى إريتريا. بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار ٢٠١٣ رحل السودان ما لا يقل عن ٨ إريتريين إلى إريتريا. في عام ٢٠١٢ رحل السودان ٦٨ إريترياً على الأقل إلى إريتريا، منهم طالبي لجوء مسجلين تم ترحيلهم بعد طعنهم مباشرة على رفض منحهم اللجوء.[١٨] في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ رحل السودان ٣٠٠ طالب لجوء إريتري وآخرين غير قادرين على طلب اللجوء، ورحل عشرات غيرهم في الشهور الخمسة السابقة على ذلك التاريخ.[١٩]

تراجع بمعدلات كبيرة عدد الأشخاص المسجلين في المخيمات في مايو/أيار ٢٠١٢ بعد أن كان المعدل الشهري منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ حوالي ٢٠٠٠ شخص، ليصبح بضع مئات كل شهر، وهو التوجه الذي استمر على مدار ما تبقى من عام ٢٠١٢ وخلال أول عشرة شهور في عام ٢٠١٣.[٢٠] وإلى الآن لم تتمكن أي من المنظمات الناشطة في شرق السودان – ومنها مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة – من تفسير التناقص من بعد مايو/أيار ٢٠١٢.[٢١] هناك تفسيران محتملان أولهما أن عدد أقل من الإريتريين بلغ المخيمات بسبب الخوف من التعرض للاختطاف على يد المتجرين، ومن ثم تفادي دخول شرق السودان من الأساس، أو بسبب تزايد أعداد المختطفين ما إن يعبروا الحدود، قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى المخيمات.[٢٢] هناك إريتريون آخرون – ليس عددهم معلوماً – مروا من شرق السودان منذ عام ٢٠٠٤، لكن لم يسجلوا في المخيمات، إذ انتقلوا إلى الخرطوم أو إلى دول أخرى.[٢٣]

---

١٤ معهد الشرق الأوسط: Middle East Institute, "The Protracted Refugee Situation in Eastern Sudan," May 2011 توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش، ص ص ٢ و٥.

١٥ للعمل بشكل قانوني يحتاج اللاجئ إلى تصريح عمل، لكن طبقاً لمفوضية شؤون اللاجئين فهذه الإجراءات معقدة وباهظة الكلفة على اللاجئين، بحيث أن اللاجئ الذي يعمل فهو يعمل بمقابل متدني في القطاع غير الرسمي. مفوضية شؤون اللاجئين: "لا عودة"، ص ١٨.

١٦ يقول القانون السوداني إنه لا يخرج لاجئ من مكان إقامته المحدد له، وإلا عوقب بالحبس بحد أقصى ١٢ شهراً. المادة ١٠ من قانون تنظيم اللجوء لعام ١٩٧٤: http://www.refworld.org/docid/3ae6b50710.html (تمت الزيارة في ٢١ يونيو/حزيران ٢٠١٣). يحتاج لاجئو المخيمات تصاريح سفر للخروج من مناطق المخيمات. التصاريح لا تمنح عادة إلا لأسباب طبية طارئة وطلبات السفر للبحث عن عمل تُرفض. معهد الشرق الأوسط: Middle East Institute, "The Protracted Refugee Situation in Eastern Sudan," ص ص ٦ و٧.

١٧ يكفل القانون الدولي للاجئين المعترف بهم كلاجئين حرية التنقل ما لم تبرر الدولة رسمياً تقييدها للتنقلات بموجب معايير صارمة. انظر على سبيل المثال هيومن رايتس ووتش:

Human Rights Watch, Welcome to Kenya: Police Abuse of Somali Refugees, June 2010, pp. 71 - 80, http://www.hrw.org/reports/2010/06/17/welcome-kenya-0

١٨ مراسلات بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش، مارس/آذار ٢٠١٣.

١٩ هيومن رايتس ووتش:

Sudan: End Mass Summary Deportations of Eritreans," Human Rights Watch news release, October 25, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/10/25/sudan-end-mass-summary-deportations-eritreans

٢٠ إحصاءات مفوضية شؤون اللاجئين، توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

٢١ في يونيو/حزيران ٢٠١٣ ذكرت مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة أن "مطلوب تحليلات إضافية للوقوف على الأسباب وراء" ذلك التناقص. انظر:

UNHCR and IOM, "Draft Joint UNHCR-IOM strategy to Address Human Trafficking, Kidnappings and Smuggling of Persons in Sudan, 2013-2014," توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

٢٢ مراسلات بريد إلكتروني بين هيومن رايتس ووتش وعاملين بالهجرة في شرق السودان، يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

٢٣ حتى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ كانت السلطات السودانية قد سجلت ٢٥١٩ لاجئاً إريترياً في الخرطوم وإن كانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقدر أن هناك ١٣ ألف لاجئ إريتري تقريباً في الخرطوم. مراسلة بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٣ و٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

مخيمات اللاجئين في أثيوبيا

كذلك فر عشرات الآلاف من الإريتريين إلى مخيمات للاجئين في أثيوبيا، حيث يواجهون "حياة قاسية... في بيئة قاحلة لا توفر لهم فرصاً كافية للاعتماد على النفس".[٢٤] بشكل عام لا يُسمح للاجئين بمغادرة المخيمات للتنقل بحرية في أثيوبيا، في خرق لحقوقهم في حرية التنقل.[٢٥] في عام ٢٠٠٨ استعانت أثيوبيا بسياسة "خارج المخيم" وبموجبها يمكن للاجئين الإريتريين مغادرة المخيمات لكن بعد ستة أشهر، وذلك للعيش في المناطق الحضرية، إذا تمكنوا من إظهار قدرتهم على دعم أنفسهم مادياً أو كان لهم أقارب يعيشون في مناطق حضرية يمكنهم إعالتهم.[٢٦] كما يمكن للاجئين التقدم بطلب مغادرة مؤقتة للمخيم، وفي الأغلب يكون السبب طبياً.[٢٧]

يُسمح للاجئين في أثيوبيا بالعمل والحصول على التعليم فقط بالقدر الذي تسمح به القوانين الأثيوبية للرعايا الأجانب في أثيوبيا.[٢٨] يصادف الإريتريون صعوبات جمة في العثور على عمل غير رسمي في أديس أبابا وفي المدن الكبرى الأخرى، وهي أيضاً المشكلة العامة التي تدفع عشرات الآلاف من الأثيوبيين لمغادرة بلدهم كل عام بحثاً عن العمل.[٢٩]

يغادر بعض اللاجئين الإريتريين مخيمات اللاجئين في أثيوبيا ويخاطرون بحياتهم أثناء عبور المتوسط إلى أوروبا، أو الانتقال إلى مخيمات اللاجئين في السودان وهم يعتقدون بالخطأ أنهم سيجدون مساعدة أفضل أو فرص عمل أفضل، ثم يجدوا أن العكس هو الصحيح.[٣٠] كما نشير أدناه، فإن على مدار السنوات القليلة الماضية قامت مصر بترحيل آلاف الإريتريين الذين تم اعتراضهم في سيناء إلى أثيوبيا. بالنسبة لمن تبدأ رحلتهم في مخيمات لاجئين في أثيوبيا، يكونون بهذا قد اتموا دورة كاملة ليعودوا من حيث بدأوا.

---

٢٤ انظر: "UNHCR Representation in Ethiopia-Briefing Note," يوليو/تموز ٢٠١٣، توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش. حتى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣ كانت أثيوبيا تستضيف ٧٣ ألف لاجئ إريتري مسجل في ست مخيمات ومستوطنتين تعترف فيها السلطات الأثيوبية بالإريتريين كلما وفدوا، أي من واقع جنسيتهم. في النصف الأول من عام ٢٠١٣ كان هناك نحو ٩٠٠ إريتري مسجلين كلاجئين في المخيمات كل شهر. بريد إلكتروني بين هيومن رايتس ووتش والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٣. مخيم ماي أيني فقط هو الذي تتوفر فيه معدلات جيدة نسبياً من المساعدات. بريد إلكتروني بين هيومن رايتس ووتش وعامل سابق بمجال مساعدة اللاجئين، ٧ يوليو/تموز ٢٠١٣.

٢٥ انظر الهامش رقم ١٦.

٢٦ مقابلة مع عامل سابق بمفوضية شؤون اللاجئين، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. لم تصدر الحكومة الأثيوبية وثيقة رسمية بسياسة "خارج المخيم". مراسلة إلكترونية بين هيومن رايتس ووتش ومفوضية شؤون اللاجئين، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٣. اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات لستة أشهر على الأقل يمكنهم أيضاً التقدم بطلب تصريح سفر يسمح لهم بالمغادرة المؤقتة للمخيم للانتقال إلى مناطق أخرى من البلاد التماساً للعلاج أو لأغراض تعليمية في الأغلب. حتى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣ كان هناك ٢٤٥٠ لاجئاً إريترياً في أديس أبابا. بريد إلكتروني بين هيومن رايتس ووتش ومفوضية شؤون اللاجئين، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٣.

٢٧ مراسلة إلكترونية بين هيومن رايتس ووتش ومفوضية شؤون اللاجئين، ٧ أغسطس/آب ٢٠١٣.

٢٨ المادة ٢١ (٣) إعلان اللاجئين، عدد ٤٠٩ لعام ٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٤٠٩، ١٩ يوليو/تموز ٢٠٠٤، الجريدة الرسمية: http://www.refworld.org/docid/44e04ed14.html (تمت الزيارة في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣). أدخلت أثيوبيا تحفظات على المواد ١٧ (٢) و٢٢ (١) من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، التي تسمح لها بتقييد الحق في العمل لحماية سوق العمل الوطنية ولمنح اللاجئين قدراً أقل من التعليم المتاح للأثيوبيين. اتفاقية ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين ١٩٥١)، خلت حيز النفاذ في ٢٢ أبريل/نيسان ١٩٥٤، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين، دخل حيز النفاذ في ٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٧: http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/o_c_ref.htm (تمت الزيارة في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣). بموجب المادة ١٧ (١) والمادة ٢٢ (٢) فإن على أثيوبيا منح اللاجئين الحق في العمل والتعليم بالقدر الذي تتيحه للأجانب الآخرين الذين يتلقون "أفضل معاملة" (في حال العمل) ومن "هم في نفس الظروف بشكل عام" كلاجئين (في حال التعليم). "تحفظات وإعلانات اتفاقية ١٩٥١ للاجئين"، ١ أبريل/نيسان ٢٠١١: http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=3d9abe177&query=1951%20Refugee%20Convention (تمت الزيارة في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣).

٢٩ على سبيل المثال انظر التقارير الشهرية الصادرة عن الأمانة الإقليمية المختلطة للمهاجرين حول توجهات الهجرة في القرن الأفريقي: http://www.regionalmms.org/index.php?id=41 (تمت الزيارة في ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠١٣).

٣٠ انظر:

"UNHCR warns of further boat tragedy risk on Mediterranean," UNHCR press release, October 11, 2013, http://reliefweb.int/report/world/unhcr-warns-further-boat-tragedy-risk-mediterranean

(تمت الزيارة في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣). ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع عامل بمنظمة مجتمع مدني في أثيوبيا قابل إريتريين في السودان، القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

الإريتريون في القاهرة

ينتهي المطاف ببعض الإريتريين في مصر، حيث لا توجد أية مخيمات للاجئين. يعيش العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء الإريتريين المسجلين وغير المسجلين في أرض اللواء بالقاهرة الكبرى.[٣١] تقيد السلطات المصرية من حقوق اللاجئين في التعليم والأمن الاجتماعي والعمل.[٣٢] لطالما كافح اللاجئون وطالبو اللجوء من كافة الجنسيات للعيش في الاقتصاد غير الرسمي بالقاهرة وللحصول فيها على الرعاية الصحية.[٣٣] الإريتريون المسيحيون الذين لا يتحدثون العربية بشكل عام، لديهم فرص قليلة للعيش وكسب الدخل في مصر التي تتحدث العربية وأغلبيتها مسلمة وتعاني من ارتفاع معدلات الفقر والمنافسة الشرسة في الاقتصاد غير الرسمي.[٣٤]

طبقاً لمنظمات مجتمع مدني تعاون اللاجئين في القاهرة، فإن الإريتريين القليلين الذين تقدموا بطلبات لجوء وعاشوا في القاهرة فعلوا ذلك لأن لهم بالفعل أقارب في المدينة يمكنهم إعالتهم ودعمهم.[٣٥] قال عدد من الإريتريين الذين تحدثوا مع هيومن رايتس ووتش – ومنهم أشخاص سبق اختطافهم والإساءة إليهم في سيناء – إنهم يخشون المجرمين في القاهرة، الذين قد يختطفونهم ويعيدوهم إلى سيناء. وصف رجل تفصيلاً كيف خطفه البدو وعذبوه قرب القاهرة، من أجل معرفة أماكن ستة إريتريين آخرين يريد الخاطفون العثور عليهم.[٣٦] كما قالت منظمات للاجئين بالقاهرة لـ هيومن رايتس ووتش إن العديد من موكليهم من اللاجئين الإريتريين في القاهرة قالوا إنهم يخشون الخاطفين، وأن العديد منهم يحاولون العيش داخل البيوت طوال الوقت.[٣٧] قالت واحدة من المنظمات إنها على علم بحالتين حيث قام مجرمون باختطاف إريتريين في القاهرة.[٣٨]

---

٣١ حتى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ١٤٨٠ لاجئاً إريترياً و١٣٤٢ طالب لجوء إريتري في القاهرة، ومتوسط الوقت الذي تستغرقه تعاملات المفوضية لإتمام طلبات اللجوء هو عامين ونصف، رغم أنه تم التعامل مع حالات حساسة بإجراءات مستعجلة. في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ اعترفت المفوضية السامية بـ ٩٦ في المائة من طالبي اللجوء الإريتريين كلاجئين. مراسلة إلكترونية بين هيومن رايتس ووتش والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

٣٢ أدخلت مصر تحفظات على المواد ٢٠، ٢٢ (١)، ٢٣، ٢٤ من اتفاقية اللاجئين ١٩٥١. التحفظات والإعلانات الخاصة باتفاقية اللاجئين ١٩٥١، ١ أبريل/نيسان ٢٠١١: http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=3d9abe177&query=1951%20Refugee%20Convention (تمت الزيارة في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣).

٣٣ هيومن رايتس ووتش مخاطر سيناء، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص ٢٣ – ٢٥. تحيل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين طالبي اللجوء إلى عدد من المنظمات المصرية والدولية غير الحكومية التي تساعد طالبي اللجوء في طلباتهم باللجوء وتساعدهم في احتياجاتهم الأخرى، ومنها الرعاية الصحية والمأوى والصحة النفسية والتعليم. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمات غير حكومية، القاهرة، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٤ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين في القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٥ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمتي مجتمع مدني تعاون اللاجئين بالقاهرة، ٨ و١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٦ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طالب لجوء إريتري، القاهرة، ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٧ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمتي مجتمع مدني تعاون اللاجئين بالقاهرة، ٨ و١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٨ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمة مجتمع مدني تعاون اللاجئين في القاهرة، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

II. الإتجار بالإريتريين في السودان

بدءاً من عام ٢٠٠٦ دفع الآلاف من الإريتريين النقود لمهربين سودانيين ومصريين لمساعدتهم على الارتحال من شرق السودان إلى إسرائيل مروراً بمصر. في عام ٢٠٠٩ بدأ إريتريون في إبلاغ الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية تعاون اللاجئين عن كيف ينقلب عليهم المهربون أثناء الرحلة، وكيف يتم اختطافهم واتخاذهم رهائن بانتظار الفدية. بحلول عام ٢٠١١ كان التهريب قد تحول إلى أعمال خطف متفشية من قبل متجرين في أشخاص أغلبهم إريتريين، من مخيمات اللاجئين شرق السودان ومن المناطق الحدودية القريبة مع إريتريا. يسيئ المتجرون السودانيون إلى ضحاياهم ويعذبونهم لابتزاز النقود منهم ومن عائلاتهم، ثم ينقلونهم إلى مصر حيث يتم إحالتهم إلى متجرين مصريين.

التحوّل من التهريب إلى الإتجار في شرق السودان

في عام ٢٠٠٦ بدأ إريتريون في دفع نقود للمهربين لأخذهم من شرق السودان إلى إسرائيل. في أواسط عام ٢٠١٠ بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية إسرائيلية في تلقي بلاغات بأن مهربين في السودان – دأبوا على نقل إريتريين بالأساس إلى إسرائيل منذ عام ٢٠٠٦ – قد بدأوا في الانقلاب على عملائهم قبل وأثناء الرحلة إلى سيناء لابتزاز نقود إضافية منهم.[٣٩] من ثم أصبح المهربون متجرين، طبقاً لتعريف المتجرين بالبشر في القانون الدولي.[٤٠]

بانتهاء عام ٢٠١٠ بدأت أعداد متزايدة من الإريتريين في الإبلاغ عن أنهم لم تكن لديهم نية للسفر إلى مصر أو إسرائيل لكن تم اختطافهم في شرق السودان ونقلوا إلى سيناء ضد إرادتهم.[٤١]

وقال رجل إريتري لـ هيومن رايتس ووتش إنه تعرض برفقة إريتريين آخرين للاختطاف في شرق السودان في مطلع عام ٢٠٠٩، في حين قال آخر إنه اختطف في يونيو/حزيران ٢٠١٠.[٤٢] كذلك قال عدد قليل من الإريتريين لعاملين معنيين باللاجئين في القاهرة إنهم تعرضوا للاختطاف في ربيع عام ٢٠١٠.[٤٣]

---

٣٩ هيومن رايتس ووتش، مخاطر سيناء. وانظر:

Einat Fishbein, "Desert Hell: The Journey of Refugees through the Sinai Desert," Yediot Ahronot, November 19, 2010, http://www.phr.org.il/uploaded/Article_DesertHell_EinatFishbein_Yediot_19.11.10.pdf (تمت الزيارة في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٣)

٤٠ يميز القانون الدولي بين المتجرين والمهربين. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو يعرف تهريب المهاجرين بصفته اكتساب "امتياز مالي أو غير ذلك" من أجل القيام بدخول غير قانوني لبلد. على النقيض فإن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال يعرف الإتجار بصفته استقطاب أو نقل أو إحالة أو استضافة أو استقبال أشخاص من خلال "التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أو أية سبل للإكراه... أو منح أو تلقي مدفوعات أو امتيازات للحصول على الموافقة على سيطرة لشخص على شخص آخر، بغرض الاستغلال". بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (بروتوكول التهريب) تم إقراره في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، قرار جمعية عامة رقم ٢٥/٥٥ ملحق III دخل حيز النفاذ في ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤: www.unodc.org/unodc/treaties/CTOC/ (تمت الزيارة في ٨ يوليو/تموز ٢٠١٣). بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (بروتوكول الإتجار) تم إقراره في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ قرار جمعية عامة ٢٥/٥٥، ملحق II دخل حيز النفاذ في ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، www.unodc.org/unodc/treaties/CTOC/ (تمت الزيارة في ٨ يوليو/تموز ٢٠١٣).

٤١ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع العاملين بمنظمات للاجئين في تل أبيب، ١٧ – ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. انظر:

Feinstein International Center, "Ransom, Collaborations, Corruption: Sinai Trafficking and Transnational Networks," August 2013, http://reliefweb.int/report/eritrea/ransom-collaborators-corruption-sinai-trafficking-and-transnational-networks

(تمت الزيارة في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣). وقال قيادي بدوي لـ هيومن رايتس ووتش في مقابلة بسيناء في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ إن الحالات الأولى التي اشتملت على الاختطاف في شرق السودان سمع بها من خلال ضحايا تم الإفراج عنهم في سيناء، وأنها وقعت في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى ٢١ إريترياً في القاهرة وفي تل أبيب وصفوا كيف تعرضوا للاختطاف في شرق السودان في عام ٢٠١١، وتلقت ١٤ شهادة مكتوبة دونتها منظمات معنية باللاجئين في القاهرة قال فيها إريتريون المثل.[٤٤]

هناك قيادي مجتمعي في سيناء يساعد الإريتريين الذين يفرج عنهم المتجرون في سيناء، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن النصف الثاني من عام ٢٠١٢ شهد قول أغلبهم أنهم اختطفوا أصلاً في السودان ونقلوا إلى مصر ضد إرادتهم.[٤٥]

في عام ٢٠١١ تلقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقارير متزايدة عن اختطافات في مخيمات اللاجئين في كاسالا شرقي السودان وحولها. في عام ٢٠١٢ سجلت المفوضية نحو ٣٠ حالة اختطاف كل شهر، رغم أنها تقدر أن العدد يُرجح أن يكون أكبر بكثير.[٤٦]

قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين – أنطونيو غوتيريس – بإلقاء الضوء علناً على مسألة اختطاف الإريتريين والإتجار بهم في شرق السودان بغرض النقل إلى متجرين مصريين، وذلك للمرة الأولى في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.[٤٧]

في يناير/كانون الثاني أصدرت مفوضية شؤون اللاجئين بياناً صحفياً بعد أعمال عنف شهدتها إحدى المخيمات بسبب اختطاف المتجرين للإريتريين من داخل المخيم. ورد في البيان أن العاملين بالمفوضية قد وثقوا وقائع اختطاف منذ مطلع عام ٢٠١١ وأن بعض تلك الوقائع تتزايد. قالت المفوضية السامية: "هناك قبليون محليون... وكذلك عصابات إجرامية" يقومون "باختطاف... الإريتريين... على الحدود... مع دخولهم شرق السودان" ومن "داخل المخيمات وحولها" قبل نقلهم ضد رغبتهم إلى مصر.[٤٨]

---

٤٢ مقابلات هيومن رايتس ووتش، تل أبيب، ١٧ و١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. هناك تقرير جامعي يعرض شهادات مئات الضحايا أشار أيضاً إلى حالات اختطاف في عام ٢٠٠٩. انظر:

Van Reisen, Estefanos and Riken, "Human Trafficking in the Sinai: Refugees between Life and Death," Tilburg University, Wolf Legal Publishers, September 2012, http://www.eepa.be/wcm/dmdocuments/publications/report_Human_Trafficking_in_the_Sinai_20120927.pdf (تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣) ص ٩.

٤٣ أقوال اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش ولديها نسخة منها.

٤٤ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين في القاهرة، ٩ إلى ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ وفي تل أبيب ١٧ إلى ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. شهادات اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش ولديها نسخة منها. انظر أيضاً العفو الدولية:

Amnesty International, "Egypt/Sudan: Refugees and asylum seekers face brutal treatment, kidnapping for ransom, and human trafficking," April 2013, http://www.amnesty.org/en/library/asset/AFR04/001/2013/en/9fdcde38-b88b-43a0-b076-ee4b7a3b8c06/afr040012013en.pdf

(تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣) ص ٦. وانظر: Van Reisen, Estefanos and Riken, "Human Trafficking in the Sinai," ويشير إلى عشرات المقابلات حيث يقول إريتريون إن متجرين من "الرشايدة" اختطفوهم قرب مخيمات اللاجئين الإريتريين في السودان، واحتجزوهم ثم نقلوهم إلى متجرين في مصر.

٤٥ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قيادي مجتمعي بدوي، سيناء، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

٤٦ انظر: UNHCR-IOM, "Joint Strategy," ص ٢. والعفو الدولية: Amnesty International, "Refugees and asylum-seekers face brutal treatment, kidnapping for ransom, and human trafficking," ص ٧.

٤٧ انظر:

"Eritrean refugees kidnapped, killed: UNHCR chief," Agence France-Presse, January 12, 2012, http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hari7DYAS2PKYVhM4RRAmMMcvGOA?docId=CNG.140d0aa1e4b9fa1f6d9de393aaae039f.371

(تمت الزيارة في ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١٣). بعد شهر، غطت الـ بي بي سي أعمال الاختطاف في المخيمات وحولها:

"Eritrean refugees kidnapped in Sudan," BBC, February 6, 2012, http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16903627 (تمت الزيارة في ٢ مايو/أيار ٢٠١٣).

٤٨ انظر:

اختطاف وانتهاك وتعذيب ضحايا الإتجار في شرق السودان

تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى ٢١ إريترياً قالوا إن أشخاصاً وصفوهم بأنهم "رشايدة" قاموا باختطافهم برفقة عشرات غيرهم، وأغلبهم إريتريون، في شرق السودان قرب الحدود مع إريتريا وفي مخيمات اللاجئين قرب بلدة كاسالا.[٤٩]

قالوا إن المتجرين احتجزوهم لأيام وأسابيع قرب كاسالا، وأساءوا إليهم لابتزاز النقود منهم، ثم سلموهم إلى خاطفين في مصر. قال سبعة إنهم اختطفوا في ٢٠١٢ و١٢ شخصاً في ٢٠١١ وشخص واحد في ٢٠١٠ وآخر في ٢٠٠٩.

قال ١٨ شخصاً ممن تمت مقابلتهم إن المتجرين طلبوا منهم تسديد مبلغ يتراوح بين ألف إلى عشرة آلاف دولار كفدية. وسواء دفعوا أم لا، فقد قال من أجريت معهم المقابلات إن المتجرين نقلوهم بعد ذلك إلى رجال في مصر طلبوا منهم بدورهم تسديد أموال.

كذلك تلقت هيومن رايتس ووتش نصوص ١٤ مقابلة تفصيلية تم تدوينها في منظمة مجتمع مدني في مصر، حيث قال إريتريون إن "الرشايدة" اختطفوهم في السودان قرب الحدود مع إريتريا أو في بلدة كاسالا، ثم نقلوهم للمتجرين في مصر. قال ستة إنهم اختطفوا في ٢٠١٢ وخمسة في ٢٠١١ وثلاثة في ٢٠١٠.[٥٠]

قال ١٣ من ٣٥ إريترياً اطلعت هيومن رايتس ووتش على شهاداتهم إن المتجرين السودانيين تكرر ضربهم لهم والاعتداء عليهم بطرق أخرى، وقال ثلاثة من الـ ١٥ إن المتجرين أساءوا إليهم بشدة وقال ثلاثة آخرين إن المتجرين هددوهم بالقتل إن لم يدفعوا. قالت ضحية منهم إن المتجرين في الخرطوم اغتصبوها هي وضحايا اختطاف أخريات.[٥١]

وثقت هيومن رايتس ووتش ثماني حالات حيث سلمت الشرطة والجيش السودانيين إريتريين إلى المتجرين مباشرة، قاموا بعد تسلمهم بالإساءة إليهم.[٥٢]

قال رجل إريتري من موركي بمنطقة غاشباركا في إريتريا، ويبلغ من العمر ٣٣ عاماً، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه فر من إريتريا وعبر ليلاً إلى السودان قرب حفيرة في سبتمبر/أيلول ٢٠١١. هناك قابل مزارعاً تركه يمضي الليلة وقال إنه يعرف أشخاصاً يمكنهم مساعدته على الذهاب إلى مخيمات اللاجئين في كاسالا.

> في اليوم التالي جاء خمسة رجال في ثياب مدنية ومعهم بنادق وأخذوني معهم. أوثقوا رباط يدي وضربوني. احتجزوني شهرين مع إتاحة القليل من الطعام والمياه. سألوني إن كان لي أقارب في

"UNHCR concern at refugee kidnappings, disappearances in eastern Sudan," UNHCR news release, January 25, 2013, http://www.unhcr.org/510275a19.html (تمت الزيارة في ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٣).

في يونيو/حزيران ٢٠١٣ توصلت وزارة الخارجية الأمريكية أيضاً إلى أنه على امتداد ٢٠١٢ "سعى المتجرون وراء الإريتريين المستضعفين في مخيمات اللاجئين، لا سيما في السودان. انظر:

United States Department of State, "Trafficking in Persons Report 2013," June 2013, pp. 162-164, http://www.state.gov/documents/organization/210739.pdf (تمت الزيارة في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٣).

٤٩ الرشايدة أو بني رشيد، هي جماعة إثنية عربية رحالة تتركز في شمال وغرب إريتريا وفي شرق السودان وفي شبه جزيرة سيناء في مصر. لهم مظهر وثياب مميزة. يشير ضحايا الإتجار إلى "الرشايدة" في إشارة إلى قبيلة الرشايدة أو من يعتقدون أنهم ينتمون إلى تلك القبيلة.

٥٠ شهادات لدى هيومن رايتس ووتش نسخة منها.

٥١ السابق.

٥٢ انظر القسم "تواطؤ قوات الأمن السودانية مع المتجرين في شرق السودان" أدناه.

إسرائيل أو الولايات المتحدة وقالوا لي أن أتصل بأقاربي وأطلب منهم تسديد ٤٠٠٠ دولار لإطلاق سراحي.

قيدوني بالأصفاد إلى السرير. قام أربعة رجال عدة مرات بضربي بعصي خشبية على يدي ورجلي، وعلى ردفي وعلى أخمص قدمي. قاموا أحياناً بضربي بكابل كهربائي وصفعوني كثيراً. بعد شهرين نقلوني إلى خاطفين آخرين أقلوني إلى مجموعة كبيرة إلى سيناء.[٥٣]

وهناك صبي إريتري من منطقة زوبا دوباب، يبلغ من العمر ١٧ عاماً، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه فر من إريتريا في ٣ أبريل/نيسان ٢٠١٢ وأن أشخاصاً سودانيين من قبيلة الحدارب أوقفوه وسلموه إلى "رشايدة".[٥٤] قال:

احتجزوني أسبوعين في الصحراء مع ١٥٥ إريترياً آخرين. قالوا إنهم سيطلقون النار عليّ إن لم أسدد ٢٠٠٠ دولار. ضربوا آخرين معي لإجبارهم على دفع مبلغ مماثل. إلى جوار المكان الذي كنت محتجز به كان هناك سيدات محتجزات يصرخن، وحسبت أنهن يتعرضن للاغتصاب.[٥٥]

وفي إحدى الشهادات التفصيلية التي اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش، هناك صبي يبلغ من العمر ١٥ عاماً فر من خاطفيه في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ قال إن مجموعة ثانية من "الرشايدة" اختطفته وعذبته برفقة ضحايا مختطفين آخرين:

أوثقوا يدي وقدمي وعصبوا أعيننا. ثم قالوا إنهم سيقتلوننا بالسكاكين أو البنادق إن لم نسدد ١٠ آلاف دولار وسألونا إن كان لنا أقارب بالخارج يمكنهم الدفع. ضربونا كثيراً بعصي حديدية. سكبوا الوقود علينا وأجبرونا على شرب الماء المخلوط بالوقود. عندما كنا نتقيأ كانوا يجبرونا على شرب القيء. أحرقونا بالسجائر وأمرونا بالوقوف أغلب الوقت.[٥٦]

---

٥٣ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إريتري، القاهرة، ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥٤ الحدارب فصيل من البجا، وهي مجموعة إثنية في شرق السودان. كذلك قال إريتريون لباحثين آخرين إنهم اختطفوا على يد أشخاص من الحدارب. انظر: Van Reisen, Estefanos and Riken, "The Human Trafficking Cycle: Sinai and Beyond," Wolf Legal Publishers, draft version for comment, December 4, 2013, http://www.eepa.be/wcm/dmdocuments/Small_HumanTrafficking-Sinai2-web-3.pdf (تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣) ص ص ٢٥ و٤٧.

٥٥ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صبي إريتري، القاهرة، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥٦ شهادة اخذتها منظمة مجتمع مدني في القاهرة، مايو/أيار ٢٠١٢.

الإحالة إلى المتجرين المصريين

أبلغ من العمر ٣٠ عاماً وقد تزوجت مؤخراً. بدأت الإتجار بالأفارقة في عام ٢٠٠٩. أشتريهم وأبيعهم بغرض الربح فقط. لا أعذبهم لأن هذا حرام. آخر مجموعة اشتريتها وبعتها كانت منذ ثلاثة شهور.

أشتري الأفارقة من القبائل حول أسوان. يقولون لي إنهم يشترونهم من ناس في السودان. أرسل الحوالة لأسدد للناس في أسوان. عندما بدأت ذلك العمل في ٢٠٠٩ دفعت ١٠٠ دولار عن كل شخص، لكن هذا العام أدفع ٦٠٠ عن الشخص. هذا العام بدأت أبيعهم لبدو هنا في سيناء مقابل ٥٠٠٠ دولار عن الشخص، عادة بعد احتجازهم أسبوعاً أو أسبوعين.

في ٢٠١٠ و٢٠١١ كنت أشتري نحو خمسة مهاجرين يومياً، ستة أيام كل أسبوع، أي حوالي ١٥٠٠ في العام. حتى سبتمبر/أيلول هذا العام [٢٠١٢] كنت أشتري ضعف هذا العدد تقريباً. يقول الناس في السودان للقبائل حول أسوان إن أثناء الثورة المصرية [التي بدأت في يناير/كانون الثاني ٢٠١١] كان عبور الحدود السودانية المصرية أسهل، ودون أي حواجز أمنية.

لا تأتي الشرطة أو الجيش لوقف التجار والتعذيب لأنهم يخشون فقدان الكثير من الأفراد إذا بدأ التجار في إطلاق النار عليهم.

مقابلة هيومن رايتس ووتش مع متجر بدوي على مسافة ساعة ونصف من العريش، شمال سيناء، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

قال جميع الإريتريين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش إنهم ما إن يستوفوا طلبات المتجرين السودانيين بالأموال ويدفعون، فإن المتجرين ينقلونهم إلى المتجرين المصريين. لم يتمكن من أجريت معهم المقابلات من ذكر أين تمت عمليات الإحالة. في بعض الحالات قالوا إنهم نقلوا أربع أو خمس مرات قبل بلوغهم سيناء.[٥٧]

قال ١٨ من الإريتريين الذين تحدثت إليهم هيومن رايتس ووتش إنهم نُقلوا في سيارات لعدة أيام وسط الصحراء، وأحياناً على طرق وفي أحيان أخرى في مدقات صغيرة، وأنهم بشكل عام لم يروا شرطة أو جيش حتى وصلوا إما إلى النيل أو إلى قناة السويس في مصر. قال بعضهم إن المتجرين أجبروهم على الرقود تحت غطاء بلاستيكي في صندوق الشاحنة. وقال آخرون إنهم قد سُمح لهم بالجلوس في وضع معتدل دون إخفائهم.

قال إريتريان في القاهرة على دراية جيدة بالمسار من شرق السودان إلى أسوان جنوبي مصر، إن نقل الإريتريين في الشاحنات بين هاتين النقطتين سهل بشكل عام نظراً لأن بإمكان المتجرين القيادة في الصحراء لتفادي الحواجز الأمنية.[٥٨]

٥٧ قال قيادي مجتمعي بدوي في سيناء لـ هيومن رايتس ووتش في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ إن العديد من الإريتريين أخبروه بأنهم نقلوا عدة مرات بين مغادرة شرق السودان والوصول إلى سيناء.

تواطؤ قوات الأمن السودانية مع المتجرين في شرق السودان

وصف ضحايا الإتجار عدة حالات لـ هيومن رايتس ووتش، حيث قامت الشرطة والجيش السودانيان باحتجاز إريتريين تعسفاً وتسليمهم إلى المتجرين.

في ١٣ حالة موثقة أو اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش، قال إريتريون إن الشرطة السودانية احتجزتهم في ٢٠١١ و٢٠١٢ ثم سلمتهم إلى المتجرين. قال ثمانية منهم إن التسليم للمتجرين تم داخل أو أمام مركز الشرطة في بلدة كاسالا مباشرة. وقال آخر إنه رأى الشرطة تسمح للمتجرين الذين نقلوه في ٢٠١٢ بالمرور عبر حواجزها الأمنية.[٥٩]

قال إريتريان أيضاً إن الجنود السودانيين احتجزوهما وسلموهما إلى المتجرين. إحدى الواقعتين كانت في ٢٠١١ والأخرى في ٢٠١٢.[٦٠]

هناك إريتري يبلغ من العمر ٢٨ عاماً ينحدر من مرتفعات واكيكانت وسط إريتريا فر من إريتريا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ وقال لـ هيومن رايتس ووتش إن بعد ساعة من بلوغه كاسالا أوقفته الشرطة وأخذته إلى مركز للشرطة، وصادروا نقوده ووضعوه في زنزانة. ثم سلمته الشرطة إلى المتجرين:

> سألوني إن كان لدي أقارب بالخارج وقلت لا. في الصباح التالي فتحت الشرطة الباب ورأيت اثنين من الرشايدة يقفان إلى جوار رجال الشرطة في مدخل الباب ينظران إليّ. أنا أعرف القليل من العربية فسمعت القليل مما قالوه. سأل أحدهما أحد رجال الشرطة: "هل لهؤلاء الرجال عائلات تدفع؟" وقال: "نعم". في اليوم التالي أخذتنا الشرطة إلى سيارة متوقفة خارج مركز الشرطة. كان الرجلان المذكوران في السيارة. قال رجال الشرطة لنا أن نستقل السيارة وأخذنا الرشايدة إلى صحراء تبعد نحو ساعة.[٦١]

وصف رجل إريتري يبلغ من العمر ٢٦ عاماً وسبق أن فر إلى السودان في فبراير/شباط ٢٠١٢ كيف سلمته الشرطة إلى المتجرين:

> بعد العبور إلى السودان بقليل، أمسكني رجلا شرطة في زي رسمي أزرق قرب وادي شريفة وأخذاني إلى مركز للشرطة حيث استبقياني هناك، برفقة رجل إريتري آخر، من السادسة مساءً تقريباً إلى منتصف الليل. كان أحدهما يتحدث التيجرينية وأخبرني أن الشرطة ستأخذني إلى مخيم لاجئين قريب. ثم أقلنا رجلا شرطة بالسيارة نحو ساعة ونصف حتى وصلنا إلى شاحنة فيها أربعة رشايدة. ضربونا بعصا حديدية ووضعونا في صندوق الشاحنة وغطونا بغطاء بلاستيكي كبير. ثم

---

٥٨ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع اثنين من العاملين بمنظمة مجتمع مدني في القاهرة، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. طبقاً لإريتري آخر يعمل في القاهرة على دراية جيدة بمسارات المتجرين، فإن الطريقين الأساسيين إلى مصر من كاسالا يمران بالقيادة إلى أسوان عبر وادي حلفا في السودان، أو من مناطق حلايب وشلاتين شمالي بورسودان. ومن أسوان ينتقل المتجرين إلى الإسماعيلية، على مسافة ١٥٠ كيلومتراً شمال شرقي القاهرة، قبل الوصول إلى قناة السويس والعبور إلى سيناء. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمة مجتمع مدني في القاهرة، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥٩ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين في القاهرة، ٩ إلى ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، وفي تل أبيب، ١٧ إلى ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. وشهادات لدى هيومن رايتس ووتش نسخة منها.

٦٠ السابق.

٦١ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رجل إريتري، القاهرة، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

سمعتهم يتحدثون للشرطة لنحو نصف ساعة ثم غادرنا ومضينا بالسيارة إلى بيت حيث احتجزونا تلك الليلة قبل أخذنا إلى مصر.[٦٢]

وصف صبي يبلغ من العمر ١٦ عاماً من زيريجيكا، قرب اسمرا، كيف سلمته الشرطة السودانية إلى الخاطفين في مارس/آذار ٢٠١٢:

> غادرت إريتريا متجهاً للسودان في فبراير/شباط أو مارس/آذار ٢٠١٢ مع رجلين. سرنا من الحدود الإريترية إلى مركز شرطة في كاسالا لأنني سمعت في إريتريا أن الرشايدة في السودان يختطفون الناس قرب كاسالا والمخيمات فالتمست الحماية من الشرطة. قالت الشرطة: "مرحباً مرحباً"، ثم أخذونا نحن الثلاثة في سيارة وقالوا إنهم سينقلونا إلى مخيم شقرب للاجئين. مضينا بالسيارة نحو ١٥ دقيقة إلى بيت وأعطونا خبزاً وجبناً وقالوا لنا أن نستريح. راح أحد رجال الشرطة يتحدث على الهاتف لمدة طويلة، وبعد نصف ساعة جاءت سيارة فيها ثلاثة رشايدة. أخذونا في سيارتهم وابتعدوا. ثم نقلونا إلى سيناء.[٦٣]

في عام ٢٠١١ قال طالبو لجوء إريتريون في إسرائيل لمنظمة "الخط الساخن للعاملين بالهجرة" وهي منظمة مجتمع مدني إسرائيلية، ما حدث من تواطؤ بين الجيش السوداني والمتجرين.[٦٤] كذلك روى إريتريون لباحثين في ٢٠١٣ وقائع من هذا النوع.[٦٥]

في يونيو/حزيران ٢٠١٣ أفادت وزارة الخارجية الأمريكية بأن "الحكومة [السودانية] لا تحقق مع المسؤولين أو تلاحقهم قضائياً، ممن تظهر مزاعم بتواطؤهم في الإتجار بالأشخاص، رغم تقارير عن بيع الشرطة السودانية الإريتريين للرشايدة على الحدود مع إريتريا".[٦٦]

---

٦٢ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رجل إريتري، القاهرة، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٦٣ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صبي إريتري، تل أبيب، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٦٤ انظر:

Hotline for Migrant Workers, "The Dead of the Wilderness: Testimonies from Sinai Desert, 2010," February 2011, http://www.hotline.org.il/english/pdf/Testimonies_from_sinay_122010.pdf ص ١٨، (تمت الزيارة في ١ مايو/أيار ٢٠١٣)

وانظر:

Feinstein International Center, "Ransom, Collaborations, Corruption: Sinai Trafficking and Transnational Networks," (تمت الزيارة في ١ مايو/أيار ٢٠١٣) ص ١٨، وص ص ١٠ و١٢ و١٣.

٦٥ انظر: Van Reisen, Estefanos and Riken, "The Human Trafficking Cycle," ص ص ٤٥ و٥٠ و٦٧.

٦٦ انظر:

United States Department of State, "Trafficking in Persons Report 2013," June 2013, pp. 342-345, http://www.state.gov/documents/organization/210741.pdf (تمت الزيارة في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٣)

III. الإتجار بالإريتريين في مصر

منذ عام ٢٠١٠ عانى الإريتريون – وأثيوبيون بدرجة أقل بكثير – من انتهاكات مروعة على يد متجرين مصريين في سيناء، وهو الأمر الذي تناقلته العديد من تقارير منظمات المجتمع المدني وصادف تغطية في الإعلام الدولي، وكذلك في بعض وسائل الإعلام المصرية. في أواخر ٢٠١٢ وصف إريتريون حوادث لـ هيومن رايتس ووتش حيث قامت الشرطة أو الجيش المصريين بالتواطؤ مع المتجرين، بما في ذلك لدى قناة السويس التي تتمتع بمراقبة شرطية كبيرة، التي يعبر منها المتجرون إلى سيناء. في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ تحدثت هيومن رايتس ووتش أيضاً إلى نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر، والتي أقرت بوقوع انتهاكات متعلقة بالإتجار بالبشر في سيناء.

تقول المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إنها قابلت ضحايا للإتجار تعرضوا لانتهاكات في سيناء عام ٢٠١٣. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ سمعت هيومن رايتس ووتش تقارير جديدة عن عمليات اختطاف في شرق السودان وتقارير عن إتجار بالبشر في سيناء في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

انتهاكات المتجرين في سيناء

منذ أواسط عام ٢٠١٠ ذكرت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مجتمع مدني دولية أخرى وكذا الإعلام الدولي والإعلام المصري، وقوع انتهاكات ارتكبها متجرون ضد أشخاص أغلبهم من إريتريا، في شبه جزيرة سيناء في مصر. يقوم المتجرون بالإساءة إلى ضحاياهم لابتزاز الأموال من أقاربهم، في إريتريا ودول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

وفي مئات الحالات التي وثقتها منظمات اللاجئين والأمم المتحدة، تبين قيام المتجرين بالإساءة إلى الضحايا، مع إجبارهم على الاتصال بأقاربهم لإخبارهم بدفع فدية بعد سماع صراخ الضحايا. ماتت أعداد مجهولة بعد شهور من الانتهاكات المروعة. في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى ٢١ إريترياً في مصر وإسرائيل حول الانتهاكات التي كابدوها في ٢٠١١ و٢٠١٢.

الانتهاكات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش ومنظمات أخرى، منها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات مجتمع مدني في مصر وإسرائيل تشمل: اغتصاب السيدات، بما في ذلك إيلاج مواسير بلاستيكية في مؤخراتهن وفروجهن، وحرق الأعضاء التناسلية للسيدات وأثدائهن، وتعرية السيدات وضربهن بالسياط على الأرداف، واغتصاب الرجال بمواسير بلاستيكية، والضرب بعصي أو مواسير حديدية، والضرب بسياط مطاطية أو كابلات بلاستيكية، وصب بلاستيك مذاب أو مطاط مذاب على الجلد، والحرق بالسجائر والقداحات، والتعليق من السقف إلى درجة تشويه الأذرع، والصعق بالكهرباء، والضرب على أخمص القدمين، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، أحياناً لأيام، والتهديد بالقتل وبتر الأعضاء أو قطع الأصابع والإحراق بمواسير حديدية ساخنة أو مياه مغلية، والحرمان من النوم، ووضع المياه على الجروح والضرب على الجروح.

قال ١٧ شخصاً جرت مقابلتهم لـ هيومن رايتس ووتش إنهم رأوا أشخاصاً يموتون أمامهم بعد التعرض لانتهاكات شديدة.

العنف والابتزاز والعمل الجبري والموت

وصف إريتريون كيف احتجزهم متجرون في سيناء في أوضاع مزرية لشهور وأساءوا إليهم بقسوة وغلظة لابتزاز عشرات الآلاف من الدولارات من أقاربهم. في بعض الحالات أسفرت تلك المعاملة عن الموت.

قال ٢١ إريترياً لـ هيومن رايتس ووتش بالتفصيل كيف أساء إليهم المتجرون في سيناء في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. أظهر ١٤ شخصاً منهم لـ هيومن رايتس ووتش إصاباتهم، وأغلبها يبدو أنها آثار حروق وندبات سببها الجلد بالسياط والضرب.

وصف ١٧ إريترياً كيف تم بيعهم من مُتجر إلى آخر في سيناء وكيف اشتد عليهم العنف مع كل مرحلة. قال خمسة لـ هيومن رايتس ووتش إنهم رأوا ضحايا مثلهم يموتون بعد التعرض لانتهاكات متكررة.[٦٧] وصف أربعة كيف رأوا أو سمعوا المتجرين يغتصبون النساء وقالت سيدتان لـ هيومن رايتس ووتش إن المتجرين اغتصبوهما.[٦٨]

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ راجعت هيومن رايتس ووتش أيضاً ثماني شهادات تفصيلية لإريتريين تم تدوينها من قبل عاملين بمنظمة مجتمع مدني في القاهرة، وفيها وصفوا انتهاكات المتجرين بحقهم تفصيلاً.[٦٩] قال العاملون لـ هيومن رايتس ووتش إن لديهم أكثر من مائة شهادة من ذلك النوع.

وفي تلك المقابلات، وصف الأفراد كيف احتجزهم المتجرون لشهور في أوضاع مزرية وطالبوهم بتسديد آلاف الدولارات مقابل إخلاء سبيلهم وأساءوا إليهم حتى يضطروا أقاربهم للدفع.[٧٠] في كل حالة، قال من أجريت معه المقابلة إن المتجرين كرروا أذيتهم، بشكل يومي تقريباً، بما في ذلك أثناء حديثهم عبر الهاتف مع أقاربهم حتى يسمع الأقارب صراخهم.

تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى صبي يبلغ من العمر ١٧ عاماً من اسمرا عاصمة إريتريا، فر إلى حافر في السودان في أغسطس/آب ٢٠١١، حيث اختطفه "رجال رشايدة" ونقلوه إلى المتجرين في سيناء، الذين أذوه لمدة ثمانية شهور حتى دفع أقاربه ١٣ ألف دولار:

> علقوني من ذراعيّ، وعلقوني في وضع مقلوب من كاحلي. ضربوني وجلدوني على ظهري ورأسي بسوط مطاطي. ضربوني على أخمص قدمي بعصي مطاطية. سكبوا الماء على جروحي

---

٦٧ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين في القاهرة، ٩ و١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، وفي تل أبيب، ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٦٨ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إريتريين في القاهرة، ٩ و١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. بدأت منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان والخط الساخن للعاملين بالهجرة في توثيق أعداد كبيرة من حالات الاغتصاب وقعت عام ٢٠١٠. انظر: Fishbein, "Desert Hell," ص ٧. وانظر: Hotline for Migrant Workers, "The Dead of the Wilderness," ص ص ٢ إلى ٥.

٦٩ شهادات لدى هيومن رايتس ووتش نسخة منها.

٧٠ بالنسبة للمبالغ المالية التي يتم ابتزازها، انظر أيضاً مجلس الأمن: "تقرير لمجموعة مراقبة الصومال وإريتريا بناء على قرار مجلس الأمن ٢٠٠٢ (٢٠١١)": S/2012/545, July 13, 2012, http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Somalia%20S%202012%20545.pdf (تمت الزيارة في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠١٣) والذي ورد فيه أن "بدلاً من تسليم المسافرين إلى مقاصدهم، فإن المتجرين يحتجزون المسافرين في العادة رهائن ويطالبون بفدية مبالغ فيها من عائلاتهم لإخلاء سبيلهم، تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ ألف دولار" الفقرة ٨٥. وانظر أيضاً:

Hotline for Migrant Workers and Physicians for Human Rights, "Tortured in Sinai, Jailed in Israel: Detention of Slavery and Torture Survivors under the Anti-Infiltration Law," November 2012, http://www.hotline.org.il/english/pdf/TorturedInSinaiJailedInsraelENG.pdf

Feinstein International Center, "Ransom, Collaborations, Corruption," (تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣) ص ٥. وانظر: ص ص ٧ – ١٠.

وضربوني عليها. أحياناً كنت أصعق بالكهرباء ويحرقونني بمواسير معدنية ساخنة، ويساقطون المطاط أو البلاستيك الذائب على ظهري وذراعي. هددوني بقطع أصابعي بالمقص. كانوا يدخلون الحجرة أحياناً فيخرجوا النساء ثم أسمع النساء يصرخن. وكن يعدن وهن يبكين. أثناء ثمانية شهور رأيت ستة آخرين يموتون بسبب هذا التعذيب.[٧١]

هناك صبي إريتري آخر يبلغ من العمر ١٧ عاماً من زوبا دوباب قال إنه فر من إريتريا في ٣ أبريل/نيسان ٢٠١٢ وأن متجرين "رشايدة" نقلوه إلى سيناء بعد أسبوعين، حيث احتجزه متجرون مصريون ١٠ أسابيع في موقعين مختلفين ومعه ٦٠ شخصاً آخرين. عندما رفض تسديد ٢٠ ألف دولار لمجموعة المتجرين الثانية قاموا بأذيته:

ضربوني على ظهري وساقي وأخمص قدمي بماسورة معدنية. ثم ساقطوا المطاط الذائب على ذراعي وعلقوني إلى السقف من يدي ومن كاحلي، وفي بعض الأحيان يستمر التعليق ساعة أو نحو ذلك. رأيت رجالاً آخرين يموتون أمام عيني لأنهم تُركوا معلقين لفترة طويلة. كنت أشعر بألم مبرح لدرجة أنني لم أكن أتمكن من النهوض إلا بالاستناد إلى الجدار.[٧٢]

قال رجل إريتري يبلغ من العمر ٢٠ عاماً إنه فر من إريتريا في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ مع صديق. قال إن الشرطة السودانية سلمته ومعه مجموعته إلى متجرين أحالوهم إلى سيناء. في سيناء احتجزهم المتجرون وأساءوا إليهم ومعهم عشرات الإريتريين الآخرين، لمدة بلغت ثلاثة شهور تقريباً، واشتمل ذلك على اغتصاب النساء:

تم تعصيب أعيننا أغلب الوقت. ولإجبارنا على السداد، أذونا جميعاً. اغتصبوا بعض السيدات في حجرتنا، أمامنا، وتركوهن عاريات. علقونا في وضع مقلوب وضربونا وأحرقونا على أجسادنا بالسجائر. مات صديقي من التعذيب أمام أعيننا.[٧٣]

قال رجل إريتري يبلغ من العمر ٣٣ عاماً من موركي في منطقة غاشباركا في إريتريا إنه عبر إلى السودان في سبتمبر/أيلول ٢٠١١. وهناك احتجزه المتجرون لشهرين قبل نقله إلى سيناء، حيث احتجزته مجموعة ثانية من المتجرين برفقة ٢٥ آخرين تقريباً وطالبوا بـ ٢٥ ألف دولار مقابل الإفراج عنه:

عصبوا أعيينا وعذبونا بشكل يومي. صعقونا بالكهرباء على الأيدي والأقدام. أوثقوا رباط أيدينا وأرجلنا وعلقوني في وضع مقلوب، ثم ضربوني على جسدي بعصي خشبية وجلدوني بكابلات بلاستيكية. ضربوني ضرباً مبرحاً، بحيث لم أعد قادراً على النهوض، لكنهم كانوا يجبرونني على الوقوف طوال الليل لزيادة الألم. اغتصبوا السيدات أمامنا. تمنيت لو أرقد وأموت.[٧٤]

كذلك وثقت هيومن رايتس ووتش قيام متجرين بإجبار ضحاياهم على العمل كعمال نظافة أو في مواقع بناء.[٧٥] هناك أربعة ضحايا إتجار لم يتمكنوا من تسديد الفدية قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم وافقوا على العمل لصالح المتجرين مقابل وقف الانتهاكات التي يتعرضون لها.[٧٦]

---

٧١ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صبي إريتري، القاهرة، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.
٧٢ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صبي إريتري، القاهرة، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.
٧٣ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رجل إريتري، القاهرة، ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.
٧٤ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رجل إريتري، القاهرة، ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.
٧٥ مقابلة هيومن رايتس ووتش إريتريين، تل أبيب، ١٧ و١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

قال قيادي مجتمعي بدوي لـ هيومن رايتس ووتش إنه من المعلوم للجميع في أوساط البدو أن المتجرين يجبرون الإريتريين على العمل:

> أعرف بالمئات [من الإريتريين] يُجبرون الآن على العمل في مواقع بناء. إنهم يشيدون البيوت للخاطفين الذين يسددون ثمن مواد البناء من أموال الفدية.[٧٧]

منذ عام ٢٠١١ قام الشيخ محمد، القيادي الديني البدوي من قبيلة السواركة، والذي يعيش في مهدية بين العريش ورفح التي تقع على الحدود، قام بتحويل بيته إلى بيت آمن للإريتريين وللآخرين الذين يتمكنون من الفرار من المتجرين في سيناء، أو من يتم الإفراج عنهم ويوجههم إليه بدو آخرون.

قال الشيخ محمد لـ هيومن رايتس ووتش إنه يأوي العشرات من الرجال أغلبهم من إريتريا، تعرضوا للتعذيب، وذكر أن بعض الإريتريين ماتوا في بيته جراء الأذى الذي كابدوه على أيدي المتجرين.[٧٨]

قال أحد أقارب الشيخ محمد – ويساعد في رعاية ضحايا الإتجار – لـ هيومن رايتس ووتش: "أحد الأساليب التي يستخدمونها [المتجرون] كثيراً هي نزع الجلد ووضع الملح في الجروح، ومن الطرق الأخرى تعليق الناس من السقف من معاصمهم مع وضع كلابات في حلماتهم وصعقهم بالكهرباء".[٧٩]

منذ مارس/آذار ٢٠١٢ التقط زملاء للشيخ محمد صوراً لإريتريين في رعايته، وقد أطلع هيومن رايتس ووتش على بعض تلك الصور. يعطي الشيخ محمد الناجين الطعام والرعاية الصحية الأساسية والمأوى ويرتب نقلهم إلى القاهرة.[٨٠] قالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لـ هيومن رايتس ووتش إن "العديد" من الأفراد الذين ساعد الشيخ محمد في نقلهم للقاهرة كانوا قد "تعرضوا لتعذيب شديد".[٨١]

جميع القياديين البدو الخمسة الذين تحدثت إليهم هيومن رايتس ووتش قالوا إنه من المعلوم للجميع من هم المتجرون في سيناء. قال رجل بدوي إنه يعرف بأربعة مواقع على مسافة ٥٠ كيلومتراً تقريباً جنوبي العريش حيث احتجز متجرون من قبيلته – السواركة – عشرات الإريتريين على مدار العامين الماضيين وتعرضوا لهم بالأذى. قال إن أغلب الخاطفين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٣٠ عاماً، وأن جميع من في قبيلته ومدينة العريش يعرفون هؤلاء الرجال ويعرفون ماذا يفعلون.[٨٢]

قام عاملون في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمقابلة المئات من ضحايا الإتجار في إسرائيل. قالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لـ هيومن رايتس ووتش:

---

٧٦ مقابلات هيومن رايتس ووتش في القاهرة وتل أبيب، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. شهادات لضحايا إتجار في تقارير للخط الساخن للعاملين بالهجرة وأطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل، وفيها شهادات مشابهة، انظر أعلاه الهامش رقم ٧٠.

٧٧ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الشيخ محمد، المهدية، سيناء، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٧٨ السابق.

٧٩ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مساعد للشيخ محمد، المهدية، سيناء، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٨٠ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الشيخ محمد، المهدية، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. انظر الفصل الخامس للمزيد عن نقل بعض ضحايا الإتجار إلى القاهرة.

٨١ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٨٢ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رجل بدوي، العريش، ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

على جميع من أجريت معهم المقابلات آثار جروح وندبات وإصابات تشهد على المعاملة البدنية والأذى الذي تعرضوا له. وصفت الشهادات انتهاكات من قبيل التقييد بالسلاسل وتعصيب الأعين والحرمان لمدد طويلة من النوم والضرب المتواصل والتعليق حتى تتشوه الأذرع والصعق بالكهرباء وإسقاط مطاط مذاب على الجلد. هناك شهادات أحدث وصفت أشكال جديدة للانتهاك، مثل الحرق المباشر للجلد بالقداحات، عند الرقبة، والرمي بالماء المغلي... ١١ من ١٥ سيدة تمت مقابلتهن ادعين بالتعرض للاعتداءات الجنسية. اشتملت الاعتداءات على إيلاج أدوات، والجنس الفموي، والاغتصاب. وهناك عدة سيدات ورجال وصفوا كيف تعرضت السيدات للاعتداء من قبل رجال إريتريين محتجزين، أجبروا على الإساءة جنسياً إلى السيدات. ومن رفضوا المشاركة في هذا الأمر عوقبوا عقاباً شاقاً بمزيد من الضرب. كما قال رجال إنهم يشتبهون في تعرض السيدات في مجموعاتهم للاعتداء الجنسي، بما أنهن أخرجن من الحجرات عدة مرات ثم أعدن إليها وهن يبكين.[٨٣]

في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠١٢ تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى مصادر موثوقة في القاهرة على تواصل دائم مع ضحايا الإتجار الذين يتم إخلاء سبيلهم أو يهربون، وقد نشرت هيومن رايتس ووتش ملخصات بما قالوه في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.[٨٤] قال الضحايا الذين تمت مقابلتهم في ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ إن في سيناء قام المتجرون بتعذيبهم بطرق عديدة، بما في ذلك العنف الجنسي للسيدات.[٨٥]

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى ناشطة إريترية دأبت منذ ٢٠١٠ على الحديث هاتفياً إلى مئات الإريتريين المحتجزين في سيناء، وكذلك مع أقاربهم الخاضعين للابتزاز بالخارج. قالت لـ هيومن رايتس ووتش إن أثناء تجدد الحملة العسكرية المصرية في سيناء، التي بدأت في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ لم تصلها تقارير جديدة عن الإتجار بالإريتريين في سيناء، لكن في نوفمبر/تشرين الثاني بدأت تصلها المكالمات مجدداً. قالت إنها تحدثت إلى ضحايا للإتجار، وفي إحدى الحالات إلى قريب ضحية إتجار، وصف الظروف التي تم خلالها اختطاف ثلاث مجموعات من الإريتريين – عددهم الإجمالي ٣٧ شخصاً – في شرق السودان ثم أخذهم إلى سيناء في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.[٨٦]

غطى الإعلام الدولي حالات جديدة للإتجار في سيناء في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.[٨٧] كذلك قابلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عدداً من ضحايا الإتجار تعرضوا لإساءات في سيناء خلال عام ٢٠١٣.[٨٨]

في منتصف عام ٢٠١٢ ذكر مجموعة مراقبة الأمم المتحدة المعنية بالصومال وإريتريا أن "المتجرون البدو... يقومون بشكل متواصل باحتجاز الأفراد ومطالبتهم بفدية كبيرة يسددها أقاربهم من أجل الإفراج عنهم، تتراوح عادة بين ٣٠ و٥٠ ألف دولار. إذا لم يتم دفع الفدية، يمكن أن يتعرض الرهائن للتعذيب الشديد أو القتل". ذكرت مجموعة

---

٨٣ مراسلة إلكترونية بين هيومن رايتس ووتش والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تل أبيب، سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

٨٤ "على مصر أن تنهي الكابوس الذي يتعرض له المهاجرين في سيناء" بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢: http://www.hrw.org/ar/news/2012/09/05

٨٥ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمة مجتمع مدني تقابل ضحايا الإتجار، أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠١٢. وانظر: Van Reisen, Estefanos and Riken, "The Human Trafficking Cycle," ص ٧٥ و٧٦.

٨٦ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع ميرون اسطفانوس، ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

٨٧ انظر:

Louisa Lovelock, "Egypt's Sinai: Trafficking, torture and fear," Al Jazeera, December 6, 2013, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/12/egypt-sinai-trafficking-torture-fear-201312682516380563.html (تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣).

٨٨ مراسلة إلكترونية بين هيومن رايتس ووتش والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

المراقبة خمس شهادات لإريتريين تعرضوا للاختطاف في شرق السودان أو الخرطوم ونقلوا إلى سيناء، حيث تعرضوا للتعذيب وحيث ذكر بعضهم تعرض ضحايا اختطاف آخرين معهم للموت تحت وطأة التعذيب.[٨٩]

في يونيو/حزيران ٢٠١٣ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي للإتجار بالأشخاص، والذي ورد فيه:

> إن حالات الإتجار بالأشخاص والتهريب والاختطاف والتعذيب وابتزاز المهاجرين ومنهم طالبي اللجوء واللاجئين – لا سيما من إريتريا والسودان ومن أثيوبيا بدرجة أقل – تستمر في الحدوث في شبه جزيرة سيناء على أيدي جماعات إجرامية. العديد من هؤلاء المهاجرين تناقلت التقارير احتجازهم لطلب الفدية وإجبارهم على الخدمة الجنسية أو العمل الجبري أثناء أسرهم في سيناء، بناء على شهادات للضحايا موثقة. تستمر تقارير الأذى البدني والجنسي في التزايد... يتعرضون للقسوة، وتشمل الجلد والضرب والحرمان من الطعام والاغتصاب والتقييد ببعضهم البعض والإجبار على أداء أعمال منزلية أو يدوية في بيوت المهربين.[٩٠]

على مدار السنوات الثلاث الماضية قام مئات الإريتريين أيضاً بتوفير شهادات تفصيلية في المحاكم الإدارية بمراكز الاحتجاز الإسرائيلية، حول التعذيب الذي تعرضوا له في سيناء. نشرت منظمات مجتمع مدني إسرائيلية بعض تلك الشهادات.[٩١] في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ راجعت هيومن رايتس ووتش وكتبت عن ٣٠ شهادة من هذا النوع، تصف قيام المتجرين بتقييد الناس من الأقدام إلى بعضهم البعض لشهور، واغتصاب السيدات وإحراق الأطراف بمواسير معدنية ساخنة، والجلد بأسلاك كهربية، والضرب والإجبار على أداء العمل اليدوي.[٩٢] وجدت هيومن رايتس ووتش أن الشهادات قابلة للتصديق بسبب مستوى التفاصيل الذي تحتويه، وأيضاً نظراً لاتساقها مع المقابلات التي أجرتها هيومن رايتس ووتش في مصر وإسرائيل في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

ومنذ عام ٢٠١٠ أصدرت منظمات غير حكومية تقارير عديدة توثق تعذيب ووفاة أشخاص من أفريقيا جنوب الصحراء في سيناء.[٩٣]

---

٨٩ انظر مجلس الأمن "تقرير لمجموعة مراقبة الصومال وإريتريا بناء على قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢) فقرة ٨٥، والملحق ٢,٢ ص ص ٤٢ – ٥٠.

٩٠ انظر:

United States Department of State, "Trafficking in Persons Report 2013," June 2013, http://www.state.gov/documents/organization/210739.pdf

(تمت الزيارة في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٣) ص ص ١٥٧ – ١٥٩ وص ص ٤٣٢ – ٤٣٥.

٩١ انظر:

Hotline for Migrant Workers and Physicians for Human Rights, "Tortured in Sinai, Jailed in Israel: Detention of Slavery and Torture Survivors under the Anti-Infiltration Law," November 2012, http://www.hotline.org.il/english/pdf/TorturedInSinaiJailedInsraelENG.pdf (تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣).

٩٢ "مصر: يجب وضع حد لإساءات المتجرين بالبشر بحق المهاجرين" بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠: http://www.hrw.org/ar/news/2010/12/09-0

٩٣ بعض تقارير منظمات المجتمع المدني العديدة عن الانتهاكات في سيناء التي لم تتم الإشارة إليها بعد في هذا التقرير تشمل:

Hotline for Migrant Workers and Physicians for Human Rights, "Current challenges facing African asylum seekers arriving in Israel via Sinai," June 2013, http://www.phr.org.il/default.asp?PageID=100&ItemID=1786 (accessed July 17, 2013); Refugee Rights Forum, "Position Paper - African Asylum Seekers Arriving in Israel via the Sinai Desert," June 2012, http://www.hotline.org.il/english/pdf/NGOs_Refugees_060412_short_paper_Eng.pdf (accessed July 17, 2013); Physicians for Human Rights, "Hostages, Torture, and Rape in the Desert: Findings from 284 Asylum Seekers about Atrocities in the Sinai," February 2011, http://asmarino.com/press-releases/1341-the-saga-of-the-eritrean-refugees-and-the-human-smugglers-with-a-list-of-their-names (accessed July 17, 2013).

قامت منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل، وهي منظمة مجتمع مدني تدافع عن الحقوق الصحية للمهاجرين غير القانونيين وتعطيهم رعاية صحية أولية وثانوية، قامت بعلاج المئات ممن تعرضوا للتعذيب على يد المتجرين في سيناء. بناء على ١٣٠٠ مقابلة مع أشخاص من أفريقيا جنوب الصحراء دخلوا إسرائيل مروراً بسيناء بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ ومايو/أيار ٢٠١٢، فقد أفادت المنظمة أن نحو ربع من أجريت معهم المقابلات ذكروا أنهم تعرضوا لانتهاكات جسيمة وتشمل الاعتداء الجنسي والصعق بالكهرباء والحرق بأدوات معدنية، والضرب، والجلد، والتعليق من الأطراف لمدد طويلة، والتعريض للشمس والإعدام والتهديد ببتر الأعضاء.[٩٤]

في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ نشرت جامعة تلبورغ في هولندا تقريراً بناء على مقابلات مع ١٢٣ من ضحايا الإتجار تحدثوا عن التعذيب الذي كابدوه في سيناء وما تعرض له ٢٤٠ شخصاً آخرين من ضحايا التعذيب، وبينهم أطفال. تحدث من أجريت معهم المقابلات عن الاغتصاب والضرب المبرح والصعق بالكهرباء والحرق والتعليق من الأطراف والتعليق من الشعر وبتر الأطراف. وتحدثوا أيضاً عن مشاهدة ضحايا اختطاف آخرين يموتون جراء التعذيب.[٩٥]

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ نشرت الجامعة تقريراً ثانياً قابل المؤلفون خلال إعداده ١١٥ إريترياً وصفوا كيف تم اختطافهم في شرق السودان وكيف تعرضوا للانتهاكات في السودان ثم على يد متجرين مصريين في سيناء.[٩٦]

تحدث مسؤولون بالأمن المصري لم تُعلن أسمائهم عن العثور على جثث لمواطنين أفارقة في مناطق عدة في سيناء.[٩٧] ونشرت منافذ إعلامية دولية ومصرية عشرات الموضوعات عن انتهاكات المتجرين في سيناء.[٩٨]

---

٩٤ انظر:

Hotline for Migrant Workers and Physicians for Human Rights, "Tortured in Sinai, Jailed in Israel: Detention of Slavery and Torture Survivors under the Anti-Infiltration Law," November 2012, http://www.hotline.org.il/english/pdf/TorturedInSinaiJailedInsraelENG.pdf (تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣)

٩٥ انظر: Van Reisen, Estefanos and Riken, "Human Trafficking in the Sinai."

٩٦ انظر: Van Reisen, Estefanos and Riken, "The Human Trafficking Cycle," ص ص ٣٤ و٧٢ – ٧٦.

٩٧ انظر:

Diaa Hadid, "African migrants tortured in Egypt's Sinai desert," Agence France-Presse, February 16, 2012, http://www.boston.com/news/world/middleeast/articles/2012/02/16/african_migrants_tortured_in_egypts_sinai_desert/ (تمت الزيارة في ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١٣).

٩٨ على سبيل المثال:

Michael Obert "Im Reiche Des Todes," Sueddeutsche Zeitung, July, 2013, http://sz-magazin.sueddeutsche.de/texte/anzeigen/40203 (accessed August 5, 2013); Chris Mitchell, "Tortured in the Sinai: 'I Was Hanged for Days'," CBN, July 14, 2013, http://www.cbn.com/cbnnews/insideisrael/2013/July/Tortured-in-the-Sinai-I-Was-Hanged-for-Days/ (accessed July 17, 2013); Hanna McNeish, "Eritrean Refugees Tortured for Ransom in 'Silent Tragedy'," Voice of America, April 24, 2013, http://www.voanews.com/content/eritrean-refugees-tortured-for-ransom-in-silent-tragedy/1648056.html (accessed July 17, 2013); Estera Wieja, "The torture camps of Sinai," The Jerusalem Post, February 6, 2013, http://www.jpost.com/Christian-In-Israel/Comment/The-torture-camps-of-Sinai-315165 (accessed July 17, 2013); "Kidnapped' Eritrean man in plea for life," BBC, November 24, 2012, http://news.bbc.co.uk/today/hi/today/newsid_9772000/9772577.stm (accessed July 17, 2013); Sarah Lynch "Sinai Becomes Prison for African Migrants," New York Times, October 31, 2012, http://www.nytimes.com/2012/11/01/world/middleeast/01iht-m01-sinai-migrants.html?pagewanted=all&_r=0 (accessed July 17, 2013); "African migrants 'tortured in Sinai'," Al Jazeera, July 8, 2012, http://www.aljazeera.com/video/middleeast/2012/07/201278154219904564.html (accessed July 8, 2012); "Egypt/Israel: Tortured for ransom in the Sinai desert," IRIN, June 7, 2011, http://www.irinnews.org/report/92921/egypt-israel-tortured-for-ransom-in-the-sinai-desert (Accessed July 17, 2013); Anshel Pfeiffer, "Sharp drop in asylum seekers entering Israel from Egypt," Haaretz, February 8, 2011, http://www.haaretz.com/news/di...gypt-1.342034 (accessed July 17, 2013); Seth Franzman, "The long road of death, massacre in Sinai," The Jerusalem Post, August 18, 2010, http://www.jpost.com/Opinion/C...spx?id=185084 (accessed July 17, 2013).

أعداد الضحايا ومدد الاحتجاز وهويات المتجرين ومواقعهم

طبقاً للسلطات المصرية، وكذلك بناء على تقديرات العديد ممن يعملون بمساعدة اللاجئين في مصر، بما في ذلك ما يتعلق بالتعرض لانتهاكات في سيناء، فلم تحقق السلطات المصرية في الإتجار بالبشر والتعذيب في سيناء، ولا تسمح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالاضطلاع بأنشطة هناك. نتيجة لذلك، فلا توجد إحصاءات عن أعداد ضحايا الإتجار وعدد من يتعرضون للعنف.

تقول المفوضية السامية إن بين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ دخل ٣٥ ألف إريتري إلى إسرائيل مروراً بسيناء. من بينهم هناك نحو ٢٥ ألف شخص عبروا في ٢٠١١ و٢٠١٢.[٩٩] ليس هناك سبيل لمعرفة عدد من تعرضوا للتعذيب والإساءات. نظراً لأن ربع ضحايا الإتجار الـ ١٣٠٠ الذين قابلتهم أطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب والانتهاكات، فمن المرجح أن يكون العدد بالآلاف.[١٠٠] هناك متجر قابله باحثون في عام ٢٠١٣ قال إنه مسؤول شخصياً عن مقتل ١٠٠٠ شخص بين إريتريين ومواطنين آخرين من أفريقيا جنوب الصحراء.[١٠١]

بين ٢٠١٠ و٢٠١٣ أجرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في إسرائيل أكثر من ٧٠٠ مقابلة مع مواطنين من أفريقيا جنوب الصحراء وصلوا إلى إسرائيل مروراً بسيناء وكانت على أجسادهم ندبات، وقد وصفوا في مقابلات تفصيلية كيف أساء إليهم المتجرون في سيناء.[١٠٢]

وهناك إريتريون تحدثوا مع هيومن رايتس ووتش قالوا إنهم تعرضوا للاحتجاز في سيناء لمدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة شهور. الناجون من الإتجار الذين تحدثوا إلى أطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل، وصفوا التعرض للاحتجاز لمدد بين أيام قليلة وسنة تقريباً، ما يؤكد تصريحات لبعض الإريتريين الذين قالوا لمنظمة مجتمع مدني مصرية أنهم احتجزوا لمدة ناهزت العام.[١٠٣] متوسط مدة الاحتجاز التي أشارت إليها عينة صغيرة من الشهادات من ضحايا للإتجار أمام محاكم هجرة إسرائيلية كانت ١٤٠ يوماً.[١٠٤]

---

٩٩ تقول المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن أكثر من ١٧ ألفاً بقليل عبروا في عام ٢٠١١. انظر:

Rachel Humphris, "Refugees and the Rashaida: human smuggling and trafficking from Eritrea to Sudan and Egypt," UNHCR Policy Development and Evaluation Service, March 2013, http://www.unhcr.org/51407fc69.html (تمت الزيارة في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٣)

كذلك تقول المفوضية السامية إن أكثر بقليل من ستة آلاف عبروا في عام ٢٠١٢ مع انحسار حاد في يوليو/تموز من ذلك العام، وقد استمر الانحسار على امتداد شهور ٢٠١٢ التالية. انظر:

UNHCR, "Displacement: The New 21st Century Challenge, UNHCR Global Trends 2012," http://www.unhcr.org/4fd9e6266.html

(تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣) وانظر:

UNHCR, "UNHCR Strategy and Regional Plan of Action: Smuggling and Trafficking from the East and Horn of Africa, Executive Summary," March 2013, http://www.refworld.org/pdfid/51d175314.pdf (تمت الزيارة في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣)

١٠٠ انظر الهامش ٩٤.

١٠١ انظر: "Van Reisen, Estefanos and Riken "The Human Trafficking Cycle, ص ٦٣.

١٠٢ مراسلة إلكترونية بين هيومن رايتس ووتش والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

١٠٣ انظر:

Hotline for Migrant Workers and Physicians for Human Rights, "Tortured in Sinai, Jailed in Israel: Detention of Slavery and Torture Survivors under the Anti-Infiltration Law," November 2012, http://www.hotline.org.il/english/pdf/TorturedInSinaiJailedInsraelENG.pdf

(تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣) ص ٩. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمة مجتمع مدني تساعد اللاجئين في القاهرة، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٠٤ انظر:

نحو الثلث من ٣٦ إريترياً تحدثوا مع هيومن رايتس ووتش قالوا إنهم احتجزوا لفترات طويلة لأنهم تنقلوا بين عدد من المتجرين الذين باعوهم لبعضهم البعض، وقال إريتريون لمنظمات أخرى المثل.[١٠٥] قال المتجر البالغ من العمر ١٧ عاماً الذي قابلته هيومن رايتس ووتش إنه قام بشكل متواصل بالشراء من بدو آخرين ضحايا إتجار على أجسادهم آثار تعذيب وأنهم كانوا يعانون من الضعف.[١٠٦]

كما سبق الذكر فإن هيومن رايتس ووتش قد قابلت اثنين من المتجرين قالا إن هناك العشرات من قواعد المتجرين في المناطق المحيطة بالعريش وحدها. قابل صحفيون ضحايا إتجار احتجزوا في المهدية قرب الحدود مع غزة.[١٠٧]

بناء على مئات المقابلات مع ضحايا الإتجار فقد نشرت العديد من المنظمات تفاصيل عن المتجرين الذين قال الضحايا إنهم احتجزوهم وأساءوا إليهم. وكما نناقش أدناه، فلم تبذل الشرطة المصرية جهداً يُذكر – أو لم تبذل أي جهد – للتحقيق أو القبض على من توجد مزاعم عن تحملهم المسؤولية.

محاولات المجتمع المحلي لوقف الإتجار

قال قياديان بدويان لـ هيومن رايتس ووتش إن التجمعات السكانية البدوية في شتى أنحاء سيناء تعرف من هم المتجرون. في غياب أي رد فعل من قوات الأمن المصرية على جرائم الإتجار في سيناء، حاولت بعض القيادات المجتمعية إقناع المتجرين البدو بالعدول عن الاستمرار في جرائمهم.[١٠٨]

وصف قادة مجتمعيون لـ هيومن رايتس ووتش كيف أن "محاكم الشريعة" غير الرسمية قد شجعت الخاطفين على الكف عن أنشطتهم.[١٠٩] قال قيادي مجتمعي بارز ساعد العديد من الإريتريين ومواطنين من أفريقيا جنوب الصحراء بعد الإفراج عنهم أو فرارهم، إنه يعرف بـ ١٥ شخصاً يقومون بالتعذيب، نبذوا أنشطتهم أمام تلك المحاكم.[١١٠]

تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى قيادي مجتمعي بارز يرأس محكمة من ذلك النوع، وقال إن عشرة رجال قد نبذوا أنشطتهم أمام مجلسه في ٢٠١١ و٢٠١٢. قال الشيخ إنه لا اعتراض لديه على إغلاق الشرطة والجيش المصريين لمخابئ الخاطفين لأن الاختطاف والتعذيب "ليسا من القيم الإسلامية".[١١١]

Hotline for Migrant Workers and Physicians for Human Rights, "Tortured in Sinai, Jailed in Israel: Detention of Slavery and Torture Survivors under the Anti-Infiltration Law," November 2012, http://www.hotline.org.il/english/pdf/TorturedInSinaiJailedInsraelENG.pdf ص ٥. (تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣)

١٠٥ مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش في القاهرة وتل أبيب، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. ٩١ في المائة من ١٣٠٠ شخصاً قابلتهم أطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل قالوا إنهم احتجزوا على يد ثلاث مجموعات على الأقل من المتجرين في سيناء. انظر:

Hotline for Migrant Workers and Physicians for Human Rights, "Tortured in Sinai, Jailed in Israel: Detention of Slavery and Torture Survivors under the Anti-Infiltration Law," November 2012, http://www.hotline.org.il/english/pdf/TorturedInSinaiJailedInsraelENG.pdf ص ٩. (تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣)

Van Reisen, Estefanos and Riken,"Human Trafficking in the Sinai," ص ١١

١٠٦ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع متجر بالبشر، سيناء، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٠٧ انظر:

"Stand in the Sinai," CNN, http://thecnnfreedomproject.blogs.cnn.com/2012/09/26/stand-in-the-sinai-now-online/ (تمت الزيارة في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤).

١٠٨ مقابلات هيومن رايتس ووتش في العريش والمهدية، ٤ و٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٠٩ مقابلات هيومن رايتس ووتش بالعريش، سيناء، ٥ و٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. وانظر:

Mara Revkin, "Sharia Courts of the Sinai," The Middle East Channel, September 26, 2013, http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/09/20/sharia_courts_of_the_sinai (تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣)

١١٠ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قيادي مجتمعي، سيناء، ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

تواطؤ عناصر من قوات الأمن المصرية مع المتجرين

يظهر من مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين أن بعض عناصر الشرطة والجنود المصريين – بما في ذلك لدى قناة السويس الخاضعة لمراقبة كثيفة – قد تواطؤوا على نقل الإريتريين إلى سيناء واحتجازهم بها.

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ قابلت هيومن رايتس ووتش ١١ إريترياً بشأن ١٩ واقعة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ اشتملت على تواطؤ لعناصر من الشرطة أو الجيش مع المتجرين، الذين احتجزوهم وعذبوهم في سيناء. تتعلق ١١ واقعة بالجيش وثماني وقائع بالشرطة.[١١٢]

حدث التواطؤ لدى نقاط على امتداد النيل، لم يتمكن الضحايا من معرفة أسمائها، حيث سلّم متجرون سودانيون الضحايا إلى عناصر في الجيش أو الشرطة المصرية، وقاموا بدورهم بإحالتهم إلى متجرين مصريين. ولدى قناة السويس، حيث يعبر متجرون سودانيون أو مصريون في قوارب، وقاموا بتسليم الضحايا إلى جنود مصريون على الجانب الشرقي (سيناء) من القناة، أو حيث يسمح عناصر من الشرطة المصرية على الجانب الغربي للقناة بمرور شاحنات ممتلئة بضحايا الإتجار عبر الجسر الوحيد المخصص للمركبات العابر للقناة، ولدى بيوت المتجرين أو لدى الحواجز الأمنية في سيناء، حيث زار عناصر من الجيش المصري بيوت لمتجرين ورأوا ضحايا الإتجار ولم يتدخلوا أو حيث اعترض أفراد من الجيش ضحايا إتجار وأعادوهم إلى متجرين، ولدى الحدود مع إسرائيل حيث وعلى النقيض من سلوك قوات الأمن المصرية على الحدود التي تحاول منع الإريتريين والآخرين من العبور إلى إسرائيل – قام جنود بمقابلة المتجرين الذين أفرجوا عن ضحاياهم وساعدوا الضحايا على عبور الحدود.

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ قالت رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر لـ هيومن رايتس ووتش إنه لم تحدث ملاحقات قضائية للمتجرين والمجرمين الآخرين المسؤولين عن انتهاكات بحق مواطنين من أفريقيا جنوب الصحراء في سيناء.

إن التواطؤ من قبل عناصر من الأمن المصري مع المتجرين الذين أساءوا إلى ضحاياهم بدنياً، وإخفاق السلطات المصرية في التحقيق في انتهاكات المتجرين، مقترناً بالطبيعة الخطيرة لهذه الانتهاكات، يعني أن مصر تخرق التزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.[١١٣]

وكما نوضح أدناه، فإن السلطات المصرية قد ردت على عرض هيومن رايتس ووتش لهذه النتائج إما بإنكار التواطؤ أو وقوع الانتهاكات في سيناء، أو بالقول بأن ليس لدى السلطات معلومات كافية لفتح تحقيقات.

التواطؤ لدى النيل

وثقت هيومن رايتس ووتش واقعتين حيث قام جنود مصريون بالتواطؤ مع المتجرين لدى النيل. لم يتمكن ضحايا الإتجار من ذكر من أين عبروا النيل تحديداً.

---

١١١ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رئيس محكمة شرعية قرب العريش، سيناء، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١١٢ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين في القاهرة وتل أبيب، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١١٣انظر الفصل IV.

هناك صبي إريتري يبلغ من العمر ١٦ عاماً قال إنه فر إلى السودان في فبراير/شباط ٢٠١٢ لكن تعرض للاختطاف على يد ستة من "رجال الرشايدة" بعد عبوره بقليل، والذين قاموا بنقله في مجموعة إلى مصر. قال:

> عندما وصلنا إلى نهر كبير قال لنا الرشايدة إن هذا هو النيل. كان أمامنا بالفعل ٢٠ إريترياً آخرين مختطفين، ينتظرون هناك. وضعونا جميعاً على متن قارب، وغطونا بغطاء بلاستيكي، ومضينا بالقارب نحو الساعتين. كان هناك ستة أشخاص بأسلحة ينتظروننا على الجانب الآخر. كان الظلام يعم، لكن عندما اقتربنا تمكنت من تمييز أن لون البشرة أقل دكنة من السودانيين، فعرفنا أنهم مصريون. كان ثلاثة يرتدون الجلباب وثلاثة في زي عسكري، ومعاطف خضراء عليها بقع وسراويل بألوان مختلطة منه اللون الرمادي.
>
> وقف الرجال الثلاثة في الزي الرسمي إلى جانب يراقبون في حين قام الثلاثة الآخرون بضربنا بالعصي وأجبرونا على ركوب صندوق شاحنتين وغطونا بالغطاء البلاستيكي. رأيت من ثقوب في الغطاء الجنود الثلاثة يركبون صندوق الشاحنة التي أتواجد بها.
>
> بعد وهلة وصلنا إلى حاجز عسكري وتوقفنا. سمعت أشخاصاً يتكلمون ثم مضينا في طريقنا. في المرة التالية حين توقفنا حمّلنا جميعاً أربعة رجال يرتدون الجلباب ومعهم أسلحة في صندوق شاحنة كبيرة. رأيت اثنين من الرجال في زي رسمي يمضيان في واحدة من الشاحنات الصغيرة وظل الرجل الثالث معنا في أثناء تحميلنا إلى الشاحنة الكبيرة. بعد ذلك لم أره مرة أخرى.[١١٤]

قال رجل إريتري يبلغ من العمر ٢٦ عاماً إن المتجرين السودانيين أخذوه مع ضحايا إتجار آخرين إلى مصر في فبراير/شباط ٢٠١٢، حيث عبروا النيل ثم احتجزوهم ثلاثة أيام في بيت قريب من النيل. قال:

> بعد ثلاثة أيام وصلت ست مركبات عسكرية لونها بني فاتح. كانت بشرة الرجال الذين خرجوا من المركبات أقل دكنة وبدوا مصريين. كانوا يرتدون ثياباً مدنية عادية، باستثناء رجلين يرتديان الجلباب. كانت معهم جميعاً أسلحة ويتمنطقون أحزمة عسكرية فيها معدات عسكرية. وضع الرجال مجموعتنا وقوامها نحو ٣٠ شخصاً في أربع من المركبات العسكرية الست.
>
> مضوا بنا مسيرة ليلة ويوم. تبعتنا المركبتان العسكريتان الأخريان طوال الطريق. ثم نقلنا الرجال إلى شاحنة مدنية كبيرة. لم يركب أي من الرجال من الشاحنات العسكرية في الشاحنة الكبيرة معنا.[١١٥]

التواطؤ لدى الحواجز الأمنية

وثقت هيومن رايتس ووتش خمس وقائع حيث تواطأت الشرطة المصرية مع متجرين لدى حواجز أمنية.

في واقعة دالة على ثلاث وقائع أخرى، اعترضت الشرطة السودانية إريترياً يبلغ من العمر ٢٠ عاماً كان قد فر إلى السودان في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ وسلمته إلى متجرين سودانيين. بعد احتجازه لمدة شهر في السودان، نقلوه

---

[١١٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صبي إريتري، القاهرة، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.
[١١٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إريتري، القاهرة، ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

برفقة عشرات الإريتريين الآخرين في شاحنة ميتسوبيشي متوسطة الحجم. قالت الشرطة لهم أن يجلسوا ويغطوا أنفسهم بغطاء بلاستيكي. قال:

> أخبرونا عندما وصلنا إلى مصر بالوصول. ثم مررنا بثلاث حواجز شرطية. كنا نراهم من ثقوب الغطاء البلاستيكي. كانت بشرة رجال الشرطة أفتح من السودانيين فعرفنا أنهم مصريون. كانوا يرتدون زياً أخضر وقبعات. لم ينظروا تحت البلاستيك مطلقاً. في كل مرة قاموا بتفتيش جميع السيارات لكن ليس سيارتنا. كانوا يدعونا نمر ببساطة.[١١٦]

التواطؤ لدى قناة السويس

تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى ستة إريتريين وصفوا كيف تواطأ جنود ورجال شرطة مع متجرين لدى قناة السويس. هناك أربع وقائع شهدت تورط عنصر عسكري واثنين من رجال الشرطة. وقعت بعض حالات التواطؤ على ضفاف القناة، مع نقل المتجرين لضحاياهم في قوارب، وأحياناً في الليل. هناك حالات أخرى حدثت في حواجز أمنية وعسكرية لدى مدخل جسر قناة السويس عند القنطرة، على مسافة ١٦٠ كيلومتراً شمال شرقي القاهرة و٥٠ كيلومتراً جنوبي بورسعيد.

هناك رجل سوداني يبلغ من العمر ٣٢ عاماً كان يحاول بلوغ إسرائيل ويسافر مع مهربين إلى سيناء في أبريل/نيسان ٢٠١١، ومعه ٧٠ سودانياً آخرين، في حافلة للركاب. تم اختطاف المجموعة على يد متجرين مصريين لدى وصولهم إلى قناة السويس. قال لـ هيومن رايتس ووتش:

> قال لنا السائق أن ننزل من الحافلة وقال لنا أن ننتظر في بيت، على مسافة ١٥٠ متراً من الشاطئ. بعد الظلام مباشرة، وصل عناصر من الشرطة المصرية – في ثياب رسمية زرقاء – وبعد ذلك بقليل وصل قارب. وضع المهربون ٢٥ منّا في القارب، في حين وقف رجال الشرطة على مسافة ٥٠ متراً، يراقبون. عبرنا القناة، وعلى الجانب الآخر كان هناك ثلاثة جنود يرتدون زياً رسمياً لونه بيج ومنقّط ومعهم مسدسات صغيرة، يقفون إلى جوار بعض الرجال الذين يبدو أنهم من البدو. في حين وقف الجنود يراقبون، حملنا البدو في صندوق شاحنتين مدنيتين صغيرتين وأخبرونا أن نرقد ونغطي أنفسنا بالغطاء البلاستيك.[١١٧]

روى رجل إريتري يبلغ من العمر ٣٧ عاماً قصة مماثلة تقريباً. قال لـ هيومن رايتس ووتش إن في يونيو/حزيران ٢٠١١ أخذه المتجرون برفقة ٨٠ آخرين لعبور القناة ليلاً في قارب، وأن على شاطئ سيناء مضى بهم جنديان مصريان من القارب إلى سيارات تخص متجرين من البدو، قاموا بالإساءة إليهم على مدار ثلاثة أسابيع.[١١٨]

هناك رجل إريتري يبلغ من العمر ٢٢ عاماً تم الإتجار به بنقله من السودان إلى مصر في يونيو/حزيران ٢٠١١. قال:

> تم وضع العشرات منّا في صندوق شاحنة وعلى رأسنا غطاء بلاستيكي. عندما وصلنا إلى جسر قناة السويس، رأى بعضنا من خلال ثقوب الغطاء. رأيت ثلاثة من المتجرين يخرجون ويتحدثون

---

١١٦ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إريتري، القاهرة، ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.
١١٧ مقابلة هيومن رايتس ووتش، تل أبيب، ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.
١١٨ مقابلة هيومن رايتس ووتش، تل أبيب، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

مع السيارات الأخرى لكن لم يفحصوا سيارتنا. عاد الخاطفون إلى الشاحنة ومضوا بنا فوق الجسر.[١١٩]

أكد أحد المتجرين الاثنين الذين قابلتهما هيومن رايتس ووتش في سيناء إن عناصر من الشرطة والجيش المصريين يتواطؤون مع المتجرين لدى الجسر ولدى نفق الشهيد أحمد حمدي المار تحت القناة على مسافة عشرة كيلومترات تقريباً شمالي بلدة السويس:

> من السودان، يمضي المتجرون إلى أسوان، ويمكثون هناك ليلة أو ليلتين، ثم يتقدمون إلى الإسماعيلية [٣٠ كيلومتراً جنوبي جسر قناة السويس]. ومن هناك يعبرون القناة إلى سيناء، بالقارب أو من فوق الجسر أو من خلال النفق. على الجانب الآخر يسلمون الأفراد إلى أشخاص يعملون معي، ومعهم سيارات، على هذا الجانب [سيناء] من القناة.
>
> يعبرون الجسر أو يمضون في النفق بحافلات وشاحنات ممتلئة بالأفارقة. حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ كان عناصر الشرطة عند الجسر وعند النفق يتقاضون رشاوى ويدعوننا نجلب الأفارقة إلى سيناء. أحياناً كان يقوم رجال شرطة حتى بقيادة الشاحنات للعبور بها. في ديسمبر/كانون الأول سيطر الجيش على الجسر. أحياناً يكون من الصعب عبور الجسر أو النفق، لكن ما زال يتم تقاضي رشاوى لتركنا نمر.[١٢٠]

طبقاً لعامل بالمساعدات الإنسانية في القاهرة على دراية جيدة بالموقف لدى قناة السويس، فإنه منذ بدايات ٢٠١١ تمركز الجيش والشرطة لدى النفق ولدى الجسر.[١٢١]

في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ قال قيادي مجتمعي بدوي لـ هيومن رايتس ووتش إن المتجرين البدو أخبروه بأنه إذا دفعوا ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ دولار فإن الجنود لدى الجسر والنفق يسمحون لهم بالعبور بالشاحنات بما قد يصل إلى ٨٠ أفريقياً داخلها.[١٢٢]

حالات تواطؤ أخرى في سيناء

تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى رجل إريتري يبلغ من العمر ٢٦ عاماً قال إنه كان محتجزاً على يد متجر بالبشر في سيناء لمدة ٣ أشهر في أواخر ٢٠١٠:

> تم احتجازي في مكان مع ٨٥ شخصاً آخرين، بينهم ٢٠ سيدة. أتذكر قول بعض الناس لي إنهم يحسبون أنهم على مقربة من قاعدة الأمم المتحدة لدى بلدة رفح الحدودية [لدى الحدود بين مصر وغزة]. أثناء تلك الشهور الثلاثة سمعت من مترجمين إريتريين يعملون مع المُتجِر إنه يحتجز ٢٠٠ شخص في أماكن أخرى، فعرفنا جميعاً أنه مُتجر كبير.

١١٩مقابلة هيومن رايتس ووتش، تل أبيب، ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٢٠ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع متجر، قرب العريش، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٢١ مقابلة خاصة لـ هيومن رايتس ووتش، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٢٢ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قيادي مجتمعي محلي، المهدية، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

ألزم المتجرون بعضنا بالعمل كعمال بناء ونظافة في مواقع بناء وفي بيت رجل قال المترجمون الإريتريون إنه متجر بالبشر. عملت لمدة أسبوعين تقريباً في بيته وأثناء قيامي بالتنظيف هناك رأيت جنديين مصريين – يرتديان زياً عسكرياً، أخضر وبني ومموه – يدخلان البيت ثلاث مرات. كل مرة كانا نفس الرجلين، وفي كل مرة كانا ينظران إلينا ونحن ننظف البيت. أذكر أن بعضنا قالوا إنهم يعتقدون إننا ننظف البيت لتحضيره للجنديين.

تمكن بعض الإريتريين الأخرين من مجموعتنا من الهرب. لم يعد بعضهم قط، لكن الجنود أمسكوا بمجموعة من خمسة أفراد بعد ساعة من هربهم وجلبوهم إلى المُتجِر الذي يحتجزنا. عندما عادت تلك المجموعة قالوا لنا ما حدث.[١٢٣]

هناك رجل إريتري يبلغ من العمر ٢٠ عاماً يقرأ ويتحدث العربية، قال إنه نُقل إلى سيناء في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، حيث احتجزه المتجرون تسعة أشهر قرب بلدة العريش:

أثناء الأسبوع الأول هربت من حفرة في جدار الحمام وركضت إلى أن بلغت بلدة. رأيت اسم "العريش" هناك عدة مرات. لكن الجنود رأوني وأخذوني إلى حاجز أمني. لم يسألوني أية أسئلة وقالوا أنه لا يمكنني المغادرة. رأيتهم يجرون مكالمات هاتفية. بعد ساعة وصل المُتجر الذي كان يحتجزني. رأيته يعطي أحد الجنود نقوداً ثم سلماني إليه وأخذني مرة أخرى. صاح في: "اضطررت لدفع نقود كثيرة لاستعادتك".[١٢٤]

قال رجل إريتري يبلغ من العمر ٤٣ عاماً لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان يسافر مع زوجته وأطفاله الأربعة وعبروا إلى السودان في مايو/أيار، حيث اختطفهم متجرون سودانيون واحتجزوهم ٦٥ يوماً قبل نقلهم إلى سيناء. هناك، قال إن المتجرين احتجزوهم ٢٥ يوماً وعذبوه مع إريتريين آخرين. قال إنه بعد أن دفع للخاطفين ١٤ ألف دولار أفرجوا عنه:

حوالي الثامنة مساءً أخذنا اثنان من البدو الذين كانوا يحتجزوننا، وكان عددنا ١٥ شخصاً – تسعة سودانيين وستة إريتريين – إلى الحدود [مع إسرائيل] في سيارتين، حيث قابلنا جنديين مصريين. مضينا جميعاً نحو نصف الساعة ثم أخذنا الجنود إلى السياج الإسرائيلي وأظهروا لنا من أين نعبر.[١٢٥]

في يونيو/حزيران ٢٠١٣ توصلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن "الشرطة في سيناء أخفقت في التحقيق أو تقاضت رشاوى من مجرمين ينقلون ضحايا الإتجار إلى سيناء. ... تناقلت التقارير إخفاق الشرطة في التحقيق في المركبات التي يستخدمها المجرمون في نقل المهاجرين – وبعضهم قد يكونوا ضحايا إتجار بالأشخاص – عبر الجسور التي تسيطر عليها وزارة الداخلية إلى سيناء".[١٢٦]

١٢٣ مقابلة هيومن رايتس ووتش، تل أبيب، ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٢٤ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إريتري، تل أبيب، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٢٥ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إريتري، تل أبيب، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٢٦ انظر: United States Department of State, "Trafficking in Persons Report 2013," ص ص ١٥٧ – ١٥٩.

IV. إخفاق السودان ومصر في التحقيق في الإتجار بالبشر والتواطؤ والتعذيب

يطالب القانونان الوطني والدولي السودان ومصر بالتحقيق والملاحقة القضائية للمتجرين الذين يسيئون إلى ضحاياهم، وللمسؤولين الذين يتواطؤون معهم.

إلى الآن نظر القضاء السوداني ١٤ قضية فقط تخص الإتجار بالإريتريين في شرق السودان وحولها، وقاضت مصر شخصاً واحداً على صلة بانتهاكات المتجرين في سيناء. لم تقاض مصر أي مسؤولين على تواطؤ مع متجرين من سيناء، في حين قاضى السودان أربعة فحسب. نظراً لطبيعة الانتهاكات التي ارتكبها المتجرون، ولتواطؤ مسؤولين مع المتجرين، وإخفاق السلطات في الملاحقة القضائية على تلك الأعمال، فقد حدث خرق لالتزامات كل من السودان ومصر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

كما أن إخفاق المسؤولين في مصر والسودان في التحرك بناء على معلومات متوفرة ومتاحة عن مدى انتشار الانتهاكات في شرق السودان وفي سيناء، فهذا يعني أنهم مسؤولون بموجب الاتفاقية عن تقبل انتهاكات المتجرين.

أخفق البلدان في التصدي على النحو الكافي للانتهاكات وهو ما يعني أنهما يخرقان أيضاً التزامات حقوق الإنسان المتمثلة في حماية جميع الأفراد داخل أراضي الدولة من الاعتداءات التي تمس السلامة البدنية. فضلاً عن ذلك فإن مصر تعد مخالفة لالتزاماتها الخاصة بمكافحة الإتجار، الوطنية والدولية.

الالتزامات القانونية

إخفاق السودان ومصر (موصوف أدناه) في التحقيق والملاحقة القضائية للمتجرين الذين يأخذون إريتريين وضحايا إتجار آخرين إلى سيناء حيث يتعرضون لأعمال عنف مروعة واستغلالية، يعني أن البلدين يخالفان الالتزامات المترتبة عليهما بموجب القانون الجنائي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بمنع ومقاضاة الإتجار وبكفالة الحق في الحياة والسلامة البدنية لجميع الأفراد على أراضي الدولة. كذلك تعد مصر مخالفة لالتزاماتها القانونية الخاصة بمكافحة الإتجار، الدولية والوطنية.

في الحالات التي تواطأ فيها مسؤولون سودانيون ومصريون مع المتجرين الذين ألحقوا أذى وألم جسيم ومعاناة بالأفراد الذين يحتجزونهم من أجل إكراه الضحايا أو أقارب الضحايا على دفع أموال، فإن هؤلاء المسؤولين يعتبرون متواطئين في أعمال التعذيب بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، ولابد من التحقيق معهم وملاحقتهم قضائياً.

التزامات التحقيق في الإتجار والانتهاكات ذات الصلة وتواطؤ قوات الأمن مع المتجرين

إن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، يعرف الإتجار بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم "بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر... أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال"، و"يشمل

الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".[١٢٧]

والجرائم الموصوفة في هذا التقرير تدخل في نطاق الإتجار. إذ يقوم المجرمون بنقل وتنقيل وإيواء الإريتريين باستخدام القوة أو التهديد بالقوة بغرض الاسترقاق.

يعرّف القانون الدولي الاسترقاق بأنه وجود علاقة يمارس فيها على أي شخص "السلطات الناجمة عن حق الملكية، كلها أو بعضها".[١٢٨]

في عام ٢٠٠٠ أصدرت الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية دليلاً إرشادياً بشأن جرائم "الاسترقاق" و"الرق الجنسي" وتوصلت إلى أنه في الحالتين تشتمل الجرائم المذكورة على ممارسة شخص "لكل أو بعض السلطات الناجمة عن حق الملكية على شخص أو أكثر، بما في ذلك من خلال الشراء أو البيع أو الإقراض أو المقايضة بهذا الشخص أو الأشخاص، أو بأن يُفرض عليهم حرماناً مماثلاً من الحرية".[١٢٩]

وفي عام ٢٠٠٢ رأت دائرة المحاكمة بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة أن العوامل التي تسهم في "الاسترقاق" تشمل "السيطرة على تنقلات شخص ما، والسيطرة على البيئة المادية والسيطرة النفسية والإجراءات المتخذة للمنع أو الردع عن الهرب واستخدام القوة والتهديد بالإكراه والإبقاء والتأكيد على المقصورية والتعريض لمعاملة قاسية أو إساءات وأذى والسيطرة على الجنسانية [الخاصة بالشخص]..."[١٣٠]

يطالب بروتوكول الإتجار الدول بتجريم الإتجار وتجريم التواطؤ مع المتجرين وتعزيز تدابير السيطرة على الحدود من أجل ردع ومنع الإتجار.[١٣١]

---

١٢٧ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول الإتجار)، تم إقراره في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ قرار جمعية عامة: 55/25, annex II, 55 U.N. GAOR Supp. (No. 49) at 60, U.N. Doc. A/45/49 (Vol. I) (2001), دخل حيز النفاذ في ٢٥ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٠٣: http://www.uncjin.org/Documents/Conventions/dcatoc/final_documents_2/convention_%20traff_eng.pdf (تمت الزيارة في ٢ مايو/أيار ٢٠١٣). صدقت مصر على البروتوكول في ٥ مارس/آذار ٢٠٠٤. لم يوقع السودان على البروتوكول أو يصدق عليه.

١٢٨ الرق "هو حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية، كلها أو بعضها". اتفاقية الرق، تم إقرارها في ٢٥ سبتمبر/أيلول ١٩٢٦، دخلت حيز النفاذ في ٩ مارس/بذار ١٩٢٧، مادة ١: http://www1.umn.edu/humanrts/instree/f1sc.htm (تمت الزيارة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣). جريمة الاسترقاق هي "السلطات الناجمة عن حق الملكية... وتشمل جميع الأفعال التي ينطوي عليها... إتجار بالأشخاص". نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما): A/CONF.183/9 دخل حيز النفاذ في ١ يوليو/تموز ٢٠٠٢ مادة ٧ (١) (ج): http://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/ea9aeff7-5752-4f84-be94-0a655eb30e16/0/rome_statute_english.pdf (تمت الزيارة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣).

١٢٩ انظر:

"Report of the Preparatory Commission for the International Criminal Court, Addendum, Part II, Finalized draft text of the Elements of Crimes," Preparatory Commission for the International Criminal Court, November 2, 2000, http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/724/27/PDF/N0072427.pdf?OpenElement

(تمت الزيارة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣). في عام ٢٠٠١ رأت دائرة المحاكمة بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة أن "الحيازة" أو "التنقيل" هو "مثال أساسي" على ممارسة الحق في الملكية على شخص ما. انظر قضية "الادعاء ضد كوناراتش وكوفاتش وفوكوفيتش" حُكم بتاريخ ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٠١: http://www.icty.org/x/cases/kunarac/tjug/en/kun-tj010222e.pdf (تمت الزيارة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣). فقرة ٥٤٢.

١٣٠ السابق، فقرة ٥٤٣.

١٣١ السابق مادة ٥ (٢) و١١.

بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن الدول ملتزمة بحماية جملة من الحقوق لأي شخص يخضع لولايتها، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية.[١٣٢]

وبموجب القانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١ فإن السلطات السودانية مسؤولية عن التحقيق والملاحقة القضائية لأي شخص يخالف القانون الذي يجرم من بين أمور أخرى "الجرح العمد" "جريمة الأذى" و"استخدام القوة الجنائية" و"التوعد بالإضرار" و"الإرهاب" و"الخطف" و"المنع من الحركة بشكل غير مشروع" و"الابتزاز".[١٣٣] كذلك يحظر القانون "الاتفاق الجنائي" والمساعدة في ارتكاب عمل جنائي أو تقاضي رشاوى، ويجرم انخراط الموظفين العموم في أعمال من شأنها "إلحاق أي ضرر بأي شخص آخر"، وهو النص المنطبق على التواطؤ مع المتجرين.[١٣٤]

لم يصدر السودان بعد تشريعاً لمكافحة الإتجار. في ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ تم تقديم مسودة قانون لمكافحة الإتجار للمجلس الوطني السوداني ليراجعها.[١٣٥] تجرم مسودة القانون أعمال الإتجار التي يعرفها بقيام شخص بخداع أو نقل... أشخاص أو اختطافهم أو ترحيلهم أو إيوائهم أو تلقيهم أو احتجازهم... بقصد استغلالهم أو استخدامهم في أعمال غير مشروعة لتحقيق هدف غير مشروع [بغرض] الكسب المادي... وأن يتم ذلك بواسطة استخدام القوة أو أي شكل من أشكال الإكراه أو الخطف أو التزوير أو الخداع أو إساءة استخدام السلطة أو التأثير أو الاستغلال أو استغلال حالة الاستضعاف...[١٣٦]

يعرف القانون المصري لمكافحة الإتجار بالبشر هذه الجريمة بأنها، من بين أمور أخرى "النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسلم" لشخص "بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما، أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة" حيث يكون ذلك "بقصد الاستغلال أيا كانت صوره..."[١٣٧].

المجرمون المصريون الذين يشترون الإريتريين من المتجرين السودانيين ويستخدمون النقود لابتزاز النقود منهم يدخلون في نطاق هذا التعريف.

في يوليو/تموز ٢٠٠٧ صدر قرار رئاسي بإنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر (لجنة مكافحة الإتجار بالبشر) المكلفة بتنسيق أنشطة مختلف هيئات الدولة لمكافحة الإتجار بالبشر بشكل أكثر فعالية.[١٣٨] للجنة

---

١٣٢ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تم إقراره في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٦، قرار جمعية عامة: 2200A (XXI), 21 U.N. Supp. (No. 16) at 52, U.N. Doc. A/6316 (1966), 999 U.N.T.S. 171 دخل حيز النفاذ في ٢٣ مارس/آذار ١٩٧٦: http://www2.ohchr.org/english/law/ccpr.htm (تمت الزيارة في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٣). صدقت عليه مصر في ٤ أغسطس/آب ١٩٦٧ والسودان في ١٨ مارس/آذار ١٩٨٦.

١٣٣ القانون الجنائي لسنة ١٩٩١: http://www.pclrs.org/downloads/bills/Criminal%20Law/Criminal%20Act%201991%20English.pdf (تمت الزيارة في ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٣) المواد ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٦١، ١٦٤، ١٧٦.

١٣٤ السابق، مواد ٢٤ و٢٦ و٨٨.

١٣٥ صحيفة الرأي العام اليومية، "إرسال مسودة قانون مكافحة الإتجار إلى البرلمان"، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، غير متوفر على الإنترنت، توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

١٣٦ مسودة القانون، نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

١٣٧ قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الإتجار بالبشر: http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2010/09/Egypt_TIP-Law_2010-Ar+En.pdf (تمت الزيارة في ٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٣)، مادة ٢.

١٣٨ قرار وزاري رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٠٠٧: http://www.mfa.gov.eg (تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣). هذه اللجنة التي ترأسها مستشارة وزارة الخارجية السفيرة نائلة جبر قوامها ممثلون عن وزارات الدفاع والصحة والعدل والداخلية والنيابة العامة والشرطة والمجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: "Law Combating Trafficking in Persons:

التوجيهية الخاصة بلجنة مكافحة الإتجار "وحدة لمكافحة الإتجار" منوطة بالتعاون مع المنظمات الدولية والوطنية في مساعدة ضحايا الإتجار.[١٣٩]

كما يجرّم قانون العقوبات المصري جرائم القتل والاعتداء على السلامة البدنية والاغتصاب وتقاضي الرشاوى ومختلف أشكال الاتفاق الإجرامي.[١٤٠]

الالتزامات بالتحقيق في التعذيب

العناصر الجوهرية الثلاث لتعريف التعذيب في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تتصل بطبيعة الانتهاك وسبب الانتهاك وتورط المسؤول العام فيه. تعرف الاتفاقية التعذيب بصفته "أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية..."[١٤١]

كذلك تطالب الاتفاقية بأن "تضمن كل دولة طرف أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤا ومشاركة في التعذيب".[١٤٢]

الانتهاكات التي يلحقها المتجرون بالإريتريين والآخرين في السودان ومصر تشتمل على الإلحاق العمدي للألم المبرح والقصد منها إكراه الضحايا وأقاربهم على دفع فدية.

تطالب الاتفاقية بالتحقيق مع أي مسؤول يحرض على التعذيب أو يسكت عنه أو يوافق عليه. لجنة مناهضة التعذيب، الجهة المنوطة بمراقبة التزام الدول بالاتفاقية ذكرت أن:

> حيث تعرف سلطات الدولة أو آخرون بصفة رسمية... أو تتوفر أسانيد معقولة لاعتقادهم بوقوع أعمال تعذيب ومعاملة سيئة من قبل أطراف من غير الدولة أو فاعلين خاصين ثم يخفقوا في ممارسة الانتباه اللازم لمنع والتحقيق وملاحقة ومعاقبة هؤلاء الأطراف أو الفاعلين بموجب الاتفاقية، تتحمل الدولة المسؤولية ويجب اعتبار مسؤوليها مرتكبين أو متواطئين أو مسؤولين بشكل آخر بموجب الاتفاقية عن السماح أو القبول لهذه الأعمال غير المسموح بها. بما أن إخفاق

A Welcome Step that Requires Careful Implementation," November 2010, http://eipr.org/en/report/2010/11/24/1003 (تمت الزيارة في ٢ مايو/أيار ٢٠١٣). و: مقابلة هيومن رايتس ووتش مع منظمة دولية في القاهرة، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٣٩ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع منظمة دولية في القاهرة، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٤٠ قانون رقم ٥٨ ٠١ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات:
http://track.unodc.org/LegalLibrary/LegalResources/Egypt/Laws/Egypt%20The%20Penal%20Code%20Law%201937.pdf
(تمت الزيارة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣) المواد ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٦٧، ١٠٣، ٤٠ على التوالي.

١٤١ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب) تم إقرارها في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٤، قرار جمعية عامة: 39/46, annex, 39 U.N. GAOR Supp. (No. 51) at 197, U.N. Doc. A/39/51 (1984) دخلت حيز النفاذ في ٢٦ يونيو/حزيران ١٩٨٧: http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx صدقت عليها مصر في ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٨٦ ووقعها السودان في ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٦. المادة ١.

١٤٢ السابق مادة ٤.

الدولة في ممارسة الانتباه اللازم للتدخل من أجل وقف ومعاقبة وتعويض ضحايا التعذيب بيسر من ويمكن الأطراف من غير الدولة من ارتكاب الأعمال غير المسموح بها بموجب الاتفاقية مع الإفلات من العقاب، فإن عدم تحرك الدولة أو لامبالاتها تعد شكلاً من التشجيع و/أو السماح الفعلي. طبقت اللجنة هذا المبدأ على إخفاق الدول الأطراف في منع وحماية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل الاغتصاب والعنف الأسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والإتجار بالأشخاص.[١٤٣]

كشفت مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين عن أن في ثماني حالات على الأقل بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ تعاون مسؤولون سودانيون، واحد أو أكثر، مع المتجرين الذين اختطفوا إريتريين في شرق السودان ثم عرضوهم للانتهاكات الجسيمة. في تلك المرات على الأقل، كان المسؤولون السودانيون يخالفون التزامات السودان بموجب الاتفاقية.

مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين تكشف أيضاً عن ١٩ حالة على الأقل بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ حيث تعاون مسؤول عام مصري أو أكثر مع متجرين في نقل إريتريين إلى سيناء، حيث يتعرضون لانتهاكات جسيمة. في تلك الحالات الـ ١٩ على الأقل، كان المسؤولون المصريون إذن يخالفون التزامات مصر بموجب الاتفاقية.

فضلاً عن ذلك، فإن حجم الأدلة المتوفرة في النطاق العام حول تفشي الانتهاكات المرتكبة في سيناء، وكذا المعلومات التفصيلية حول مواقع المتجرين التي أدلى بها مواطنون في سيناء للسلطات المصرية، هو أمر يعني أن هناك، على حد تعبير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب "أسانيد مقبولة" للاعتقاد "بوقوع أعمال تعذيب ومعاملة سيئة من قبل... فاعلين خاصين". إن إخفاق السلطات في "ممارسة الانتباه اللازم لمنع والتحقيق وملاحقة ومعاقبة هؤلاء الأطراف والفاعلين" يعني أن مصر "تيسر أو تمكن [المتجرين] من ارتكاب أعمال غير مسموح بها بموجب الاتفاقية [مناهضة التعذيب] مع الإفلات من العقاب"، وبالنتيجة فإن مصر "تتحمل المسؤولية ويجب اعتبار مسؤوليها مرتكبين أو متواطئين أو مسؤولين بشكل آخر بموجب الاتفاقية عن السماح أو القبول لهذه الأعمال غير المسموح بها".[١٤٤]

لا يجرم السودان أو مصر التعذيب بالشكل المتسق مع المادة ١ من الاتفاقية. المادة ١١٥ من القانون الجنائي السوداني تجرم فقط التعذيب الذي يحدث "للتأثير على عدالة الإجراءات القضائية".[١٤٥] والمادة ١٢٦ من قانون العقوبات المصري تجرم التعذيب عندما يحدث "[لحمله [أي شخص] على الاعتراف".[١٤٦]

خطوات السودان المحدودة على مسار التحقيق

حتى مطلع ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ كانت السلطات السودانية قد فتحت ١٤ قضية لمتجرين في الإريتريين في شرق السودان ومع ٤ رجال شرطة في شرق السودان على صلة بالإتجار في إريتريين.[١٤٧]

---

١٤٣ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم ٢، تنفيذاً للمادة ٢ من قبل الدول الأطراف: U.N. Doc. CAT/C/GC/2/CRP. 1/Rev.4 (2007) ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧: http://www1.umn.edu/humanrts/cat/general_comments/cat-gencom2.html (تمت الزيارة في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣).

١٤٤ السابق.

١٤٥ القانون الجنائي السوداني، ١٩٩١، مادة ١١٥.

١٤٦ هيومن رايتس ووتش، "اضغط عليه حتى يعترف"، يناير/كانون الثاني ٢٠١١: http://www.hrw.org/ar/reports/2011/01/31 ص ص ٤٦ - ٤٩.

١٤٧ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش تم التحفظ على تفاصيلها، ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ أعلن حاكم ولاية كاسالا عن دعوة زيارة لسفراء الاتحاد الأوروبي لكاسالا لمساعدته في مكافحة الإتجار بالبشر في الولاية، رغم أنه لم يذكر أي نوع من المساعدة هو المطلوب، ولم يذكر الخطوات التي يتخذها مكتبه للمساعدة في منع الإتجار من خلال التحقيق مع رجال الأمن المتواطئين مع المتجرين.[١٤٨]

قبل عام ٢٠١٢ لم تلاحق الشرطة السودانية شخصاً واحداً على جرائم متعلقة بالإتجار في شرق السودان.[١٤٩] وبعد زيارة في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ إلى شرق السودان من قبل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو جوتيريس وتغطية إعلامية صاحبت الزيارة، فإن جهاز الأمن الوطني السوداني المسؤول عن جرائم الإتجار بالبشر، قال للإعلام السوداني إنه سيقود جهود التعرف على واعتقال وملاحقة عدد من المشتبه بكونهم متجرين أمام القضاء.[١٥٠] بنهاية عام ٢٠١٢ قالت السلطات السودانية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إنها أفرجت عن ١٩٥ ضحية إتجار أثناء مداهمات على "مواقع مختلفة في السودان" أو من خلال اعتراض سيارات تقل الضحايا.[١٥١] ليس من الواضح كم من بين الـ ١٩٥ شخصاً كانوا إريتريين أو أين في السودان كان يتم احتجاز الضحايا.

في يونيو/حزيران ٢٠١٣ أفادت وزارة الخارجية الأمريكية أنه في عام ٢٠١٢ لاحق ادعاء ولاية كاسالا ١٢ قضية تضم بعض أشكال الإتجار وأسفرت الملاحقات عن إدانة ٢٣ شخصاً، لكن لم يكن واضحاً إن كانت القضايا تشتمل على "إتجار بالبشر... أو جرائم أخرى ذات صلة مثل التهريب والخطف والابتزاز".[١٥٢]

في بيان صحفي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتاريخ ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ ذكرت أنها "تعمل مع السلطات السودانية... على تقليص خطر الاختطافات في المنطقة" وأن "حكومة السودان... نشرت قوات شرطة إضافية". كما قالت المفوضية السامية إنها "تدعم السلطات في تحسين الأمن العام بما في ذلك من خلال إنشاء وإعادة تأهيل مراكز للشرطة وتوفير مركبات ومعدات اتصال".[١٥٣]

الإخفاق المصري في التحقيق

منذ عام ٢٠١٠ أصبحت الأدلة حول تفشي الإتجار والتعذيب لمواطنين من أفريقيا جنوب الصحراء في سيناء متوفرة على نطاق واسع. لكن حتى كتابة هذه السطور لم تحدث سوى ملاحقة قضائية واحدة لم تسفر عن إدانة لأي متجرين في سيناء بموجب قانون العقوبات أو قانون مكافحة الإتجار بالبشر المصريين.[١٥٤]

الإخفاق في التحقيق رغم توفر أدلة تفصيلية

---

١٤٨ انظر سودان تريبيون:
"Sudan's Kassala state governor pleads for EU help to combat human trafficking," *Sudan Tribune*, November 7, 2103, http://www.sudantribune.com/spip.php?article48739 (تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣)

١٤٩ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع عامل سابق بمنظمة للمساعدات الإنسانية يعمل في شرق السودان، يناير/كانون الثاني ٢٠١٣.

١٥٠ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش، يونيو/حزيران ٢٠١٣.

١٥١ الاستراتيجية المشتركة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ص ٣.

١٥٢ وزارة الخارجية الأمريكية: United States Department of State, "Trafficking in Persons Report 2013," ص ص ٣٤٢ – ٣٤٥.

١٥٣ انظر:
"UNHCR concern at refugee kidnappings, disappearances in eastern Sudan," UNHCR News Release, January 25, 2013, http://www.unhcr.org/510275a19.html (تمت الزيارة في ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٣).

١٥٤ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمة دولية، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ و١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣. الملاحقات القضائية للإتجار بالبشر في مصر نادرة الحدوث وتركز على عاملات المنازل الأجنبيات اللاتي يتم الإتجار بهن في مصر، وعلى الإتجار بالمصريين بالخارج.

يقول قياديون بدو إن الأعراف تمنع البدو من تقديم أسماء لمشتبهين جنائيين إلى سلطات الدولة، ومن الانتقاد العلني لأفراد من البدو.[١٥٥] لكن بعض البدو مع إحساسهم بالإحباط من إخفاق السلطات في وقف الانتهاكات، قدموا أسماء ومواقع المتجرين للسلطات في العريش.[١٥٦]

قال قيادي مجتمعي بدوي لـ هيومن رايتس ووتش إن إحباطه دفعه في يونيو/حزيران ٢٠١٢ إلى منح الشرطة في العريش أسماء ومواقع أربعة متجرين. قال إن الشرطة أخبرته أنهم لا يمكنهم مغادرة العريش للتحقيق في جرائم تقع خارج زمام المدينة وأن عليه الحديث إلى المخابرات. عندما لجأ إليهم قيل له إن هناك "أولويات أخرى".[١٥٧]

قال الرجل نفسه إن في أغسطس/آب ٢٠١٢ أعدّ نسخة مطبوعة لخريطة من "جوجل إيرث" ووضع عليها علامات بمواقع متجرين ومعذبين معروفين في المناطق القريبة من العريش ومنحها للمباحث في مديرية أمن العريش. قال إنه سأل مراراً عن متابعتهم للأمر لكن لم يصله أي رد.[١٥٨]

في عام ٢٠١٢ قال مصدر من البدو لـ هيومن رايتس ووتش إنه قال لرجل شرطة في سيناء أين يعتقد أن المتجرين يحتفظون بمجموعة من المهاجرين. كان رد رجل الشرطة: "ليس بوسعنا عمل أي شيء في هذا الموضوع. المنطقة معروفة بخضوعها لجماعات جيدة التسليح. ليس بإمكان الشرطة دخولها".[١٥٩]

قال عاملون في منظمة دولية بالقاهرة يعملون في هذه القضية لـ هيومن رايتس ووتش إن في مطلع عام ٢٠١٢ قدموا لمكتب التعاون الدولي بالنيابة العامة في القاهرة أسماء ومواقع متجرين في سيناء وسألوا ما الإجراء الذي ستتخذه النيابة لكن لم يبلغهم أي رد.[١٦٠]

تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى اثنين من القياديين البدو قالا إنهما حاولا إقناع بدوي بالكف عن أعمال الاختطاف والأذى. قالا لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات، وتشمل الشرطة والجيش، تعرف بلا شك بشأن الإتجار والأذى اللاحق بالضحايا لأن ضحايا الإتجار يمرون بالضرورة بقناة السويس التي تتمتع بتواجد شرطي مكثف، ولأن في سيناء العديد من المخبرين للحكومة الذين يعرفون من يشتري ومن يبيع ضحايا الإتجار ومن يعذبهم.[١٦١]

في يونيو/حزيران ٢٠١٢ توصلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن "الحكومة لم تشجع الضحايا على المساعدة في التحقيقات ضد من أتجروا بهم" وأن السلطات "أخفقت في التحقيق والملاحقة القضائية لمسؤولين عموميين... بتهمة التواطؤ في مخالفات الإتجار".[١٦٢]

---

١٥٥ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع قيادات بدوية مجتمعية في سيناء، ٤ و٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٥٦ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قيادي مجتمعي بدوي قال إنه يعرف عدداً من البدو قدموا أسماء ومواقع لقواعد المتجرين للشرطة في العريش، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٥٧ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قيادي مجتمعي بدوي، العريش، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٥٨ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قيادي مجتمعي بدوي، العريش، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٥٩ انظر: "Egypt: End Sinai Nightmare for Migrants" بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

١٦٠ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٦١ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قياديين بدويين، العريش، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٦٢ انظر الخارجية الأمريكية: United States Department of State, "Trafficking in Persons Report 2012," يونيو/حزيران ٢٠١٢، ص ص ١٥٧ – ١٥٩.

إنكار مسؤولين مصريين للإتجار والانتهاكات المتصلة به في سيناء

عندما ناقشت هيومن رايتس ووتش ما توصلت إليه من نتائج حول الانتهاكات المرتبطة بالإتجار في سيناء مع مسؤولين، كان ردهم هو الإنكار التام أو التشويش على هذا الموضوع على أفضل تقدير. قال عاملون بمنظمات دولية معنية بهذا الشأن في القاهرة لـ هيومن رايتس ووتش إنهم حصلوا على ردود مشابهة عندما ناقشوا الأمر مع السلطات.[١٦٣]

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى مسؤول قضائي في شمال سيناء، في سيناء، وقد طلب عدم ذكر اسمه. في البداية نفى وجود أي انتهاكات:

> لم يصلني محضر واحد من الشرطة إلى مكتبي ورد فيه أن هناك إتجار بالبشر في سيناء. ليست لدينا أدلة على التعذيب وطالما لم نتلق معلومات قوية، فلا يمكنني أن أقول بأن ثمة تعذيب يحدث في سيناء.
>
> ذهبت أنا وزملائي لمراكز الشرطة نحو ١٠ إلى ١٥ مرة في زيارات روتينية لضمان معاملة الجميع داخل الأقسام بشكل جيد. لا توجد آثار تعذيب ظاهرة على المهاجرين المحتجزين هناك ولم يقل أي من زملائي إنهم رأوا آثار تعذيب عليهم قط. إذا كان يظهر عليهم الأذى كنا لنسأل، لكن لم نر حالات من هذا النوع، ولم نشهد وجود آثار واضحة على تعرضهم لانتهاكات.
>
> الضحايا يموتون هنا في الصحراء لأن ليس لديهم ما يكفي من الطعام والمياه. نعرف بوجود جثث متحللة في الصحراء. لابد أن السبب هو تواجدهم في الصحراء لمدة طويلة وتعرضهم للجفاف.
>
> وزارة الخارجية فقط [التي تتعامل مع المنظمات الدولية غير الحكومية] هي التي تعاملت مع ١٠ أو ١٥ حالة على صلة بجثث تم العثور عليها في سيناء. تم أخذ الجثث إلى مستشفيات وفحصها أطباء.
>
> هناك موضوع الهجرة غير الشرعية. مثل أي دولة، على مصر أن تحمي حدودها، ولا يمكنها تحمل مسؤولية جميع من يدخلونها بصفة غير شرعية.[١٦٤]

ومع المضي قدماً في المقابلة، ولدى السؤال حول ما إذا كان قد رأى المسؤول أو أي من زملائه آثار تعذيب على إريتريين محتجزين في مراكز للشرطة في سيناء بعد هروبهم من الخاطفين أو بعد إخلاء سبيلهم من عند الخاطفين، قال:

> أتفق [معك] أن الاحتجاز والتعذيب يحدثان هنا. لكن النيابة تعتمد على التقارير الطبية من الاختصاصيين، لأن من دونها لا يمكن إثبات سوى أنهم مكثوا في الصحراء مدة طويلة وعانوا من الجفاف. سألنا مهاجرين محتجزين في مراكز الشرطة عن التعذيب وأين حدث لكنهم رفضوا إخبارنا. لذا لا نعرف من الذي ارتكب هذه الجرائم.[١٦٥]

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ تحدثت هيومن رايتس ووتش أيضاً إلى سكرتير عام محافظة شمال سيناء اللواء جابر العربي، المسؤول عن شؤون المحافظة المحلية. قال:

---

١٦٣ مقابلات هيومن رايتس ووتش، القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٦٤ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول قضائي في شمال سيناء، العريش، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٦٥ السابق.

هذه أول مرة أسمع بفكرة الإتجار أو الخاطفين الذين يعذبون الناس في سيناء. لم أسمع أو أقرأ تقارير من هذا النوع في أي مكان. لم تذكر الشرطة يوماً أي شيء لي عن انتهاكات لمتجرين في سيناء.

لا يوجد لاجئين في سيناء ولم يعد أحد يعذب أحداً في مصر، لذا كفوا عن نشر الشائعات. الأفراد الذين يدخلون مصر وسيناء بشكل غير قانوني ونقبض عليهم، نحاكمهم في محاكم عسكرية وننقلهم إلى سفاراتهم.[١٦٦]

في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ تحدثت هيومن رايتس ووتش أيضاً إلى نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر، وهي اللجنة المشكلة بموجب تشريع مكافحة الإتجار المصري، وقد أقرت بأن السلطات لم تتخذ إجراءات حتى تاريخه للتصدي لانتهاكات المتجرين في سيناء:

لا أعرف بأي تحقيق رسمي من النيابة في انتهاكات في سيناء. طلبت وزارة الداخلية منّي معلومات، لكن لكي أتمكن من فعل شيء لمكافحة الإتجار في سيناء فأنا أحتاج إلى معلومات تفصيلية حول ما يحدث في سيناء.

أرسلت إلى النيابة العامة قبل عام معلومات بناء على تقارير وموضوعات من الجرائد. قال لي مكتب النائب العام ووزارة الخارجية إنهما يحققان في الموضوع وأن أغلب المعلومات كاذبة. تقول النيابة العامة إن وفيات المهاجرين في سيناء سببها التعرض للجفاف في الصحراء.[١٦٧]

قبل عامين، في ٢٠١٠، قامت هيومن رايتس ووتش بتنبيه وزارة الخارجية إلى قضية مجموعة من ١٠٥ أشخاص من طالبي اللجوء الإريتريين والمهاجرين. قام مسؤول هناك بإنكار مصداقية المعلومات وسأل عن الأسماء وتفاصيل شخصية أخرى تخص الأشخاص الـ ١٠٥.[١٦٨] فيما بعد أخبر مدير لمنظمة معنية بحقوق الإنسان في القاهرة هيومن رايتس ووتش بأن وزارة الخارجية أرسلت المعلومات إلى وزارة الداخلية، التي ردت بالقول بأنها تعرف بالمشكلة لكن ليس لديها القدرات للتدخل والتعامل مع مجموعات إجرامية في سيناء.[١٦٩]

قال دبلوماسيون بارزون في القاهرة لـ هيومن رايتس ووتش إن على امتداد عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ رفضت وزارتا الدفاع والداخلية أن تناقش معهم مسألة الانتهاكات في سيناء.[١٧٠]

الإقرار الجزئي بانتهاكات المتجرين من قبل لجنة مكافحة الإتجار

حتى سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ فإن نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر المنشأة بموجب تشريع مكافحة الإتجار بالبشر المصري، قد قالت لمنظمات دولية تعمل في مصر إنهم حتى يعطونها أسماء

١٦٦ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع اللواء جابر العربي، العريش، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.
١٦٧ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نائلة جبر، القاهرة، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.
١٦٨ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بوزارة الخارجية المصرية، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.
١٦٩ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش مع مدير منظمة معنية بحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٠.
١٧٠ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع دبلوماسيين في القاهرة، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

ناجين إريتريين من التعذيب في القاهرة، فإن عليها الافتراض بأن تقارير الانتهاكات في سيناء هي محض شائعات ودعاية سيئة.[١٧١]

في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ نشرت لجنة مكافحة الإتجار ملخصاً من خمس صفحات لـ "التقرير الدوري الخامس" الذي تم التخطيط له لكن لم يُنشر قط، وورد في الملخص:

> نظراً لتزايد عمليات الهجرة غير الشرعية من الأفارقة من دول الجنوب الإفريقي وما تناولته وسائل الإعلام الأجنبية والمحلية حول تلك العمليات قامت... الجنة الوطنية بإعداد ملصقات توعية... ليتم تقديمها للدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين... وكذلك توزيعها على مخيمات اللاجئين... وذلك لرفع وعى المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين (المتسللين) بجريمة الاتجار بالبشر وخطورتها ومؤشرات تعرضهم لتلك الجريمة فى كافة أشكالها من عمل قسري، استغلال قسري وابتزاز مالي.
>
> يبقى تحدى خطير أفردت له أجهزة الإعلام الداخلية والدولية والتقارير الدولية مساحة واسعة وهى مشاكل المتسللين الأفارقة عبر سيناء متوجهين إلى إسرائيل والتي تقوم عصابات الإتجار في البشر باستغلالهم بأبشع الصور... وقد تنبهت اللجنة الوطنية إلى هذا الخطر وتأثيره على أمن وسلامة المهاجرين الأفارقة وعلى صورة مصر في العالم الخارجي... حيث حاول البعض تصوير الأمر باعتباره انعكاساً لانعدام السيطرة المصرية على سيناء وكلنا أمل في أن يؤدى العمل المتواصل للقوات المسلحة في سيناء... إلى القضاء على البؤر الإجرامية في شبه جزيرة سيناء[١٧٢].

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ قالت السفيرة جبر لـ هيومن رايتس ووتش إن "الفراغ الأمني يعني أن سيناء مكان مناسب للمتجرين. يطلب المتجرون النقود ويسيئون إلى الإريتريين. هذا الموضوع يؤثر سلباً على صورة مصر وعلى مصداقية الدولة".[١٧٣]

رغم هذه التعليقات التي تشير إلى الوعي بوجود مشكلات، ففي يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ أصدرت لجنة مكافحة الإتجار خطتها الوطنية للفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٦ وفيها لم تشر اللجنة إلى الوضع في سيناء وتحدثت فقط بشكل عام عن "المتسللين الأفارقة غير الشرعيين".[١٧٤]

وإلى تاريخه، حدثت ملاحقة قضائية واحدة في القاهرة على صلة بانتهاكات في سيناء. في أبريل/نيسان ٢٠١٣ اتهم النائب العام في القاهرة مشتبهاً يعيش بالقاهرة في جرائم على صلة بالإتجار بالبشر في سيناء. حتى كتابة هذه السطور كانت تحريات الشرطة ما زالت قائمة.[١٧٥]

---

١٧١ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمة دولية، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٧٢ وزارة الخارجية المصرية، "ملخص تنفيذي للتقرير السنوي الخامس، "اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر"، سبتمبر/أيلول ٢٠١٢: http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/report/Pages/5emerapport.aspx (تمت الزيارة في ٢ مايو/أيار ٢٠١٣).

١٧٣ مقابلة هيومن رايتس ووتش، نائلة جبر، القاهرة، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٧٤ وزارة الخارجية المصرية، انظر:

Egyptian Foreign Ministry, "2nd National Plan of Action against Human Trafficking (2013-2016)," January 2013, http://www.mfa.gov.eg/English/Ministry/TraffickinginPersons/nationalplan2015/Pages/2ndNationalPlanofActionagainstHumanTrafficking.aspx (تمت الزيارة في ٢ مايو/أيار ٢٠١٣).

١٧٥ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع شخص يعمل بالمجال الحقوقي يتابع مداولات القضية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

المردود المحتمل للعمليات العسكرية المصرية في سيناء أواخر عام ٢٠١٣

في يوليو/تموز ٢٠١٣ بدأ الجيش المصري حملة جديدة ضد المتطرفين الإسلاميين في شمال سيناء، وقد توسعت الحملة في سبتمبر/أيلول.[١٧٦] ذكر الإعلام الدولي أنه أثناء العمليات قام الجيش بتدمير ممتلكات تخص متجرين بالبشر كانوا يستخدمونها في احتجاز ضحاياهم.[١٧٧]
تحدثت هيومن رايتس ووتش في ديسمبر/كانون الأول إلى ناشطة على اتصال منتظم بالهاتف بإريتريين في سيناء. قالت إن الإريتريين أخبروها بأن الجيش قد داهم عدة منازل تخص متجرين يحتجز المتجرون بها إريتريين طلباً للفدية، وأن السلطات أخذت نحو ١٤٠ إريترياً إلى السجن رغم أنهم لم يتمكنوا من تحديد أي سجن.[١٧٨] تلقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقارير غير مؤكدة مماثلة بأن إريتريين قد نُقلوا إلى سجن القناطر القريب من القاهرة في أواخر ٢٠١٣.[١٧٩]

السياق العام لسيناء

منذ عام ٢٠١٠ اعتبرت السلطات المصرية أن بعض مناطق شبه جزيرة سيناء – لا سيما تلك المتاخمة مباشرة لمناطق حدودية مع إسرائيل – "مناطق عسكرية".[١٨٠]

إن اتفاقية كامب ديفيد لسنة ١٩٧٨ تضع حدوداً على أعداد رجال الشرطة والجيش وأنواع الأسلحة المسموح للسلطات المصرية بنشرها في سيناء. هذه الحدود وُضعَت لتهيئة منطقة عازلة أمنية منزوعة السلاح على الحدود مع إسرائيل، لكنها أسهمت في إحداث فراغ أمني في سيناء.[١٨١]

هناك جماعات إجرامية مسلحة عديدة في سيناء متورطة في إنتاج وتجارة مخدّر القنّب، وتهريب الأسلحة وسلع أخرى مهربة، والإتجار بالبشر.[١٨٢] حتى عام ٢٠١٣ أظهرت السلطات المصرية قابلية أو قدرة قليلة على التعرف على أعضاء هذه الجماعات والقبض عليهم.[١٨٣] في عام ٢٠١٣ قاضت السلطات بعض الأفراد الذين هربوا سلعاً إلى غزة.[١٨٤]

---

١٧٦ انظر:

David Kirkpatrick, "Egypt Reports Gains Against Militants in Sinai," New York Times, September 16, 2013, http://www.nytimes.com/2013/09/16/world/middleeast/egypts-military-claims-gains-against-militants-in-sinai.html?_r=0 (تمت الزيارة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣). وانظر:

"Egyptian army expands operations in Sinai," Middle East Monitor, September 16, 2013, https://www.middleeastmonitor.com/news/africa/7372-egyptian-army-expands-operations-in-sinai (تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣)

١٧٧ انظر:

Louisa Lovelock, "Egypt's Sinai: Trafficking, torture and fear," Al Jazeera, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/12/egypt-sinai-trafficking-torture-fear-201312682516380563.html (تمت الزيارة في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤)

١٧٨ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع الناشطة ميرون اسطفانوس، ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

١٧٩ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

١٨٠ قرار رئاسي رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٠، توجد نسخة منه لدى هيومن رايتس ووتش.

١٨١ انظر:

International Crisis Group, "Egypt's Sinai Question", 30 January 2007, http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/egypt-syria-lebanon/egypt/061-egypts-sinai-question.aspx (تمت الزيارة في ٥ يوليو/تموز ٢٠١٣) ص ٦.

١٨٢ انظر: Pelham, "Sinai: The Buffer Erodes," Chatham House ص ٤.

١٨٣ انظر:

Lina Atallah "In North Sinai, smugglers face challenges after Mubarak," Egypt Independent, February 6, 2011,

توترت علاقات سكان سيناء البالغ عددهم نصف مليون نسمة وهم بالأساس من السكان الأصليين البدو، مع الشرطة، نتيجة لعقود من التجاهل والتمييز والانتهاكات ضد البدو من قِبل الحكومة المركزية وقوات الأمن.[١٨٥] وثقت هيومن رايتس ووتش كيف ردت الشرطة في ٢٠٠٥ على تفجيرات لمناطق سياحية في سيناء باعتقال ما يناهز ثلاثة آلاف بدوي، منهم مئات الأشخاص الذين احتجزوا لمجرد الضغط لتسليم أقارب مطلوبين، وأخفت وعذبت العديد غيرهم.[١٨٦] في بعض الحالات انتقم البدو من الشرطة على التحقيق والملاحقة القضائية لأشخاص من قبائلهم.[١٨٧]

أدت الهجمات المتكررة منذ عام ٢٠١١ على الشرطة من قبل المتطرفين المسلحين، إلى مطالبة الشرطة في سيناء علناً بأسلحة وذخائر جديدة، في مارس/آذار ٢٠١٣، ونددت بما وصفته بظروف العمل "اللاإنسانية والمهينة".[١٨٨]

في ١٨ أغسطس/آب ٢٠١١ منحت إسرائيل لمصر الإذن بنشر ٢٥٠٠ جندي إضافي و٢٥٠ ناقلة جند مدرعة في مواقع بعينها في سيناء لمكافحة الجماعات المسلحة بناء على تفاهم بأن مصر ستسحبهم إذا طلبت إسرائيل.[١٨٩] وفي أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠١٢ نشرت مصر قوات إضافية وناقلات جند مدرعة في شتى أنحاء شمال سيناء، بما في ذلك قرب الحدود مع إسرائيل، دون السعي للحصول على إذن إسرائيلي، طبقاً لتقارير إعلامية إسرائيلية.[١٩٠] وفي أواسط يوليو/تموز ٢٠١٢ صدقت إسرائيل لمصر على نشر قوات إضافية في العريش وفي شرم الشيخ.[١٩١]

---

http://www.egyptindependent.com/news/north-sinai-smugglers-face-challenges-after-mubarak

(تمت الزيارة في ٩ يوليو/تموز ٢٠١٣).

١٨٤ على سبيل المثال في مايو/أيار ٢٠١٣ قبضت السلطات على ٣٠ مشتبهاً بمحاولة تهريب ٤٠ سيارة إلى غزة: انظر الدستور، ١٣ مايو/أيار ٢٠١٣ "إحباط محاولة تهريب ٤٠ سيارة إلى غزة" http://goo.gl/RQ4yph (تمت الزيارة في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣). بين مارس/آذار ويونيو/حزيران ٢٠١٣ ظهرت تقارير كثيرة عن قيام السلطات باحتجاز مشتبهين بكونهم متطرفين وكذلك تجار أسلحة، بما في ذلك عدد من الليبيين. انظر:

"Arish: Three Libyans Arrested For Allegedly Smuggling Weapons into Gaza,"
http://www.karamapress.com/arabic/?action=detail&id=11169 (تمت الزيارة في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣).

١٨٥ انظر:

International Crisis Group, "Egypt's Sinai Question," p. 9; Nicholas Pelham, "Sinai, the Buffer Erodes," Chatham House, September 2012, http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/186061

(تمت الزيارة في ٥ يوليو/تموز ٢٠١٣).

١٨٦ انظر هيومن رايتس ووتش:

Human Rights Watch, Egypt: Mass Arrests and Torture in Sinai, February 2005, p. 36
http://www.hrw.org/en/reports/2005/02/21/egypt-mass-arrests-and-torture-sinai-o

١٨٧ على سبيل المثال استخدم البدو في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ صاروخ آر بي جيه لمهاجمة الشرطة في معبر العوجة بين مصر وإسرائيل. انظر: "Bedouin attack Sinai border post," BBC, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7177683.stm (تمت الزيارة في ٤ يوليو/تموز ٢٠١٣). في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ اختطف البدو ٢٥ رجل شرطة منهم قائد قوات الأمن المركزي في شمال سيناء، وأفرجت عنهم بعد ساعات. انظر:

"Sinai Bedouins release 25 policemen, including a commander, a few hours after kidnapping them, in protest against the killing of one of them by the police," Al Arabiya, November 2008, http://www.alarabiya.net/articles/2008/11/11/59932.html

(تمت الزيارة في ٤ يوليو/تموز ٢٠١٣).

١٨٨ انظر:

"Egyptian police protest in Sinai, Cairo demanding weapons," Ahramonline, March 5, 2013, http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/66160/Egypt/Politics-/Egyptian-police-protest-in-Sinai,-Cairo-demanding-.aspx

(تمت الزيارة في ٩ يوليو/تموز ٢٠١٣).

١٨٩ انظر:

Egypt launches massive operation to control Sinai," Jerusalem Post, August 14, 2011, http://www.jpost.com/Defense/Egypt-launches-massive-operation-to-control-Sinai

(تمت الزيارة في ٥ يوليو/تموز ٢٠١٣) وانظر:

"Security breakdown in Sinai: Army battles it out with militants," Russia Today, August 9, 2012, http://rt.com/news/sinai-egypt-troop-deployment-274/ (تمت الزيارة في ٥ يوليو/تموز ٢٠١٣)

١٩٠ انظر المصادر:

"Egypt says it has killed 32 'criminals' and arrested 38 since Sinai terror attack," The Times of Israel, September 8, 2012,

منذ عزل الجيش المصري لمحمد مرسي في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ زادت بمعدلات كبيرة الهجمات على الشرطة والجيش والمباني الشرطية والعسكرية في شمال سيناء، ما أسفر عن مقتل ١٠٣ على الأقل من رجال الأمن حتى أواسط نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.[١٩٢]

ومنذ يوليو/تموز ٢٠١٣ قبض الجيش على مشتبهين بكونهم متطرفين مسلحين، وهدم منازل قريبة من الحدود مع غزة ومع إسرائيل، وتبادل إطلاق النار مع جماعات مسلحة، بما في ذلك باستخدام مروحيات أباتشي.[١٩٣] أعلنت بعض الجماعات المسلحة في سيناء المسؤولية عن إعدام ٢٥ مجنداً تم أسرهم في ١٩ أغسطس/آب، وبمحاولة اغتيال ضد وزير الداخلية محمد إبراهيم في القاهرة يوم ٥ سبتمبر/أيلول، وهجوم على مقر المخابرات العسكرية بشمال سيناء في ١١ سبتمبر/أيلول.[١٩٤]

---

http://www.timesofisrael.com/weve-killed-32-criminals-and-arrested-38-in-aftermath-of-sinai-terror-attack-says-egyptian-army/ (accessed July 5, 2013). "Egypt deployed troops in Sinai without Israel's prior approval," Haaretz, August 16, 2012, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/egypt-deployed-troops-in-sinai-without-israel-s-prior-approval-1.458511 (accessed July 5, 2013). "Egypt deployment of armor in Sinai worries Israel," Reuters, August 21, 2012, http://www.reuters.com/article/2012/08/21/us-israel-egypt-idUSBRE87K0U920120821 (accessed July 5, 2013).

١٩١ انظر:

"Israel allows additional Egyptian troops into Sinai," Haaretz, July 15, 2013, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.535988 (تمت الزيارة في ٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٣).

١٩٢ انظر:

"10 soldiers killed in a car bomb in Sinai," Reuters, November 2013, http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2J5W20131120 (تمت الزيارة في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣).

١٩٣ انظر:

"Dark clouds over the Sinai," Slate, October 7, 2013. http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2013/10/abdel_fattah_al_sisi_s_sinai_campaign_egypt_s_military_is_targeting_civilians.html (تمت الزيارة في ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣).

١٩٤ انظر المصادر:

"Army captures 11 after killing of 25 conscripts in Sinai," Daily News Egypt, August 2013, http://www.dailynewsegypt.com/2013/08/20/army-captures-11-after-killing-of-25-conscripts-in-sinai/ (accessed December 18, 2013); "Ansar Bayt Al-Maqdis claims responsibility for attempt assassination of interior minister," Al Ahram, September 2013 http://goo.gl/iuoQ22 (accessed December 18, 2103); "Ansar Bayt Al-Maqdis claims responsibility for Rafah bombings," Al Arabiya, September 2013, http://goo.gl/yRf4n1 (accessed December 18, 2013).

٧. مصير ضحايا الإتجار الهاربين والمفرج عنهم

حتى منتصف عام ٢٠١٢ كان يُتاح للإريتريين والأشخاص الآخرين الهاربين من المتجرين أو من أفرج عنهم المتجرون، كان يُتاح لهم فرصة جيدة لعبور الحدود إلى إسرائيل، وقد عبروا في عام ٢٠١١ ومطلع ٢٠١٢ بمعدل ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ كل شهر.[١٩٥] لكن بحلول يونيو/حزيران ٢٠١٢ كانت إسرائيل قد كادت تنتهي من إنشاءات الجدار الحدودي الممتد مسافة ٢٤٠ كيلومتراً مع مصر، فانحسرت الأعداد، وبعد ذلك لم يتمكن من العبور شهرياً على مدار باقي العام سوى مائة إلى مائتين.[١٩٦] بحلول منتصف عام ٢٠١٣ لم يكن عدد العابرين كل شهر يزيد عن ١٠ أشخاص.[١٩٧]

بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢ اعترضت قوات الأمن المصرية المئات – وربما الآلاف – ممن اقتربوا من الحدود مع إسرائيل. تم إطلاق النار على بعضهم وتم ضرب البعض، ومن تم القبض عليهم تعرضوا للاحتجاز لشهور في مراكز احتجاز مكتظة بالنزلاء وفي ظروف شاقة في مراكز شرطة سيناء، وأحياناً بعد الإدانة أمام محاكم عسكرية بتهم الهجرة غير الشرعية، ودون الحصول على الرعاية الطبية أو إتاحة مقابلة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. أغلب – إن لم يكن كل – المحتجزين الإريتريين وافقوا على نقلهم إلى أثيوبيا.

هناك أعداد أقل بكثير، بالمئات، وجدوا طريقهم إلى البدو الذين اتصلوا بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وساعدوا في تنظيم نقلهم إلى القاهرة.

منذ نفاذ قانون مكافحة الإتجار بالبشر المصري في عام ٢٠١٠، فهو يمنح كل شخص يُعترف به كضحية للإتجار جملة من الحقوق، منها الحصول على الرعاية الطبية، والتمثيل القانوني، والحصانة من الاتهامات الجنائية، ومنها الجرائم المتعلقة بالهجرة غير الشرعية. لكن على مدار السنوات الثلاث الماضية حرمت السلطات المصرية الآلاف من ضحايا الإتجار من هذه الحقوق، واحتجزتهم في أوضاع لاإنسانية، وقاضتهم بتهم الهجرة غير الشرعية، وأكرهتهم على دفع رسوم ترحيلهم إلى أثيوبيا.

إطلاق قوات الأمن المصرية النار على الحدود

سبق أن غطت هيومن رايتس ووتش قيام قوات الأمن المصرية بإطلاق النار على مواطنين من أفريقيا جنوب الصحراء وهم في طريقهم إلى الحدود مع إسرائيل في سيناء. بين يوليو/تموز ٢٠٠٧ وسبتمبر/أيلول ٢٠١٠، أطلقت

---

١٩٥ على امتداد عام ٢٠١١ وفي مطلع عام ٢٠١٢ كان يعبر كل شهر نحو ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ إريتري إلى إسرائيل، بحسب إحصاءات الحكومة الإسرائيلية، التي تم الاطلاع عليها من خلال مصدر حجبنا هويته، وتوجد نسخة من الإحصاءات لدى هيومن رايتس ووتش.

١٩٦ السابق. بحلول مطلع ٢٠١٣ كانت إسرائيل قد انشأت ٢٣٠ كيلومتراً من الجدار على امتداد حدودها مع مصر في سيناء ومسافتها ٢٤٠ كيلومتراً. انظر:

Joshua Mitnick, "Israel Finishes Most of Sinai Fence on its Border," Wall Street Journal, January 2, 2013, http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424127887324374004578217720772159626

(تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣). في أواخر ٢٠١٣ أعلنت السلطات الإسرائيلية عن إضافتها لمسافة ثمانية كيلومترات أخرى وأنه لم يبق سوى كيلومترين اثنين من الجدار بعد الانتهاء من إنشاءات تلك المسافة تصبح الحدود مغلقة تماماً. انظر:

AbdelHalim AbdAllah "Work on fence separating Egyptian-Israeli border almost done," Daily News Egypt, December 5, 2013, http://www.dailynewsegypt.com/2013/12/05/work-on-fence-separating-egyptian-israeli-border-almost-done/

(تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣).

١٩٧ إحصاءات واردة في حُكم للمحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، رقم: HCJ 7146/12 فقرة ٥، الترجمة الإنجليزية للحكم لدى هيومن رايتس ووتش.

قوات حرس الحدود المصرية النار على أفراد ما أسفر عن مقتل ٨٥ شخصاً على الأقل، في الشهور الثمانية الأولى من ٢٠١٠ ألحقت إصابات بـ ٢٨ آخرين على الأقل.[١٩٨]

بناء على ١٣٠٠ مقابلة أجريت مع مهاجرين دخلوا إسرائيل مروراً بسيناء بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ ومايو/أيار ٢٠١٢، أفادت أطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل، بأن ٢٩ في المائة منهم قالوا إنهم تعرضوا لإطلاق النار عليهم أو شهدوا على إطلاق النار على آخرين وهم يحاولون عبور الحدود إلى إسرائيل.[١٩٩]

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ وصف ثمانية إريتريين لـ هيومن رايتس ووتش كيف تعرضوا لإطلاق النار عليهم مع اقترابهم من الحدود الإسرائيلية أو عبورهم إياها في ٢٠١١ و٢٠١٢. قال ثلاثة منهم إنهم رأوا رجالاً في ثياب رسمية يطلقون الرصاص، وقال آخرون إنهم سمعوا فقط الأعيرة النارية ولم يروا من يطلق النار.[٢٠٠]

وصف رجل إريتري يبلغ من العمر ٣٧ عاماً ما حدث عندما عبر الحدود مع إسرائيل في يوليو/تموز ٢٠١١:

> كنّا نحو ٣٠ شخصاً نحاول العبور في الليل. مع اقترابنا من السياج الحدودي سمعنا طلقات نارية فجأة. تفرقنا إلى مختلف الاتجاهات، وتمكنت من العبور والاختباء على الجانب الآخر. بعد وهلة، رأيت ١١ آخرين قد عبروا وتجمعنا. قال أربعة منهم إن الجنود المصريون أمسكوا بالبقية، ومعهم مجموعة أخرى. قالوا إن إريترياً قد مات أمامهم لأنه تعرض لرصاصة في الصدر وأن الجنود بعد ذلك ضربوهم بكعوب البنادق. قالوا إن أحد الجنود صاح: "إنهم مسيحيون، لنقتلهم". لكن أمرهم ضابط بالتوقف وسمح لأربعة آخرين بالعبور إلى إسرائيل لأن إصاباتهم كانت خطيرة.[٢٠١]

في يونيو/حزيران ٢٠١٣ قالت وزارة الخارجية الأمريكية، "تستمر تقارير في الظهور بشكل غير متواتر عن قيام دوريات حدودية مصرية بإطلاق النار وقتل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وضحايا الإتجار أحياناً، مع محاولتهم العبور من الحدود مع إسرائيل".[٢٠٢]

الاحتجاز التعسفي في مراكز الشرطة في سيناء

وصف إريتريون تم اعتراضهم في سيناء – ومنهم ضحايا إتجار – مرة تلو المرة كيف تعرضوا للاحتجاز في ظروف لاإنسانية ومهينة بمراكز الشرطة في سيناء، وأحياناً بعد مواجهة ملاحقات قضائية، بشكل غير قانوني، في محاكم عسكرية، إلى أن يتمكنوا من جمع النقود اللازمة لشراء تذكرة طيران إلى أثيوبيا. كما منعتهم السلطات بشكل غير قانوني من الحصول على ما يكفيهم من الرعاية الطبية، ومنعت وصول المنظمات الإنسانية الراغبة في توفير

---

١٩٨ رسالة من هيومن رايتس ووتش إلى وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، بتاريخ ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠:
http://www.hrw.org/ar/news/2010/10/08-1

١٩٩ انظر:

Hotline for Migrant Workers and Physicians for Human Rights, "Tortured in Sinai, Jailed in Israel: Detention of Slavery and Torture Survivors under the Anti-Infiltration Law," November 2012,
http://www.hotline.org.il/english/pdf/TorturedInSinaiJailedInsraelENG.pdf (تمت الزيارة في ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٣) ص ٩.

٢٠٠ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع رجال إريتريين، القاهرة، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، وتل أبيب، ١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٠١ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رجل إريتري، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٠٢ وزارة الخارجية الأمريكية: "Trafficking in Persons Report 2013," ص ص ١٥٧ – ١٥٩. في عام ٢٠١٢ قالت الخارجية الأمريكية أن: "عناصر حرس الحدود المصريون في سيناء استمروا في إطلاق النار على بعض المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون دخول إسرائيل، بمن فيهم من يُشتبه في كونهم ضحايا إتجار، وكثيراً ما يتم قتلهم. لم تحاول السلطات المصرية التعرف على ضحايا الإتجار من بين المهاجرين العابرين من سيناء".

المساعدات لهم، ومن وصول مفوضية شؤون اللاجئين إليهم. يبدو أنه ليس هناك سند قانوني لعمليات الاحتجاز تلك، وهو ما يجعلها تعسفية.

قرار الاحتجاز

تأخذ قوات الأمن المصرية الإريتريين الذين يتم اعتراضهم إلى مراكز شرطة النخيل ودهب ورفح في سيناء، للفحص الطبي، قبل احتجازهم أو نقلهم إلى واحد من ١١ مركزاً للشرطة في سيناء أو بورسعيد أو الإسماعيلية خارج سيناء.[٢٠٣]

تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى شخص كان محتجز في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ في سجن الجلاء شمالي سيناء، قال إنه قابل ١٤٠ إريترياً في السجن، أغلبهم على أجسادهم "آثار تعذيب مروعة".[٢٠٤]

وفي خرق لاتفاق مصر مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول تحديد وضع اللاجئين داخل الدولة، لم تسمح السلطات للمفوضية بدخول سيناء لزيارة المحتجزين في مراكز الشرطة للتعرف على طالبي اللجوء واللاجئين منهم، وأتيح لمؤسسات أخرى وأفراد آخرين زيارات متفرقة، عادة بشكل غير رسمي. من ثم لا تتوفر إحصاءات عن عدد الإريتريين والمواطنين الآخرين من أفريقيا جنوب الصحراء المحتجزين في مراكز شرطة وسجون سيناء في أي وقت، لكن على امتداد عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ يُرجح أن يكون العدد بالمئات.[٢٠٥]

يقول الأفراد القادرون على دخول مراكز شرطة سيناء بشكل متفرق غير منتظم إن المحتجزين هناك يتواجدون بالمراكز لشهور، وأحياناً لأكثر من عام، دون اتهام أو محاكمة، إلى أن يتم الإفراج عنهم وترحيلهم إلى أثيوبيا.[٢٠٦] في بعض الحالات يتم أخذهم بعد أيام يقضونها في مراكز الشرطة إلى النيابة العسكرية في سيناء بالعريش، لكن يعادون مرة أخرى إلى مراكز الشرطة نفسها.[٢٠٧] في جميع تلك الحالات (حيث لم يؤخذ المحتجزين إلى المحكمة)، لا تعرف هيومن رايتس ووتش بالسند القانوني لاحتجاز السلطات إياهم. يعد الاحتجاز تعسفياً في غياب سند قانوني يبرر احتجازهم بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي يتطلب أن يكون الاحتجاز لغرض معلن بوضوح ومذكور في القوانين الوطنية وأن يمثل المحتجزون سريعاً أمام قضاة.

---

٢٠٣ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. تحتجز الشرطة الإريتريين وآخرين في مركز شرطة بورسعيد على مشارف محافظة سيناء إذا تم اعتراضهم بين الإسكندرية وسيناء، وتحتجزهم في مركز شرطة الإسماعيلية إذا تم اعتراضهم جنوباً قبل التمكن من بلوغ سيناء. مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش في سيناء والقاهرة، ٥ و٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. في سيناء، يتم احتجازهم في مراكز الشرطة التالية: مركز شرطة رفح (ثلاث زنازين صغيرة كل منها حوالي ٣ متر مربع، وعادة ما يكون احتجاز الإريتريين مؤقتاً هناك، ممن يتم اعتراضهم قرب الحدود مع إسرائيل، قبل ترحيلهم إلى أحد مراكز شرطة العريش). و٤ مراكز شرطة في العريش (رقم ١ و٢ فيهما زنازين أربعة صغيرة في كل منهما، وكل زنزانة مساحتها ٣ أمتار مربعة تقريباً، ومركز الشرطة رقم ٣ فيه ٤ زنازين مساحة كل منها ٤ أمتار مربعة تقريباً، ومركز شرطة ٤ صغير للغاية وفيه عدد غير معلوم من الزنازين ويستخدم كمركز ترانزيت مؤقت إلى المركزين ٢ و٣)، وفي مركز شرطة القسيمة (٤٠ إلى ٤٥ كم جنوبي العريش على الطريق إلى النخلة على مسيرة ساعتين بالسيارة جنوبي العريش، زنزانتين مساحتهما غير معلومة)، ومركز شرطة النخلة (ثلاث زنازين كبيرة كل منها ٧ أمتار مربعة وفناء كبير). ومركز شرطة حصالة (عدد غير معلوم من الزنازين، مسيرة ٩٠ دقيقة بالسيارة من العريش)، ومركز شرطة بير العبد (١١ كيلومتراً غربي العريش على الطريق إلى القاهرة، عدد غير معلوم من الزنازين وحجمها غير معلوم)، مركز شرطة رمانة (جنوبي طريق العريش القاهرة، قبل بلوغ النقطة الأبعد غرباً في شمال سيناء، عدد غير معلوم من الزنازين وحجمها غير معلوم)، ومركز شرطة طور سيناء (عدد الزنازين وحجمها مجهول). مقابلات هيومن رايتس ووتش مع أشخاص زاروا مراكز الشرطة بين ٢٠١٠ و٢٠١٢، القاهرة، ٩ و١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٠٤ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع محتجز سابق، منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

٢٠٥ مقابلات هيومن رايتس ووتش زاروا مراكز شرطة سيناء بين ٢٠١٠ و٢٠١٢، القاهرة، ٩ و١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٠٦ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، القاهرة، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. انظر أدناه عن الإريتريين المحتجزين في سيناء الذين يوافقون على السفر من مصر إلى أثيوبيا.

٢٠٧ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش مع شخص قابل عشرات المحتجزين في ٢٠٠٩ و٢٠١٠، القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمة غير حكومية، القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، ومراسلات إلكترونية لاحقة. المصدر قابل ضحايا إتجار وتحدث إليهم حول الإجراءات التي مروا بها بعد اعتراض الشرطة لهم في سيناء. بعد احتجازهم في سيناء، عاد الضحايا بالطيران إلى أثيوبيا، ثم عادوا لمصر في محاولة ثانية لبلوغ إسرائيل، وانتهى بهم المطاف في القاهرة حيث تمت مقابلتهم.

في حالات أخرى، أمر الادعاء العسكري بإحالة المحتجزين إلى محكمة من محكمتين عسكريتين قرب سيناء، في الإسماعلية والسويس، حيث اتهمتهم السلطات بالهجرة غير الشرعية وتلقوا أحكاماً بالسجن.[٢٠٨] قال محامون في القاهرة لـ هيومن رايتس ووتش إن حتى أواسط ٢٠١٢ كان بعضهم قد أمضوا عقوبات في سجون مثل سجن القناطر شمالي القاهرة.[٢٠٩]

قال بعض المحتجزين في أواخر ٢٠١٢ إنهم نُقلوا إلى المحكمة العسكرية في الإسماعيلية، ومنها أعيدوا إلى أحد مراكز شرطة سيناء. لم يعرفوا ما إذا كانوا قد أدينوا بأي جرائم وإن كان قد أنزلت بهم عقوبات بالحبس.[٢١٠]

بموجب القانون المصري فإن نظام العدالة العسكري له ولاية على المهاجرين المقبوض عليهم للدخول غير الشرعي إلى مصر، من مناطق غير المعابر الحدودية، أو لدخول شبه جزيرة سيناء (وهي "منطقة عسكرية") دون تصريح، أو لمحاولة عبور الحدود إلى إسرائيل.[٢١١]

إن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية – بمن فيهم المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين المحتجزين في مخالفة للقوانين بسبب طريقة دخولهم مصر أو محاولتهم عبور الحدود الإسرائيلية – يخالف التزامات مصر الدولية المتعلقة بكفالة إجراءات التقاضي السليمة والمحاكمة العادلة.[٢١٢]

إن المادة ٢١ من قانون مكافحة الإتجار بالبشر المصري نصت على حصانة جنائية لضحايا الإتجار بالبشر، ما يعني أنه لا يمكن اتهامهم بجرائم على صلة بالهجرة غير الشرعية.[٢١٣] وفي عام ٢٠١٣ رأت الخارجية الأمريكية أنه في عام ٢٠١٢: "تعرض ضحايا الإتجار، ومنهم ... مهاجرين أجانب للانتهاكات في سيناء... حيث عوملوا في

---

٢٠٨ السابق.

٢٠٩ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي هجرة، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢١٠ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ قابل شخص يعاون اللاجئين مجموعة من الإريتريين المحتجزين في مركز شرطة الناحل. قالوا إن الشرطة اعترضتهم وهم يقتربون من الحدود مع إسرائيل، وأخذتهم إلى "معسكر للجيش" قرب رفح حيث تم احتجازهم هناك شهرين ثم أخذوا إلى محكمة عسكرية في الإسماعيلية. قالوا إن المحكمة لم تدون أسمائهم أو بصماتهم وأمرت ببساطة بنقلهم إلى مراكز شرطة سيناء مرة أخرى. مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢١١ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها، الجريدة الرسمية عدد ٧١ بتاريخ ٢٤ مارس/آذار ١٩٦٠، توجد نسخة منه لدى هيومن رايتس ووتش، المواد ٣ و٤. بموجب قرار صدر في ١٩٩٥ تمنع مصر وجود أي شخص بشكل غير شرعي على مسافة ١٥٠ متراً من الحدود مع إسرائيل، وأي شخص يخالف هذه القاعدة أو يحاول الدخول أو الخروج إلى مصر أو منها عبر الحدود مع إسرائيل قد يُحكم عليه بالحبس ستة أشهر. قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩٥ بتجريم التسلل عبر الحدود، المواد ١ و٢، توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش. تقوم أربع محاكم عسكرية مصرية على الأقل بمحاكمة الأشخاص المحتجزين بتهمة التسلل عبر الحدود: في أسوان والغردقة (للدخول غير القانوني من السودان) وفي مرسى مطروح (من ليبيا) وفي الإسماعيلية (من يدخلون مناطق سيناء العسكرية). مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع محامي مصري، ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢١٢ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينص على أن لكل شخص الحق في أن يحاكم أمام محكمة مختصة مستقلة محايدة منشأة بحكم القانون، المادة ١٤. بموجب الميثاق الأفريقي [بانجول] لحقوق الإنسان والشعوب فإن على مصر واجب ضمان استقلال المحاكم. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تم إقراره في ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٨١، منظمة الوحدة الأفريقية وثيقة رقم: CAB/LEG/67/3rev.5, 21 I.L.M.58 (1982) دخل حيز النفاذ في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٦ صدقت عليه مصر في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨١، على:
http://www.achpr.org/english/_info/charter_en.html (تمت الزيارة في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٣) مادة ٢٦. قالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إن محاكمة المدنيين عسكرياً يجب أن تكون في ظروف جد استثنائية وألا تحدث إلا في ظروف تؤدي فعلياً إلى كفالة إجراءات التقاضي السليمة. لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تعليق عام رقم ١٣: المساواة أمام المحاكم والحق في المحاكمة العادلة والعلنية أمام محكمة مستقلة منشأة بموجب القانون (مادة ١٤) ١٣ أبريل/نيسان ١٩٨٤، http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/o/bb722416a295f264c12563edoo49dfbd?Opendocument تمت الزيارة في ٢ يوليو/تموز ٢٠١٣. الفقرة ٤. اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الهيئة المنشأة لمراقبة تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، قالت إن "الغرض الوحيد للمحاكم العسكرية يجب أن يكون تحديد الجرائم ذات الطبيعة العسكرية الخالصة التي يرتكبها عسكريون" وأن "يجب ألا يكون للمحاكم العسكرية في أي وقت ولاية على المدنيين". اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المبادئ والأدلة الإرشادية للحق في المحاكمة العادلة في أفريقيا، المادة L (a) (c) على: http://www.justiceinitiative.org/db/resource2?res_id=101409 (تمت الزيارة في ٢ يوليو/تموز ٢٠١٣).

٢١٣ قانون مكافحة الإتجار رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠.

أحيان كثيرة كمجرمين وليس كضحايا، وتمت محاكمة بعضهم بناء على... اتهامات متعلقة بالهجرة غير الشرعية".[٢١٤]

عدم إتاحة مقابلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو إجراءات اللجوء للمحتجزين

بموجب مذكرة تفاهم تعود لعام ١٩٥٤ فإن مصر تسمح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالاضطلاع بتحديد وضع اللاجئ لجميع الأفراد في مصر. هذا الاتفاق يعني أن على المسؤولين المصريين أن يتيحوا للمفوضية السامية كامل الاطلاع على جميع المحتجزين من الأجانب الذين لا يمكنهم الوصول إلى مقر المفوضية السامية في القاهرة، لضمان قدرة المفوضية على تحديد ومقابلة من يريدون تقديم طلبات لجوء.[٢١٥]

طبقاً لمفوضية اللاجئين، فإن الحكومة المصرية رفضت على طول الخط وصول المفوضية إلى الإريتريين والمواطنين من أفريقيا جنوب الصحراء الآخرين الذين يتم اعتراضهم واحتجازهم بأي مكان في مصر، بما في ذلك في سيناء. تقول المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أيضاً إن المسؤولين المصريين تكرر تأكيدهم أن المواطنين الأفارقة من جنوب الصحراء الذين يتم اعتراضهم في سيناء هم مهاجرون اقتصاديون فقط وأن ليس على مصر من ثم التزام بالسماح للمفوضية بزيارتهم في الحبس.[٢١٦]

في الواقع، في عام ٢٠١٢ كان ٩٠ في المائة من طالبي اللجوء الإريتريين في العالم إما معترف بهم كلاجئين أو حاصلين على بعض أشكال الحماية، وهو ما يعكس تفشي انتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد في إريتريا.[٢١٧]

طبقاً لمفوضية اللاجئين فإن السلطات المصرية أخبرتها بأن الإريتريين والآخرين من أفريقيا جنوب الصحراء الجاري اعتراضهم في سيناء كان بإمكانهم تقديم طلبات لجوء في القاهرة قبل بلوغ سيناء، ما يعكس كونهم ليسوا طالبي لجوء.[٢١٨] في هذا تجاهل لحقيقة أنه بين ٢٠١١ و٢٠١٣ تم اختطاف العديد من الإريتريين وآخرين من أفريقيا جنوب الصحراء ثم نقلهم قسراً إلى سيناء، دون أن يتاح لهم فرصة لطلب اللجوء في مصر قبل وصولهم إلى سيناء. لا القانون المصري أو الدولي يُلزمان طالبي اللجوء بتقديم طلبات اللجوء في أول مكان يبلغونه.

مقاضاة مصر واحتجازها لإريتريين مختطفين من السودان في سيناء، تم جلبهم إلى مصر رغم إرادتهم، ينطوي على خرق لالتزامات مصر بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، التي لا تسمح بتجريم اللاجئين بتهم الدخول غير المشروع إلى البلاد أو احتجاز اللاجئين إلا لفترات قصيرة لتنظيم وضعهم.[٢١٩]

---

٢١٤ الخارجية الأمريكية: "Trafficking in Persons Report 2013," يونيو/حزيران ٢٠١٣، ص ص ١٥٧-١٥٩. هذه النتائج تشابه تقرير للخارجية الأمريكية في ٢٠١٢ نص على أن "أغلب المسؤولين الحكوميين أخفقوا في تفعيل التعرف على الضحايا وإحالة الإجراءات إلى التعرف بشكل استباقي ونشط على الضحايا من بين الفئات المستضعفة، ما أدى إلى معاملة العديد من ضحايا الإتجار كمجرمين... نتيجة لذلك، فإن ضحايا الإتجار، وبينهم بعض المهاجرين الأجانب المحتجزين في سيناء، عوملوا في أحيان كثيرة كمجرمين وليس كضحايا، وتمت محاكمة بعضهم بناء على اتهامات .... بالهجرة غير الشرعية".

٢١٥ مذكرة تفاهم بين الحكومة المصرية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ١٩٥٤، توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش. صدقت مصر على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ (١٩٨١) وعلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين) دخلت حيز النفاذ في ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٧٤: http://www.africa-union.org/Official_documents/Treaties (تمت الزيارة في ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١٣) لكن تفوض مفوضية اللاجئين بالأمم المتحدة بتحديد وضع اللاجئ.

٢١٦ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. كذلك أخبرت المفوضية هيومن رايتس ووتش بأنها قدمت بشكل متكرر طلبات لوزارة الخارجية للوصول إلى مراكز شرطة سيناء لكن لم تتلق رداً. انظر أيضاً هيومن رايتس ووتش، مخاطر سيناء، ص ١.

٢١٧ هيومن رايتس ووتش، مخاطر سيناء، هامش ١.

٢١٨ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢١٩ المادة ٣١، اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

ينص قانون الهجرة المصري على أن أي شخص يتواجد بصفة غير قانونية في مصر في خرق للقانون قد يحكم عليه بالحبس ستة أشهر أو يُغرّم ٢٠٠ جنيه مصري (٣٠ دولاراً) أو كليهما. يقول القانون إنه إذا حاول شخص دخول أو مغادرة مناطق حدودية تنظمها قرارات لوزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة الخارجية، فقد يُحبس لمدة لا تقل عن سنتين ويُغرم بين ١٠٠٠ (١٤٥ دولاراً) و١٥٥٠ جنيهاً (٢٢٥ دولاراً). أخيراً، يقول القانون إن جميع هؤلاء الأشخاص قد يخضعون للترحيل.[٢٢٠] لكن ورد في القانون أيضاً أنه لا ينطبق على أي شخص مُعفى بموجب اتفاقات دولية تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيها.[٢٢١]

المعفيون منهم اللاجئين، وبطبيعة الحال طالبي اللجوء، الذين تحميهم اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، التي تنص على ألا تفرض مصر عقوبات على اللاجئين – من واقع دخولهم غير القانوني أو تواجدهم غير المشروع - الوافدين مباشرة إليها من مناطق تكون حياتهم أو حريتهم فيها مهددة بحسب تعريف المادة ١، أو لدخولهم الأراضي المصرية أو وجودهم فيها دون تصريح، شريطة أن يعرضوا أنفسهم دون تأخير على سلطات الدولة ويظهروا أسباب دخولهم أو تواجدهم غير القانوني.[٢٢٢]

بحلول عام ٢٠١٣ أصبحت هناك أدلة متزايدة على أن الآلاف من الإريتريين في سيناء بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ قد تعرضوا للاختطاف والانتهاكات في سيناء ثم نقلوا إلى مصر ضد إرادتهم. من ثم فإن على مصر اعتبار أن الإريتريين قد سافروا إلى مصر مباشرة من مكان تعد حياتهم أو حريتهم فيه مهددة، وألا تعاملهم من ثم كأشخاص سافروا من إريتريا إلى مصر – عبر السودان – بشكل غير مباشر.

إن عدم السماح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بدخول مراكز الشرطة في سيناء للتعرف على الإريتريين والمواطنين الآخرين لدول أخرى المختطفين في السودان والمنقولين إلى مصر ضد إرادتهم ويرغبون في طلب اللجوء، يعني أن مصر تخرق بشكل ممنهج حقهم في الإعفاء من تطبيق أحكام قوانين الهجرة على وجودهم أو دخولهم غير القانوني إلى مصر.

ومع حرمان المستحقين لطلب اللجوء من فرصة تقديم طلبات اللجوء، ومن ثم الإقرار بوضعهم القانوني كطالبي لجوء، فإن مصر هكذا تخرق حقهم في عدم الاحتجاز لغير الضرورة من أجل تنظيم وضعهم، بما في ذلك التيقن من هويتهم وأسانيد طلبهم للجوء. تدعو الأدلة الإرشادية لمفوضية اللاجئين الدول إلى الامتناع عن احتجاز طالبي اللجوء إلا كحل أخير لا بديل عنه.[٢٢٣]

أوضاع الاحتجاز والافتقار للرعاية الطبية وأوجه المساعدة الأخرى

إن مراكز الشرطة المصرية – ومنها تلك الموجودة في سيناء – مصممة لاحتجاز عدد قليل من الأفراد لساعات أو على الأكثر ليومين أو ثلاثة أيام، وهي ليست مصممة للاحتجاز طويل الأجل لعشرات الأشخاص. وزنازين مراكز

---

٢٢٠ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها، الجريدة الرسمية عدد ٧١ بتاريخ ٢٤ مارس/آذار ١٩٦٠، توجد نسخة منه لدى هيومن رايتس ووتش، المادة ٤١.

٢٢١ السابق، مادة ٣٧ (٤).

٢٢٢ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، مادة ٣١ (١).

٢٢٣ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، مادة ٣١ (٢). وانظر:

UNHCR, "Detention Guidelines: guidelines on the applicable criteria and standards relating to the detention of asylum-seekers and alternatives to detention," October 2012, http://www.unhcr.org/505b10ee9.html
(تمت الزيارة في ٢ يوليو/تموز ٢٠١٣) فقرات ١٤ و٢٤ و٢٨.

الشرطة في سيناء صغيرة، في المتوسط مساحة كل منها ثلاثة إلى أربعة أمتار مربعة.[٢٢٤] ليس لدى مراكز الشرطة ميزانية للطعام والرعاية الصحية لمجموعات كبيرة من المحتجزين لأسابيع وشهور.

لكن هناك أفراد زاروا مئات المحتجزين في عشرات المناسبات بين ٢٠١٠ و٢٠١٢ قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم رأوا زنازين صغيرة بها ما يتراوح بين ١٠ إلى ٤٠ شخصاً في أي وقت، وقالوا إنهم محتجزون منذ شهور، وأحياناً لفترة تناهز ١٨ شهراً.[٢٢٥] كما نذكر أدناه، فإن الإريتريين يحتجزون حتى يجمعون الأموال اللازمة لتسديد ثمن تذكرة الطيران من القاهرة إلى أديس أبابا.

في عام ٢٠٠٨ كتبت هيومن رايتس ووتش عن نقص الرعاية الطبية للمهاجرين المحتجزين ومن هم في عداد طالبي اللجوء في مراكز الشرطة في سيناء.[٢٢٦] وفي الآونة الأخيرة نجى إريتريون ومحتجزون آخرون في مراكز للشرطة من أشكال قاسية من العنف على يد المتجرين، وكانت آثار تعذيب المتجرين لهم واضحة. لكن طبقاً لأفراد يعاونون المحتجزين، فهم يحرمون بشكل متكرر من الحصول على الرعاية الطبية.

هناك سيدة على اطلاع بشكل غير منتظم على المحتجزين، وصفت لـ هيومن رايتس ووتش الإصابات المروعة التي رأتها على ضحايا الإتجار. قالت إن بعض المحتجزين المصابين إصابات جسيمة أخبروها إنهم عندما طلبوا من الشرطة نقلهم إلى المستشفى، رفضت الشرطة. قالوا لها بعضهم أيضاً إنهم رأوا محتجزين يموتون نتيجة لإصاباتهم مع عدم تلقيهم للرعاية الطبية.[٢٢٧]

قالت نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر، لـ هيومن رايتس ووتش إن في عام ٢٠١٢ ناقشت مع زملائها خططاً لـ "تحديث" منشآت الاحتجاز في سيناء.[٢٢٨]

ومنذ عام ٢٠٠٦ عندما بدأت السلطات المصرية للمرة الأولى احتجاز الإريتريين وغيرهم من مواطني دول أفريقيا جنوب الصحراء العابرين من سيناء لبلوغ إسرائيل، منعت السلطات عنهم بشكل شبه كامل الحصول على المساعدات الإنسانية. هناك أفراد وبعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني تمكنوا من التفاوض على الوصول بشكل متفرق إلى بعض مراكز الشرطة، وهناك منظمة دولية أتيح لها بشكل غير منتظم دخول مراكز للشرطة منذ عام ٢٠١١ من أجل توفير الثياب والطعام للمحتجزين. في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ انقطعت هذه الزيارات المحدودة لأسابيع، بعد أن غطى الإعلام الدولي في عام ٢٠١١ و٢٠١٢ مصير الإريتريين في سيناء.[٢٢٩]

وفي عام ٢٠١٣ قالت وزارة الخارجية الأمريكية أنه "بينما... أقر مسؤولون بأن بعض المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين تعرضوا لانتهاكات في سيناء كانوا من ضحايا الإتجار بالبشر، فإن [المسؤولين] اعتبروا إلى حد بعيد هذه الفئة المستضعفة من المهاجرين غير الشرعيين، ولم تبذل السلطات محاولات تذكر للتعرف استباقاً على ضحايا الإتجار من بين هذه المجموعة أو لإمدادهم بخدمات الحماية الملائمة".[٢٣٠]

---

٢٢٤ مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش مع أشخاص دخلوا مراكز شرطة سيناء منذ عام ٢٠١٠، القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

٢٢٥ أربع مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش في مصر، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٢٦ هيومن رايتس ووتش، مخاطر سيناء، ص ص ٦٨ – ٧٠.

٢٢٧ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش مع سيدة على اطلاع على المحتجزين في مراكز الشرطة في سيناء، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٢٨ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر، القاهرة، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٢٩ مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش، مصر، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٣٠ الخارجية الأمريكية: "Trafficking in Persons Report 2013," يونيو/حزيران ٢٠١٣، ص ص ١٥٧ – ١٥٩. هذه النتائج تشابه تقرير للخارجية الأمريكية في ٢٠١٢ نص على أن "أغلب المسؤولين الحكوميين أخفقوا في تفعيل التعرف على الضحايا وإحالة الإجراءات إلى التعرف بشكل استباقي ونشط على

إن احتجاز أعداد كبيرة من الأفراد لشهور في زنازين شرطية صغيرة، دون إتاحة ما يكفي من مساعدات ومنها الرعاية الطبية، ينطوي على خرق لالتزامات مصر بعدم تعريض أحد لمعاملة لاإنسانية أو مهينة.[٢٣١] كما أن هذا الأمر ينطوي على خرق لالتزامات مصر بموجب مبادئ الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء، الذين يحتاجون من بين أمور أخرى، لتواجد أعداد محدودة في حجرات الحجز، والمفترض ألا يزيد العدد عادة عن شخصين، مع توفر تسهيلات ملائمة للنوم ومرافق كافية للصرف الصحي والنظافة الشخصية، وثياب وأسرة للنوم وطعام ملائم والحصول على الخدمات الطبية.[٢٣٢]

إن إخفاق السلطات المصرية في مساعدة أو السماح بمساعدة ضحايا الإتجار في سيناء يخرق أيضاً القانون المصري. بموجب المادة ٢ من قانون مكافحة الإتجار بالبشر، فإن أي شخص يتم التعرف فيه على ضحية إتجار تُكفل له الحقوق الموضحة في المواد ١٢ إلى ٢٦ من القانون والتي تلزم الدولة بكفالة "الظروف المناسبة لمساعدته ورعايته صحياً ونفسياً وتعليمياً واجتماعياً وإعادة تأهيله ودمجه في المجتمع... وكذلك عودته إلى وطنه على نحو سريع وآمن" وكذلك المأوى والتعليم وحقوق التمثيل القانوني وسلامة الإجراءات القانونية أثناء أية تحقيقات في جرائم الإتجار التي تؤثر عليه.[٢٣٣]

نقل الإريتريين إلى أثيوبيا

منذ عام ٢٠١١ قالت السلطات المصرية بشكل متكرر لضحايا الإتجار الإريتريين المحتجزين في سيناء إنهم لا يمكنهم المغادرة إلا بعد جمع النقود الكافية – بمساعدة الأصدقاء والأقارب الذين يحولون النقود إلى السفارة الأثيوبية – من أجل تسديد ثمن تذكرة طائرة من القاهرة إلى أديس أبابا.[٢٣٤] يقول عاملون بمنظمة مجتمع مدني يعاونون اللاجئين في القاهرة إنهم يعلمون بعشر حالات تقريباً استغرق فيها اللاجئون حتى ١٨ شهراً لجمع النقود الكافية، وفعل بعضهم ذلك بمساعدة كنائس أثيوبية في القاهرة.[٢٣٥] ما إن يجمع المحتجز ما يكفي من نقود لتذكرة طائرته، يتصل المسؤولون المصريون بالمسؤولين في السفارة الأثيوبية بالقاهرة، الذين يسافرون إلى سيناء لالتقاط صور للشخص ويصدرون له وثائق السفر.[٢٣٦]

مساعدات المجتمع المحلي لضحايا الإتجار ونقلهم إلى القاهرة

في مطلع عام ٢٠١٢ بدأ قيادي مجتمعي بدوي، هو الشيخ محمد، ويعيش في المهدية على مسافة ٣٠ كيلومتراً تقريباً من العريش، بدأ في استخدام بيته في منح ضحايا الإتجار الهاربين أو المفرج عنهم رعاية أوّلية، من قبيل توفير الطعام والدواء والمأوى. قال الشيخ محمد لـ هيومن رايتس ووتش إن البعض قد ماتوا في بيته نتيجة للتعذيب الذي لحق بهم فيما كانوا محتجزين طرف المتجرين.[٢٣٧]

الضحايا من بين الفئات المستضعفة، ما أدى إلى معاملة العديد من ضحايا الإتجار كمجرمين... نتيجة لذلك، فإن ضحايا الإتجار، وبينهم بعض المهاجرين الأجانب المحتجزين في سيناء، عوملوا في أحيان كثيرة كمجرمين وليس كضحايا، وتمت محاكمة بعضهم بناء على اتهامات .... بالهجرة غير الشرعية".

٢٣١ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة ٧.

٢٣٢ مبادئ الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء، المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم: (XXIV) 663 C بتاريخ ٣١ يوليو/تموز ١٩٥٧ والقرار 2076 (LXII) بتاريخ ١٣ مايو/ايار ١٩٧٧: http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/TreatmentOfPrisoners.aspx (تمت الزيارة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣).

٢٣٣ قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ مادة ٢٢.

٢٣٤ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع إريتريين في تل أبيب، ١٧ إلى ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. تعتقد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن عمليات الترحيل تلك بدأت في يونيو/حزيران ٢٠١١. مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع المفوضية السامية، ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

٢٣٥ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، القاهرة، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٣٦ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، القاهرة، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٣٧ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الشيخ محمد، المهدية، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

منذ مارس/آذار ٢٠١٢ عمل زملاء الشيخ محمد ومنظمات في القاهرة معاً من أجل مساعدة ضحايا الإتجار على السفر من سيناء إلى القاهرة. بين مارس/آذار ٢٠١٢ و٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، قال الشيخ محمد إنه نقل ٩٨ شخصاً إلى القاهرة بتلك الطريقة.[٢٣٨]

طبقاً لمفوضية شؤون اللاجئين فإنه حتى أواسط ٢٠١٣ سجلوا نحو ٢٥٠ ضحية إتجار نقلوا إليهم من سيناء، و٤٠ منهم قصر غير مصحوبين ببالغين.[٢٣٩] قابلت المفوضية السامية جميع المنقولين في ٢٠١٢ وقالت إن "العديد" منهم تعرضوا إلى "تعذيب شديد".[٢٤٠] كذلك تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى ستة من طالبي اللجوء الإريتريين في القاهرة، وصفوا تفصيلاً كيف نُقلوا من بيت الشيخ محمد إلى القاهرة.[٢٤١]

وفي أواسط نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، على حد قول الشيخ محمد، كان يأوي ١٥ إريترياً هربوا أو أفرج عنهم المتجرون، لكن لم يتمكن من تنظيم نقلهم للقاهرة بسبب انعدام الأمان في سيناء وقتها.[٢٤٢]

عدم قدرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الوصول للمحتجزين خارج سيناء

تقوم السلطات المصرية أيضاً بتوقيف واحتجاز ومقاضاة الإريتريين وأجانب من جنسيات أخرى يتم اعتراضهم في مناطق أخرى من مصر على خلفية تهم متعلقة بالهجرة غير الشرعية ويتم احتجازهم قبل وبعد المحاكمة في سجون ومراكز احتجاز في شتى أنحاء البلاد، بما في ذلك في القناطر قرب القاهرة، وفي أسوان وفي كوم أمبو قرب مدينة أسوان، وفي النخيل في وسط سيناء، وفي الغردقة على ساحل البحر الأحمر.[٢٤٣] كذلك تحتجزهم السلطات في معسكر الأمن المركزي التابع لوزارة الداخلية في أسوان، بمنطقة الشلال. في عام ٢٠١٢ كان هناك بين ١٠٠ و٣٠٠ محتجز على صلة باتهامات هجرة غير شرعية في الشلال، في أي وقت من الأوقات.[٢٤٤]

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ نقلت السلطات نحو ٥٥ شخصاً من ضحايا الإتجار المحتجزين في سيناء إلى سجن القناطر، بعد هجمات من جناة مجهولين على مراكز للشرطة. كذلك رحلت عدداً كبيراً من سيناء إلى القناطر في صيف ٢٠١٢ بسبب الازدحام في مراكز الشرطة وبسبب "اعتبارات أمنية" في مراكز شرطة سيناء وفي سيناء عموماً.[٢٤٥]

وفي السنوات الأخيرة، بذلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين جهوداً مضنية للوصول إلى المحتجزين من أجل تحديد طالبي اللجوء من بينهم. في عام ٢٠٠٨ رحلت مصر ١٤٠٠ إريتري محتجزين في سجن القناطر دون إتاحة وصول المفوضية السامية إليهم.[٢٤٦] وحتى أواخر ٢٠١٢، قالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن قدرتها محدودة – أو لا قدرة لها بالمرة – على الوصول إلى أغلب المحتجزين من المهاجرين.[٢٤٧]

---

٢٣٨ السابق.

٢٣٩ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

٢٤٠ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٤١ مقابلات هيومن رايتس ووتش، ٩ و١٠ و١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٤٢ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش، منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

٢٤٣ مقابلة مع عامل بمنظمة مجتمع مدني يعاون اللاجئين، القاهرة، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

٢٤٤ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. قال محام يساعد المحتجزين على ذمة الهجرة غير الشرعية في مركز احتجاز الشلال إن أثناء الأسبوع الأول من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ زار ٥١ إريترياً، وسبعة من جنوب السودان و٢٢ أثيوبياً يواجهون جميعاً تهم الهجرة غير الشرعية، وأن عدداً مماثلاً كان محتجز هناك في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع محامي معني بالهجرة واللجوء، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٤٥ مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش مع عاملين بمنظمة غير حكومية ومع محامين، القاهرة، ٨ و١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٤٦ انظر:

شكر وتنويه

أجرى بحوث هذا التقرير وكتبه جيري سمسون، باحث أول في برنامج اللاجئين ومناصر لحقوق اللاجئين في هيومن رايتس ووتش. حرر التقرير جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط، وهبه مرايف، باحثة مصر بقسم الشرق الأوسط، وجيهان هنري، باحثة أولى في قسم أفريقيا، وبيل فريليك مدير برنامج اللاجئين. وراجع التقرير كلايف بالدوين، استشاري قانوني أول، وتوم بورتيوس نائب مدير قسم البرامج. وقدمت ياسمين يونس منسقة برنامج اللاجئين مساعدات تحريرية إضافية.

وفر إنتاج المالتي ميديا توم دال، مصور فيديو حُر، وجيسي غراهام، منتجة مالتي ميديا أولى، وفريق المالتي ميديا في هيومن رايتس ووتش. وساعد في الإنتاج كل من غريس تشوي مديرة المطبوعات، وكاثي ميلز، أخصائية المطبوعات، وفيتزروي هوبكنز، المدير الإداري.

تتقدم هيومن رايتس ووتش بالشكر لكل الإريتريين الذين وعلى الرغم من خوفهم على سلامتهم في القاهرة وفي تل أبيب، وافقوا على إجراء مقابلات لصالح هذا التقرير. كما نتقدم بالشكر لمن يعاونون اللاجئين في مصر وإسرائيل، وللقيادات المجتمعية في مصر، وللعاملين بالحكومة المصرية الذين أنفقوا من وقتهم لمقابلتنا.

"Egypt: Deportations of Eritrean asylum-seekers," UNHCR, June 20, 2008, http://www.unhcr.org/485b8b032.html

(تمت الزيارة في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٣). في أواخر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ ومطلع يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ أجبرت مصر ٤٥ إريترياً على العودة إلى إريتريا دون السماح لهم بالوصول إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. انظر:

"Egypt: Stop Deporting Eritrean Asylum Seekers," January 8, 2009, Human Rights Watch news release, http://www.hrw.org/news/2009/01/08/egypt-stop-deporting-eritrean-asylum-seekers.

٢٤٧ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، القاهرة، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. هناك محامي مصري يعاون الإريتريين المقبوض عليهم قرب الحدود بين مصر والسودان والمتهمين أو المدانين بجرائم على صلة بالهجرة، قال لـ هيومن رايتس ووتش في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ إن السلطات رفضت السماح للمفوضية بالوصول إلى محتجزين قالوا إنهم يرغبون في تقديم طلبات لجوء.

(الغلاف الخلفي) الشمس تغرب قرب الحدود بين مصر وإسرائيل يوم 30 أبريل/نيسان 2013، وهي الحدود المغلقة منذ مطلع عام 2013 بسياج حدودي بارتفاع خمسة أمتار قامت إسرائيل ببنائه. قال ضحايا للإتجار لـ هيومن رايتس ووتش إن على امتداد عام 2012 قام حرس الحدود المصريون، أو رجال مجهولو الهوية، بإطلاق النار عليهم أثناء اقترابهم من الحدود.
© 2013 Moises Saman/Magnum

(الغلاف) ضحية إتجار في منزل آمن بالقاهرة تظهر عليه آثار إصابات يقول إن المتجرين قد ألحقوها به في سيناء. منذ عام 2010 واجه العديد من الإريتريين أعمال عنف جسيم على يد المتجرين في سيناء، بما في ذلك الحرق بيلاستيك مُذاب على الظهر. وصف الضحايا كيف تعرض لهم المتجرون بالأذى أثناء الاتصال بأقاربهم لمطالبتهم بدفع فدية قوامها عشرات الآلاف من الدولارات.
© 2013 Moises Saman/Magnum

منذ عام 2010 قام المتجرون في شرق السودان باختطاف آلاف اللاجئين الإريتريين الذين يفرون من انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية في بلدهم. يبيعونهم للمتجرين بالبشر المصريين الذين يغتصبونهم ويحرقونهم ويشوهونهم في شبه جزيرة سيناء في مصر، وعادة ما يقومون بالتعذيب أثناء مكالمات هاتفية مع أقارب الضحايا بالخارج حتى يسمعون صراخهم ويدفعون آلاف الدولارات على سبيل الفدية.

بناء على مقابلات مع 37 ناجياً من الإتجار والتعذيب في سيناء، يوثق تقرير "تمنيت لو أرقد وأموت" الانتهاكات وكيف تقوم عناصر من قوات الأمن السودانية والمصرية أحياناً بالتواطؤ في تلك الجرائم من خلال تسليم الضحايا إلى المتجرين في مراكز الشرطة، وغض النظر عن مرور الضحايا لدى الحواجز الأمنية، وإعادة الضحايا الهاربين إلى المتجرين.

عندما تعترض شرطة الحدود المصرية ضحايا للإتجار مفرج عنهم، تحرمهم دائماً من المساعدة الطبية والحماية والقدرة على مقابلة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وبدلاً من ذلك، يتم اتهام الناجين بمخالفات متعلقة بالهجرة غير الشرعية ويجري احتجازهم لشهور في أوضاع لاإنسانية ومهينة في مراكز للشرطة في سيناء.

ولقد تمت ملاحقات قضائية قليلة مع المتجرين وتبين وجود إخفاق في ملاحقة عناصر الأمن المتواطئين، وهو ما يعني أن كل من السودان ومصر يخالفان التزامات مترتبة عليهما بموجب القوانين الوطنية والدولية لمكافحة الإتجار بالبشر، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

ومن أجل إنهاء هذه الانتهاكات المروعة، تدعو هيومن رايتس ووتش الحكومتين إلى تحديد المتجرين والمسؤولين المتواطئين معهم في مصر والسودان، وملاحقتهم أمام القضاء. كما تدعو مصر إلى حماية – لا مقاضاة – ضحايا الإتجار الذين يتم إخلاء سبيلهم.

hrw.org